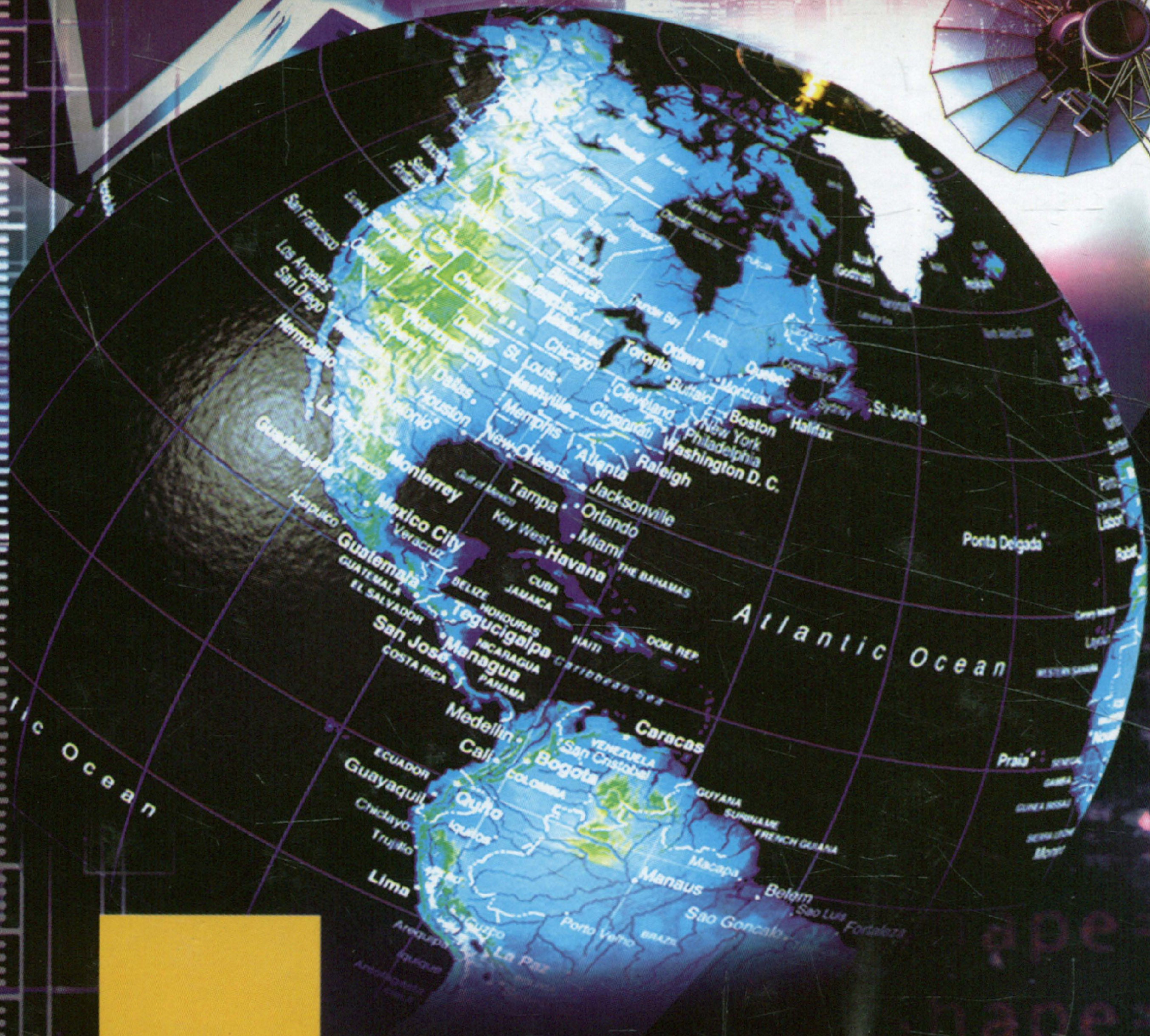
العميد الدكتور سامي ريحانا

العالم في مطالع القرن 21



NOBILIS INTERNATIONAL

العالم
في مطالع
القرن الحادي والعشرين
(1)

العميد الركن سامي ريحانا
دكتور في التاريخ

العالم في مطالع القرن الحادي والعشرين

الجزء الأول

- العالم اليوم بين الشمال والجنوب
- المنظمات الدولية في طور الانحطاط

نوبليس

اسم الكتـاب: العالم في مطالع القرن 21

رقم الجـزء: الأول

المـؤلـف: الدكتور سامي ريحانا

قيـاس الكتـاب: 14 × 24

عدد الصفحات: 200

عدد صفحات المجموعة: 864

مكـان النشـر: بيروت

دار النشر والتوزيع: دار نوبِليس

تلفاكس: 75 34 58 (1) 961

هاتـف: 21 11 58 (3) 961 - 21 11 58 (1) 961

بريد إلكتروني: info@nobilis-int.com

الطبعة الأولـى: 2009

EAN 9786144030271

ISBN 978-614-403-027-1

مقدمة الطبعة الثانية

تكتب هذه المقدمة بعد أن دخلنا فعلاً في القرن الحادي والعشرين، حيث بتنا نتساءل مع المتسائلين عما يخبِّئ هذا القرن للعالم؟ وهل ما زال العالم، مع بدايته، كما تركناه في أواخر العام 1997 حين صدرت الطبعة الأولى؟ وما هي المتغيِّرات التي بدأت أو المنتظرة كما نتوقع؟

جاء في الطبعة الأولى- الصفحة 48 من هذه المجموعة ما حرفيّته:

«إن تراكم الثروات في الشمال دون معالجة مشكلته مع الجنوب قد يؤدي إلى ثورة الجياع، واجتيازهم البحر المتوسط لغزو الشمال، ليس بالسلاح، إنما بالهجرة الملزمة، بالمدّ الأصولي والديني والتطرّف. فمعالجة مشكلة الشمال- الجنوب من نظرة عسكرية، وحسب هي نظرة خاطئة. لكن الصحيح هو معالجتها بالتنمية والتعليم وتحسين الزراعة والتطور والدخول في النظام العالمي الجديد كشريك وليس كتابع».

كما جاء في الصفحة السابقة الآتي:

«الثورة التكنولوجية لم توفّر تنمية متوازنة بين الشمال المتطور، الذي يندفع يوميًا أكثر فأكثر في عالم التكنولوجيا، وبين الجنوب الغارق في الفقر والحرمان والتخلّف...».

وجاء في الصفحة 10 الآتي:

«هناك سوء توزيع بين الثروة المحصورة في بلدان الشمال والتزايد السكاني الهائل في بلدان الجنوب. والنظام العالمي لا يمكن أن يستقر في ظل انفجار سكاني في أجزء من العالم وانفجار تكنولوجي في جزئه الآخر...».

ما أقربنا إلى هذه الحقيقة اليوم، خاصة بعد اعتداء 11 أيلول من العام 2001، وصولاً إلى الحرب الأميركية المعلنة ضد الإرهاب والتي توّجت بتغيير النظامين في أفغانستان والعراق. فالصراع بين رموز الإرهاب والقوة المهيمنة على العالم لا يمكن تفسيره إلا ضمن هذا الإطار وهذا المفهوم. أما التبريرات التي اعتمدها القيّمون على الإرهاب العالمي بالنسبة لانحياز واشنطن إلى الدول الصديقة لها، فهي ذريعة فقط. أما السبب الحقيقي فيبقى الصراع بين الشمال والجنوب، بين الغنى والفقر، بين القوّة المهيمنة والقوى المهيمن عليها، وذلك بهدف المشاركة في القرار الدولي العام، وضمن إطار محاولة بروز قوة عظمى ثانية تكلّمنا عنها في هذه المجموعة.

وبغية جعل الموضوع أكثر ترتيباً، سنحاول متابعة ما بدأناه في الفصول الثمانية من الكتاب، وذلك بملاحظة أوضاع كل منطقة بصورة منفصلة قدر الإمكان ووفق الترتيب الذي اتّبعناه سابقاً.

فعلى صعيد العلاقات بين الشمال الغني والجنوب النامي والفقير، نرى أن الأمر الذي حذّر منه الأمين العام الأسبق للأمم المتّحدة بطرس غالي من أنه، وبعد تراجع حدّة التوتّر بين الشرق والغرب، قد

ينشأ ستار حديدي يفصل بين الشمال والجنوب، قد وصل العالم إليه رغم المحاولات الشمالية لرأب الصدع من خلال المساعدات الإنسانية والثقافية والاقتصادية والحضارية. فالشمال ما يزال متمسّكاً بتقدّمه على الجنوب من خلال زيادة الضغط على الدول الفقيرة فيه لإلزامها على الدخول في عالم النظام الأوحد أو عالم القرية العالمية الواحدة المنفتحة على بعضها، رغم المعارضة التي لوحظت لهذا الانفتاح أي ما سُمّيَ بـ«العولمة»، ورغم فشل الدول المتخلفة في اللحاق بالركب الحضاري الذي خطّه الغرب بنفسه له وللعالم. كما أن الدول الغنية ما زالت تضغط لتطبيق مفاهيمها الخاصة للنظام العالمي، لجهة المحافظة على الملكية الثقافية والفنية ومكافحة تهريب الممنوعات عبر العالم ومنع تبييض الأموال فيه، وهي تجارات كانت رائجة في العالم النامي وتُدخل إليه قسماً كبيراً من المداخيل التي يستند إليها في اقتصاده. وعلى سبيل المثال سجل الاجتماع الرابع والعشرون للدول النامية، الذي عُقِد في براغ أواخر شهر أيلول من العام 2000، قلق هذه الدول حول الكلفة الاقتصادية لعدم استقرار أسعار النفط والأسواق المالية في العالم[1]. وفي مصر أثار قانونيون وخبراء جدلاً واسعاً حول الخطوات التي تتبنّاها مصر بضغط من الولايات المتّحدة لحماية حقوق الملكية الفردية[2].

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، الأحد 24 أيلول 2000.

(2) وكالة رويترز، القاهرة، الأحد 24 أيلول 2000.

وفي إطار الصراع بين الدول الغنية والفقيرة، سُجّل احتجاج لعشرين ألف من الكوريين الجنوبيين، في تظاهرة نظّمها اتحاد العمال في شوارع العاصمة سيول ضد اجتماع قمة أيبك[1] في الرابع عشر من تشرين الثاني من العام 2005، وحمل المحتجّون لافتات كتب عليها: «لا لزيارة بوش- ولا لأيبك»[2].

بموازاة ذلك، لا يبذل الشمال الجهود الكافية لمعالجة أوضاع الجنوب من خلال التنمية المتوازنة والتعليم وتحسين الزراعة وتقديم المساعدات في الزراعات البديلة التي تعوّض مداخيل المخدرات. كما أنه ما زال يحاول فرض تقدّمه التكنولوجي والصناعي ونظام الأتمتة فيه على العالم الفقير. وما زال يصدّر الأسلحة المدمّرة إلى بؤر الاضطراب في العالم ويساند الثورات فيه. ما زال ينظر إليه، كما سبق وأوردنا، نظرة عسكرية فوقية تجارية لم ترتقِ إلى مستوى العدل والتوازن في المعاملة. لذلك نرى أن المشكلات والكوارث التي حذّرنا منها في نهاية الفصل الأول ما زالت قائمة، لا بل أصبحت أكثر تأججاً وتهديداً للعالم.

المنظّمات الدولية ما زالت أيضاً في طور الانحطاط، وما زالت الدول الغنية مهيمنة عليها، لا بل زادت هذه الهيمنة. فالتراجع في دورها على الصعيد العالمي ما زال قائماً، وعدم

(1) أيبك: منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ.
(2) وكالة رويترز، 14 تشرين الثاني 2005.

التوازن في مقرّراتها أصبح أوضح. وعلى سبيل المثال، ما زالت الأمم المتّحدة عاجزة عن حلّ أزمات الإرهاب وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحتى عن تنفيذ مقرراتها. أما الفاعلية التي أظهرتها في بعض أرجاء العالم كيوغوسلافيا والعراق وليبيا، فهي تؤكد هيمنة النظام العالمي الأوحد عليها، إذ كان لهذا النظام مصلحة مباشرة في تنفيذ قراراتها هناك وملاحقتها وصولاً إلى تغيير النظام في يوغوسلافيا وأفغانستان والعراق، وإلى تجويع شعب العراق ومتابعة الحصار ضده، وفي عزل أنظمة غير منسجمة مع تطلّعات القرار الأوحد، كليبيا وإيران والسودان.

أما المثال الصارخ على فشل المنظّمة الدولية، فيأتي من جنوب لبنان إذ إن انسحاب إسرائيل المجزوء لم يتم تنفيذاً للقرار 425، إنما تمّ تحت وقع ضربات المقاومة اللبنانية التي أجبرت عدوّها على التراجع. وهذا الانسحاب نفذ بمفهوم إسرائيلي وتغطية من قِبَل الأمم المتّحدة لمتابعة احتلال مزارع شبعا التي أكّد كل من لبنان وسوريا أنها تعود بملكيّتها إلى لبنان.

أما المنظّمات الإقليمية، فإن وضعها ما زال ضعيفاً أسوة بالمنظّمة الدولية الكبرى، وما زالت عاجزة عن حل أي من الشؤون الإقليمية المناطة بها.

لذلك، فإن تساؤلنا في خلاصة الفصل الثاني عن إمكانية مماشاة الأنظمة الدولية لأوضاع العالم اليوم هو تساءل مبرّر. كذلك سؤالنا عن أي من التيارين سيسيطر في العالم، أي تيار الجنوح نحو المنظّمات الدولية لحل الأموز

والقضايا المعقّدة، أو تيار تأكيد السيادة القومية للدولة التي لا يمكن لأي تنظيم عالمي أن يعلو سلطتها. فإن التوجّه المستقبلي يبدو مع أرجحية تأكيد التيار الثاني وتزايده.

النظام العالمي الأوحد ما زال من جهته يثبت قوّته وفاعليته وهيمنته على مختلف أصقاع العالم، مطبّقاً مفاهيمه الخاصة على مجتمعات وشعوب لا تتفق معه على هذه المفاهيم، إنما لها حضاراتها وتاريخها الطويل وأنظمتها التي تتعارض مع حضارات ونظام الدولة المهيمنة على الكون. فمن غير المشكوك فيه أن النظام الأميركي أثبت قوته وإمكاناته الضخمة وفرض مفاهيمه في قسم كبير من الأزمات والمشكلات التي اعترضت العالم مع بدايات القرن الحادي والعشرين. فهو قد فرض التغيير في يوغوسلافيا وأفغانستان والعراق، وعزل كوبا وليبيا وإيران وكوريا الشمالية والسودان وغيرها من الدول التي لم تخضع لهيمنته. وهو ما زال يسيطر على الأمم المتّحدة ويمارس ضغوطات على أوروبا لتأخير توحيدها الكامل، وعلى روسيا لمنعها من اتخاذ قرارات سياسية بارزة خلال الأزمات الدولية، وعلى اليابان والنمور الآسيوية لمنعها من اتخاذ تدابير اقتصادية ومالية تعاكس توجّهات الأخ الأميركي الأكبر.

لقد لاقت واشنطن نجاحات مهمة فارضة إرادتها في العديد من القضايا العالمية، متقدمة في معالجة قضايا منع دعم الدول للزراعات الممنوعة. كما فرضت قوانينها الخاصة لجهة

منع تبييض الأموال وحماية الملكيات الثقافية والفكرية ومنع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وفرضت التغيير في العديد من الدول في ميدان الحريات الشخصية واحترام حقوق الإنسان وتغيير الديكتاتوريات نحو الديمقراطية والتمثيل الشعبي. كما أننا نرى أن النزاعات الإقليمية والمحصورة داخل الدول مالت إلى التضاؤل والانحسار خلال السنوات الثلاث الماضية. وبرز توجّه عالمي واضح نحو معالجة المشكلات الدولية كالتنمية والدفء الكوني والكوارث الطبيعية وشؤون البيئة واحتجاز الرهائن وإغلاق الطرق البحرية والتقلّبات المالية في أسواق العالم الحر ومعالجة الأمراض المستعصية وحروب الانفصال والإبادة الجماعية والإجهاض والتحديات التكنولوجية والهجرة نحو الشمال. لكن هذه الجهود لم تؤدِ دائماً إلى نتائج حاسمة.

فعلى سبيل المثال، وقف العالم حتى الآن عاجزاً عن معالجة ثقب طبقة الأوزون التي وصلت، وفق رأي خبراء الأمم المتّحدة، إلى أكبر اتساع لها منذ أن بدأ العلماء قياس هذه الظاهرة قبل 20 عاماً. لقد لاحظت هيئة الأرصاد الجوية في بداية شهر تشرين الأول من العام 2000 «شبه تدمير تام للأوزون في بعض طبقات غلاف الستراتوسفير»[1].

وفي مجال التصحّر، أعلنت الأمم المتّحدة في الخامس من حزيران من العام

(1) وكالة رويترز، جنيف، السبت 7 تشرين الأول 2000.

2006 وفي بيانٍ صادر عن أمينها العام أن ما يصل إلى ربع سطح أراضي العالم صحراء، وأن المناطق الأخرى معرضة لخطر التحوّل إلى أرض جرداء[1].

من جهة أخرى، نرى أيضاً أن بعض المشكلات التي كانت تعترض مسيرة النظام العالمي الأوحد ما زالت بحاجةٍ إلى خلول. فعلى الصعيد الأميركي الداخلي تندّر العالم فترة طويلة بعدم إمكانية الولايات المتّحدة تأكيد فوز أي من مرشّحيها إلى رئاسة الجمهورية عام 2000، وفشل نظامها الانتخابي في عدّ الأصوات بشكل دقيق وسريع وآمن. حتى أن احتكامها إلى قضائها الأعلى في هذه القضية كان فيه إدانة لقانونها الانتخابي، إذ إن انتخاب رئيس جمهوريتها يجب أن يكون قراراً شعبيًّا وليس قراراً قضائيًّا بحتاً يتحكّم فيه عدد قليل من القضاة، مهما بلغت درجة تجرّدهم.

هذا المثل يُظهر هشاشة النظام الأميركي حيث هدّد القس جسي جاكسون خلال الأزمة أن الشعب سينزل إلى الشوارع في حال لم يتابع فرز الأصوات يدويًّا في فلوريدا. كما نقلت الصحافة الفرنسية نهار الاثنين في 13 تشرين الأول من العام 2000، عن محللين إسرائيليين وفلسطينيين دوليين، أن الأزمة الانتخابية الأميركية قد تُضعف الدور الأميركي للسلام في الشرق الأوسط.

من جهة أخرى، لم يسجّل النظام الأميركي نجاحات كبرى في ميادين

(1) وكالة رويترز، 5 حزيران 2006.

مكافحة مظاهر العنف والفساد والجنس والسادية والتفكّك العائلي والبؤس والمشكلات داخل المدارس والجامعات وتعاطي المخدرات داخل المجتمع الأميركي.

خارجياً أيضاً، ما زال أمام هذا النظام مهام كبرى بهدف تطويع روسيا التي نقلت وكالة أنبائها «ايتارتاس»، بتاريخ 23 كانون الأول من العام 2000، تحذيراً من وزير دفاعها من أن الأميركيين يريدون السيطرة على العالم من خلال اعتزام الإدارة الجديدة للرئيس بوش نصب مائة صاروخ مضاد للصواريخ عابرات القارات في ألاسكا على الحدود مع روسيا بحلول العام 2005. كما أن الجيش الروسي، وخلافاً للرغبة الأميركية، ما زال يفرض حصاره على الشيشان، متخذاً قراراً خلال أعياد رأس السنة 2000- 2001 بفرض حظر التجول من الساعة 22,00 ليلاً حتى السادسة صباحاً رغم التحذيرات الأميركية[1]. كما أن موسكو طلبت أموالاً إضافية لإزالة أسلحتها الكيميائية، فيما أكّد مسؤول أميركي أن اقتراح خفض الرؤوس النووية لا يحتاج إلى أموال إضافية[2]، وذلك خلال قمة منتدى التعاون الاقتصادي آسيا- المحيط الهادئ (أيبك) التي عقدت في منتصف شهر تشرين الثاني من العام 2000.

وضمن الإطار نفسه، وسّعت روسيا مظلتها الأمنية لحماية أصدقائها وحلفائها في القوقاز وآسيا الوسطى، بعد

(1) وكالة ايتارتاس الروسية، السبت 23 كانون الأول 2000.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، الأربعاء 15 تشرين الثاني 2000.

التطورات الأخيرة في أفغانستان التي أدّت إلى وصول حركة طالبان الأصولية إلى حدود الاتحاد السوفياتي السابق[1].

أما في الشرق الأقصى، فقد سجّلت نجاحات للنظام العالمي في مجالات عديدة، أبرزها في التقرّب من الصين وكوريا الشمالية وفيتنام. ففي الصين وقّع الرئيس الأميركي كلينتون، مع بداية شهر تشرين الأول من العام 2000، قانوناً حول تطبيع العلاقات التجارية بين بلاده والصين يتيح فتح أسواق أكثر الدول سكاناً في العالم أمام بضائع الدولة الأقوى اقتصاديًا[2].

وفي كوريا، وخلال الشهر نفسه، وبعد عداء دام 48 سنة، زارت وزيرة خارجية الولايات المتّحدة كوريا الشمالية حيث اجتمعت بزعيمها كيم جونغ إيل وسط تلميح كوري شمالي عن عدم إطلاق بعد اليوم صواريخ بعيدة المدى، وذلك وسط ترحيب صيني وروسي[3]. كما صرّح أحد مساعدي كيم أن بلاده تتطلّع إلى خطوات أخرى نحو المصالحة. وهذا ما دفع بالكوريّتين إلى الاجتماع ومحاولة إعادة توحيد الجزيرة بدعم أميركي واضح. وفي الإطار نفسه، زار النائب الأول للجنة الدفاع الوطنية في كوريا الشمالية «جو ميونغ روك» الولايات المتّحدة بين 9 و12 تشرين الأول من العام 2000، موفداً من رئيس

(1) وكالات الأنباء العالمية، الأربعاء 11 تشرين الأول 2000.

(2) وكالة رويترز، الأربعاء 11تشرين الأول 2000.

(3) وكالة الصحافة الفرنسية، الثلاثاء 24 تشرين الأول 2000.

بلاده، ضمن إطار تطبيع العلاقات بين البلدين[1].

وفي الخامس عشر من تموز من العام 2007 أكّدت كوريا الشمالية تخلّيها عن برنامجها النووي، وأنها أغلقت مجمع يونغبيون النووي تحت إشراف الأمم المتّحدة، في خطوة أولى من عملية تهدف إلى تجريدها من ترسانتها النووية مقابل تقديمات ومساعدات اقتصادية[2].

أما تتويج النجاحات الأميركية فجاء في أفغانستان والعراق حيث نجحت واشنطن في إقامة حلف عالمي ضد الإرهاب، فارضة مفهومها الخاص لهذه الكلمة.

وهكذا نرى أن الولايات المتّحدة حقّقت خروقات مهمة في تعامل نظامها العالمي مع الدولتين اللتين كانتا تشكّلان الخطر الأكبر على سياستها في الشرق الأقصى. وهذا النجاح مرشح للتزايد في المستقبل القريب.

إنما، وفي الشرق الأوسط، ورغم تفرّد الولايات المتّحدة في تغطية المصالحة العربية- الإسرائيلية، فإن سياستها في هذه المنطقة من العالم سجّلت تراجعاً ملحوظاً في الخطوات نحو السلام الكامل والشامل وفي تحقيق ما سُمِّيَ بـ«الشرق أوسطية»، وذلك بسبب متابعة الدولة العظمى النظر إلى الأزمة الشرق أوسطية بعين واحدة، هي عين إسرائيل. ويرى محللون سياسيون أن صورة

(1) وكالة رويترز، السبت 7 تشرين الأول 2000.

(2) وكالات الأنباء العالمية، بيونغ يانغ، 15 تموز 2007.

الرئيس الأميركي الجديدة ستكون باهتة في الشرق الأوسط بعد الانتفاضة الفلسطينية الحالية، ما يعني تزايد التأثير الأوروبي في هذه المنطقة الحساسة من العالم. هذا رغم متابعة واشنطن في التواجد بقوة وكثافة في الخليج العربي وفي محاولات عزل النظامين السوري والإيراني.

والحقيقة الواضحة في هذه المنطقة من العالم أن واشنطن عاجزة عن لعب دور الحكم في النزاع العربي- الإسرائيلي بسبب تحيّزها لإسرائيل. لذلك، فإن أبرز فشل في سياسة النظام الأوحد خارجيًا هو في منطقة الشرق الأوسط. كما أننا لا يمكننا توقّع تغييرات جذرية في السياسة الأميركية في هذه المنطقة مستقبلاً.

حتى في العراق، يبدو أن الإرادة الدولية قررت خرق الحظر الجوي الذي كانت تفرضه واشنطن على هذه الدولة التي لم تخضع لمشيئتها ولمشيئة إسرائيل، حيث حملت العديد من الطائرات العربية والعالمية مساعدات إنسانية إلى الشعب العراقي[1]. كما عاد الرئيس صدّام حسين لانتقاد الولايات المتّحدة أمام الصحافة وذلك خلال زيارة وزير خارجية روسيا لبلاده في منتصف شهر تشرين الثاني من العام 2000، وقبل إزاحته باستعمال القوّة العسكرية[2].

أما في أوروبا، فقد سجّلت نجاحات للنظام العالمي الأوحد حيث توسّع

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، الأربعاء 11 تشرين الأول 2000.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، الأربعاء 15 تشرين الثاني 2000.

حلف شمال الأطلسي شمالاً وشرقاً، وحيث سجّل تنسيق اقتصادي واضح مع الجبّار الأميركي. كذلك في أفريقيا حيث جرت مصالحات عديدة أبرزها بين أثيوبيا وأريتريا، وحيث حصرت مناطق التوتّر وخضعت ليبيا لإرادة النظام العالمي ومثل اثنان من أتباعها أمام المحكمة الدولية بتهمة تفجير الطائرة فوق لوكربي.

وهكذا نرى أن النظام العالمي الأوحد مرشّح للتزايد في قوّته وتأثيراته، وأنه يصعب على المدى المنظور لأية قوة أن توازنه في التأثير العالمي أمام أوروبا متعثرة وما تزال وحدتها مهددة، وروسيا لم تستطع حتى الآن شقّ طريقها الواضح اقتصاديًا وسياسيًا، وشرق أقصى لا يبدو مسرعاً لتحقيق أمنية تشكيل قوة موازنة للولايات المتّحدة التي سجّلت خلال السنوات التي مرت منذ طبع هذا الكتاب نجاحات كبيرة داخليًا وخارجيًا مرشّحة للتزايد والتعميم مع رئيس جديد مصمّم على النجاح.

وإذا ابتعدنا عن النظام العالمي الأوحد، للاحظنا أنّه لم تسجّل تغييرات كبرى على الصعيد الأوروبي والشرق أقصوي، فيما يمكننا استشفاف بعض المتغيرات في الشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا الوسطى. ففي الشرق الأوسط، تراجعت التفاؤلات حول إمكانية إقامة نظام شرق أوسطي جديد يعتمد وقف الحروب وانفتاح الدول اقتصاديًا وأمنيًا واجتماعيًا، مع دمج إسرائيل في محيطها العربي والإسلامي الرافض لهذا الدمج. لقد تصاعد العنف مجدداً في الأراضي

الفلسطينية المحتلة، فيما تتجه القيادات الإسرائيلية نحو المزيد من الغطرسة والتشدّد واستعمال العنف وإلى المزيد من الاستيطان والتعديات، وذلك رغم انسحاب إسرائيل المجزوء من جنوب لبنان تحت ضربات المقاومة اللبنانية. لذا يبدو أن المشاريع التي كانت مطروحة كالشرق أوسطية والمتوسطية أصبحت أبعد مَنالاً مما كانت عليه في أواخر العام 1997.

لقد عُقدت مؤتمرات وقمم عديدة بهدف دمج إسرائيل في محيطها العربي، وأبرزها مؤتمر الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي عُقد في مرسيليا في الخامس عشر والسادس عشر من تشرين الثاني من العام 2000 وحضرته الدول الخمسة عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وشركاؤها الاثنتي عشرة من جنوب وشرق البحر المتوسط. وسيطرت على المؤتمر أجواء الشرق الأوسط المتفجّرة، إذ إن الدول العربية قررت مقاطعة إسرائيل التي تقمع الشعب الفلسطيني، وتجميد أية علاقة معها. لقد ظهرت صعوبة جلوس العرب مع إسرائيل إلى نفس الطاولة للتباحث في التعاون والتكامل الاقتصادي فيما جيشها يقتل الفلسطينيين الأبرياء.

وآخر مؤتمر مخصص للشراكة الشرق أوسطية، عقد في أنابوليس في الولايات المتّحدة في السابع والعشرين من تشرين الثاني من العام 2007 حيث نجحت الولايات المتّحدة في جمع العرب والإسرائيليين في مؤتمر واحد وضع الفلسطينيين في دائرة الخطر

والعرب في محور التطبيع[1].

لكن هذه المؤتمرات لم تعطِ حتى الآن النتيجة المتوخاة منها، فقد قوي التطرّف الفلسطيني والإسرائيلي على حساب الاعتدال. فأولمرت رفض وقف الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، فيما سيطرت حركة حماس عسكريًا على قطاع غزة وأخرجت منه القيادة الفلسطينية والمنظّمات المعتدلة.

وفي الشرق الأقصى، ورغم الانفتاح الأميركي الأخير على كوريا الشمالية وفيتنام والصين، فإن أية تغييرات مسرحية لم تلاحظ خلال هذه المرحلة، سوى تراجع حدّة التوتّرات الإقليمية بين دوله وانفتاح الكوريتين على بعضهما، ما قد يؤدي إلى إعادة توحيدهما في دولة واحدة، وبداية تفكيك النظام الذري الكوري الشمالي. على الصعيد الاقتصادي، لم تسجّل أية هزات كبرى كتلك التي شهدتها النمور الآسيوية منذ بضع سنوات.

وفي أوروبا، وعلى الصعيد الاقتصادي، لم تتوصل الدول الخمسة عشرة إلى صيغة نهائية لمشروع المساعدة المالية «ميدا» للفترة بين سنة 2000 وسنة 2006 إذ لم يتم الحصول سوى على ربع مبلغ الـ4,7 مليار يورو المخصص للفترة بين 1996 و1999[2].

أخيراً، وفي أميركا

(1) السفير، العدد 10862، الأربعاء 28 تشرين الثاني 2007، والوكالات العالمية، 27 و28 تشرين الثاني 2007.

(2) وكالة رويترز، الاثنين 13 تشرين الثاني 2000.

الوسطى، لاقى النظام العالمي الأوحد بعض النجاحات في التخفيف من قوة وقدرة المنظّمات الإرهابية التي تتعاطى تجارة المخدّرات وتوجيهها نحو العالم الأميركي الشمالي. لكنه لم يتوصل إلى حدّ القضاء على هذه الزراعات الممنوعة رغم المساعدات الاقتصادية التي قدّمها للدول التي تمارس هذه الزراعة على أراضيها، ورغم دعمه للأنظمة التي تحارب في نفس صف واشنطن. فالزراعات البديلة التي قدّمها الأميركيون لشعوب هذه الدول بقيت دون المستوى المطلوب للقضاء على آفة المخدرات. ويمكننا أخذ المثال من لبنان حيث منعت زراعة المخدرات منعاً مطلقاً دون تقديم البديل للشعوب الفقيرة التي تعيش في السهول والوديان حيث كانت تمارس هذه الزراعة.

وهكذا نرى أن النظام العالمي الأوحد سجّل نجاحات كبرى في ضبط الساحة الدولية، إلا أن هذه النجاحات تبقى لمصلحته ومصلحة الدول التي تدور في فلكه. لذلك، فإن العالم سيظل ينتظر القوة الكبرى التي ستبرز وتوازن في تأثيرها الولايات المتّحدة كي يرحّب بنظام الرأسين وربما يعود إلى توازن الرعب أو توازن الاستقرار.

* * *

مُقدِّمة الناشر

بانتهاء القرن العشرين وختام الألف الثاني من تاريخ البشرية التي نعيش حاليًا في ربوعها، ومع بدايات القرن الحادي والعشرين، يبدو العالم في أقصى درجات التطوّر من جهة، والتخلّف من جهة أخرى. ولئن كانت بداية القرن العشرين قد حفلت بالاكتشافات العلميّة البارزة التي طوّرت العالم ودفعته في ميادين التقدّم الحضاري بشكل سريع، فإنّ إنجازات النصف الثاني منه فاقت التصوُّر الإنساني. فقد تتابعت الاكتشافات والاختراعات والتطوّرات السريعة بشكل لم يسبق له مثيل، ودخل الإنسان عالم الفضاء الذي فتح آفاقاً كانت في السابق تُعْتَبَر من عالم الخيال.

أمّا سرعة تطوُّر وسائل الاتصال والنقل، فقد حوّلت الكرة الأرضية إلى عالم متداخلة أجزاؤه، سياسيًا واقتصاديًا وحضاريًا وعلميًا وتكنولوجيًا. فكلّ اختراع أو اكتشاف في دولةٍ ما لم يعد محصوراً في مجتمعها ومقتصراً على شعبها، إنّما أصبح بمتناول جميع المجتمعات

والشعوب. والحدث البسيط في أي قطر يُنقل بسرعة فائقة لعرضه أمام الملايين من المشاهدين.

إنّما، وبالمقابل، عَمِل الإنسان على إفساد وتخريب أجزاء مهمة من الكون وتخريبها خلال مسيرته الحضارية؛ من مشاكل البيئة والدفء الكوني والتزايد السكاني والهجرات، من الجنوب إلى الشمال، والتغييرات في جغرافية البلدان، والنفايات الصناعية والنووية والكيميائية، إلى نقص الموارد الطبيعية، كالمياه والغابات وأصناف الحيوانات النادرة؛ من تراجع الزراعة وإفساد التربة، إلى الكوارث الطبيعية والطوفان والانهيارات؛ من التدفُّق النقدي الهائل، إلى تَدَنِّي الرواتب وازدياد البطالة وسوء التغذية والأميّة والأمراض؛ من الخلافات العرقية والدينية والقبلية والمناطقية، إلى الحروب والمجاعات والمجازر والعنف والفساد والإرهاب والاتِّجار بالمخدّرات والسلاح، وانعدام الديمقراطية، وغيرها...

كل هذه المشكلات يبدو الشمال الغني مؤَهَّلاً للتصدّي لها ومحاولة حلّها، فيما الجنوب قابع في تخلّفه وعاجز عن الارتفاع عن القضايا الحياتية ومعالجة الأزمات الدولية التي تسود العالم. فازدياد الهوّة بين الشمال والجنوب الذي وصل إلى حدٍّ يهدّد التوازن بين العالمَيْن مع بداية الألف الثالث، قد يثير اضطرابات اجتماعية وتوتّرات في العلاقات بين العالمَيْن الأول والثالث، وهجرات سكانية تخلّ بديموغرافية عالمنا الحالي.

لقد عَمِلت الفروق الاجتماعية والتنمويّة في تقسيم البشرية إلى عالم أول متطوّر وعالم ثالث مغمور بالفقر والحرمان والتخلّف وعاجز عن اللحاق بركب التطوُّر الإيجابي في ميادين الاقتصاد والاجتماع والتربية. أما العالم الثاني، الذي يشمل القوى النامية التي كانت تلعب دور الموازن ما بين العالمين الآخرين، فيبدو أن دوره تقلّص أمام بروز النظام العالمي الأوحد، وانهيار الكتلة الشرقية، وتراجع تأثير المنظّمات الدولية والإقليمية.

هكذا يبدو عالمنا اليوم بعد اجتيازه عتبة القرن الحادي والعشرين.

فهل هذا العالم سيتابع مسيرته في القرن الجديد كما كانت مع نهاية القرن العشرين؟

وهل سيتعرّض إلى المزيد من التمزّق والتفتّت واتساع الفروق الاجتماعية بين الدول الغنية والفقيرة؟

وأين ستكون مكانة الشرق الأوسط في هذا العالم الجديد؟

هذا ما تحاول التطرّق إليه مجموعتنا هذه التي تنشرها دار نوبِليس ضمن إطار رسالتها الحضارية في نشر المعرفة والثقافة.

نبيل عبد الحق

دار نوبِليس للنشر

الفصل الأول

العالم اليوم بين الشمال والجنوب

يبدو عالمنا، اليوم، بعد أن اجتاز أعتاب القرن الحادي والعشرين، عالماً مترابطاً سياسيًا وتكنولوجيًا في ضوء الثورة التي عرفتها الاتّصالات التي قرّبت المسافات ودفعت البلدان إلى التقارب في المعرفة. فالتلفزيون المنفتح عبر الأقمار الاصطناعية على جميع أقطار العالم دفع إلى التعارف أكثر فأكثر. والحدث البسيط في أيّ قطر من الأقطار يُنقل بسرعة فائقة لعرضه أمام الملايين من المشاهدين.

إنّها حقًّا ثورة في عالم التكنولوجيا والاتّصالات!

لكن هذه الثورة لم توفّر تنمية متوازنة لجميع هذه الأقطار. لم توفّر حتى مجالات محسوسة لتقريب الفروقات الاجتماعية والتنموية بين الشمال والجنوب، بين العالم الأول المتطوّر الذي يندفع يوميًا أكثر

فأكثر في عالم التكنولوجيا والأتمتة، وبين العالم الثالث الغارق في الفقر والحرمان والتخلّف، والعاجز عن اللحاق بالتطوّر الإيجابي في ميادين الاقتصاد والاجتماع والتربية وغيرها.

إنّ الفروقات التنموية كانت دوماً عقبة في العلاقات بين العالمَيْن المذكورين، إلا أنّها بلغت حاليًّا مبلغاً عظيماً، وبدا كأنَّ كلاً من هذين العالمين يتّجه بسرعة عكس اتجاه الآخر. فما اتُّفق على تسميته «الشمال»، أي العالم الغني المتطوّر، يحاول دفع عجلته إلى المزيد من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، في وقتٍ يقف العالم الثالث، أو ما اتُّفق على تسميته «الجنوب»، عاجزاً عن المحافظة على منجزاته في ظلّ تسارع مظاهر التنمية الحديثة. أما العالم الثاني، الذي كان متوافقاً على شموليته للقوى النامية التي تلعب دور الموازن بين العالمين الآخرين، فيبدو أنّ دوره تقلّص بشكل لم يسبق له مثيل في ظلّ بروز النظام العالمي الجديد، وانهيار الكتلة الشرقية، وتراجع تأثير المنظّمات الدولية، كالأمم المتّحدة، والإقليمية.

العالم اليوم يتَّجه نحو طريق محفوف بالمخاطر في ظلِّ الأزمات التي تعترضه، والتي لم يجد حلولاً مرضية لها بعد، كمشاكل البيئة وزيادة السكان والهجرات والتسلُّح والتدفُّق النقدي الهائل والدفء الكوني وغيرها.

فهل إنّ عالمنا على استعدادٍ تام لمتابعة مسيرته في القرن الحادي والعشرين؟

أنه مُقْبِل على المزيد من الأزمات المستعصية مما سيزيد التوتُّرات السياسية

والعرقيّة والدينيّة والاجتماعيّة والعقائديّة وغيرها؟

أولاً: كيف يبدو العالم اليوم؟

كتبت مجلة الإكونوميست اللندنية في شهر تشرين الأول 1930، بعد عام من الأزمة الاقتصادية الأميركية، وضمن دراسة يسودها التشاؤم من المشكلات العالمية المطروحة:

«المشكلة الأكثر صعوبة التي يواجهها جيلنا تكمُنُ في أنَّ إنجازاتنا على الصعيد الاقتصادي قد فاقت تقدّمنا على الصعيد السياسي إلى درجة أصبح اقتصادنا وسيادتنا في تنافر مستمر. فعلى المستوى الاقتصادي، انتظم العالم في وحدةٍ شاملة من النشاط. أما على المستوى السياسي، فلم يبقَ العالم مقسّماً إلى ستين أو سبعين دولية قومية فقط، بل إنّ وحداته القومية هذه تتقلّص مساحةً وتزداد عدداً، ويغدو فيها الوعي القومي أكثر حدّة. وما فتئ هذا التوتّر القائم بين هذين الاتِّجاهين المتناقضين يتمخّض عن سلسلة من الصدامات العنيفة ويدمّر الحياة الاجتماعية البشرية...»[1].

وحُلّت المشكلة فيما بعد بالحرب العالمية الثانية.

إنّ المشكلات المطروحة في عالمنا اليوم متعددة وصعبة أيضاً، فهل سننتظر الحرب العالمية الثالثة لتحلّها، أم أننا سنتمكّن من التصدّي لها بنجاح؟

وكيف يبدو عالمنا اليوم؟

(1) The Economist, 11 October 1930, p. 652.

إنّ التغييرات الأخيرة في الخرائط السياسية والديمغرافية والاجتماعية، دفعت هذا العالم إلى خطوات غيّرت جوهريًّا معالمه التي كانت ثابتة منذ الحرب العالمية الثانية. فقد غاب الجبّار السوفياتي عن الساحة العالمية تاركاً المجال لنظام عالمي جديد لم يتمكّن حتى الآن من تثبيت هيمنته على العالم[1]. وتراجع تأثير الأمم المتّحدة في الأزمات الدولية التي تكاثرت. وتساءل المراقبون عن الحاجة اليوم إلى الأحلاف العسكرية الكبرى، كحلفَيْ الأطلسي ووارسو، بعد تراجع التهديدات العسكرية في أوروبا وانتقال التوتّر إلى مناطق العالم الثالث. فالتوازن الأوروبي الذي كان قائماً منذ الحرب العالمية الثانية، يبدو أنّه في حالٍ من التغيير بعد سقوط جدار برلين وتوحيد ألمانيا وتطوّرها السريع. والشرق الأقصى أيضاً لم يتمكّن بعد من إثبات دوره العالمي في ظلّ تشتّت دوله، من الصين التي، ما أن تمكّنت من تغذية شعوبها، حتى سبقتها التكنولوجيا الحديثة، إلى الهند التي لا تتناسب درجة تنميتها لمواردها مع تزايد سكانها المتسارع، إلى اليابان التي لم تتمكّن من لعب دور سياسي بارز، رغم تطوّرها التكنولوجي والصناعي.

أما دول العالم الثاني، التي كانت تلعب دور الموازن في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، كأوستراليا وكندا

(1) لمزيد من التفاصيل عن النظام العالمي الجديد وصعوباته، يمكن العودة إلى مقالنا في مجلة الدفاع الوطني، العدد 9، تموز 1994، ص 5.

والصين والبرازيل، فإنّها لم تتمكّن حتى الآن من تنظيم دولها في منظومة دولية فاعلة.

ويواجه عالمنا اليوم، علاوة على المشاكل القديمة، مهمّة التوفيق بين التكنولوجيا الحديثة والاقتصاد المتطوّر من جهة، والتخلّف التنموي والاقتصادي من جهة أخرى. فالفروقات بين الشمال الغنيّ والمتطوّر والجنوب الفقير تزداد يوماً بعد يوم وتزداد المشكلات بينهما تعقيداً مما يهدّد استقرار الوجود البشري على المدى الطويل(1).

خلال مؤتمر عدم الانحياز الذي عُقِدَ في القاهرة في حزيران من العام 1994، وحضره ممثّلون عن 109 دول وعن 19 منظمة دولية، نبّه المؤتمرون إلى «الثورات السياسية والاجتماعية التي تؤثّر سلباً على الأمن والسلم الدوليين». واعتبروا أنّ «المعايير العرقية تكتسب بُعداً متزايداً». كما نبّه المؤتمر إلى استمرار المشاكل المتصلة بالفقر والبطالة والتخلّف والأمّية وتدهور البيئة والإرهاب والاتجار بالمخدّرات(2).

وفي الثالث عشر من تشرين الثاني من العام

(1) J.L. GADDIS. Toward The Post- Cold War World, in Foreign Affairs, Vol. 70, No 2, 1991, pp. 102- 122.
– من خلال الحديث عن الشمال- الجنوب، نشير إلى أن هذا المفهوم تجاوز في ظروف العالم الحالي تحديده الجغرافي الصرف. فالجنوب يضم مجتمعات شمالية انبثقت من عالم الاتحاد السوفياتي، والشمال يضم بعض دول الجنوب التي انتقلت إلى نادي الشمال الغنيّ والمتطوّر.

(2) الديار، العدد 2079، السبت 3 حزيران 1994، ص 14.

2006، قدمت المجموعة الدولية رفيعة المستوى لتحالف الحضارات، المجتمعة في اسطنبول، تقريرها النهائي إلى الأمين العام للأمم المتّحدة عالجت فيه الخلافات بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير. ورأت أن التفرقة بين المجتمعات المسلمة وغير المسلمة ليست دينية، بل سياسية[1].

وأشارت المجموعة في تقريرها إلى أنه، «ورغم استغلال الدين لاستثارة العواطف وتزكية الشكوك ودعم المزاعم بأن العالم يواجه حرب أديان، فإن جذر المشكلة هو سياسي». ورأى الأمين العام للأمم المتّحدة السابق كوفي أنان أنه «يجب أن نبدأ بالتأكيد عن أن المشكلة ليست في القرآن ولا في التوراة ولا في الإنجيل، بل في أتباعها وكيفية تصرّفهم تجاه بعضهم البعض»[2].

وقال رئيس وزراء إسبانيا خوسيه لويس رودريغيز ثاباتيرو: «لا يمكننا تجاهل المزاعم بأن الاصطدام بين الثقافات والحضارات هو أمر حتمي. وفي محاولتنا للتصدّي لهذه المزاعم يمكننا الاعتماد على القانون الدولي»[3].

ومن أبرز المشكلات الاجتماعية المعترضة نذكر الزيادة الكبرى في سكان الأرض مع اختلال في الضغوط السكّانية بين الشمال الغنيّ والجنوب الفقير. ففي مؤتمر التنمية والسكان، الذي

(1) وكالات الأنباء العالمية، اسطنبول، 13 تشرين الثاني 2006.
(2) المرجع نفسه.
(3) المرجع نفسه.

عُقِد في القاهرة خلال شهر أيلول من العام 1994، حدّد المؤتمرون عدد سكان الأرض بـ5681584670 نسمة، مع زيادة 93 مليوناً سنويًا خاصة في البلدان الفقيرة[1]. وهكذا بلغ عدد سكان العالم في نهاية العام 2005 ستة مليارات وأربعماية وخمسة وستون مليون نسمة[2]. لذلك، فهناك سوء توزيع بين الثروة المحصورة في بلدان الشمال، والتزايد السكاني الهائل في بلدان الجنوب. والنظام الدولي لا يمكن أن يستقرّ في ظلّ انفجار سكاني في جزء من العالم وانفجار تكنولوجي في جزئه الآخر.

وتتفرّع عن الزيادة السكّانية هذه مشكلات أخرى كتلوّث البيئة، وتراجع الزراعة واجتثاث الغابات، وإنهاك السهول والبطاح، وانخفاض مستوى المياه الجوفية والدفء الكوني، وازدياد البطالة بسبب التطوّر التكنولوجي والأتمتة.

علاوة على ذلك، ستخوض الشركات المنتجة للمواد الزراعية والصناعية صراعاً من أجل غزو الأسواق الخارجية في زمن المنافسة المتنامية، مستعملةً أساليب جديدة في الأتمتة والتكنولوجيا المختبرية، وحتى إعادة نشر المصانع والمعامل الإنتاجية في المناطق التي تتمتّع بيد عاملة فقيرة.

ومن المشكلات التي يفرضها تزايد السكان الهجرة من الجنوب نحو الشمال الغنيّ بحثاً عن حياة أفضل، ما يحرم الجنوب من يد عاملة

(1) النهار، العدد 18930، السبت 10 حزيران 1994، ص 1.

(2) Quid, 2006, Editions Laffont, Paris, 2005, p 1979.

سئمت تدنّي الرواتب، ويدفع نحو الشمال آلافاً من الشبّان، رغم ازدياد البطالة فيه. هذه الهجرة تخلق ضمن مجتمعات العالم الأول مناطق فقيرة مختلفة عن باقي السكان اجتماعيًا وعرقيًا ودينيًا وعقائديًا، مما يؤجّج الصراعات للمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية فيها.

ومنها أيضاً، نذكر التدفُّق النقدي الهائل الذي يؤدّي إلى التضخّم من جهة، والفقر المدقع من جهة أخرى؛ والدفء الكوني وتزايد تدمير البيئة والثروات الطبيعية.

كلها مشكلات يبدو الشمال الغنيّ مؤهّلاً للتصدّي لها ومحاولة معالجتها، أمام جنوب خاضع لمشيئة الكون وعاجز عن الارتفاع عن أموره الحياتية والتصدّي للأزمات العالمية الكبرى.

فازدياد الهوّة بين الشمال والجنوب، والتي ستواصل اتّساعها مع القرن الحادي والعشرين، قد يثير اضطرابات اجتماعية في الدول المتطوّرة، ويتخطّاها لإحداث توتّرات في العلاقات بين العالمين وهجرات واسعة تهدّد التوازن السكاني العالمي الحالي.

كتب علي الدين هلال، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في مصر، عن حصيلة عام 1994:

«إنّ عام 1994 هو جزء من مرحلة انتقالية يشهدها العالم منذ انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة وبداية مرحلة جديدة من التوازن الدولي، مرحلة تتّسِم بالتغيير السريع وإعادة ترتيب الأوضاع والتوازنات الدولية بين القوى الكبرى، بل إعادة تنظيم العلاقات الدولية في إطار تعميق الاتجاه نحو

العالمية أو الكوكبية، بما يشمله ذلك من مفاهيم الأمن الدولي ودور الأمم المتّحدة وجدول اهتمامات العالم»[1].

ففي إطار نهاية الحرب الباردة، تراجعت نسبيًّا التهديدات ذات الطابع الاستراتيجي العسكري الموجّهة ضدّ الأمن والسلم على المستوى الكوني، وازداد الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية. وتمثّل ذلك بسلسلة من المؤتمرات على الصعيد العالمي أبرزها:

* دورة أورغواي وتوقيع اتفاقية الغات في الجنوب في شهر نيسان 1994 وإنشاء المنظّمة الدولية للتجارة ومقرّها جنيف.

* مؤتمر السكان والتنمية الذي عُقِد في القاهرة في أيلول 1994 والذي أخرج المشكلة السكانية من إطارها ودمجها بمعدلات الخصوبة وتنظيم الأسرة والتنمية والهجرات.

* مؤتمر مكافحة مرض الإيدز الذي نظّمته هيئة اليونسكو في كانون الأول 1994 في باريس.

* مؤتمر حقوق الإنسان في فيينا.

* مؤتمر المرأة الذي عُقِد في بكين عام 1995.

* توسيع إطار الاتّحاد الأوروبي.

* القمة الثانية لمنظّمة أيبك APEC التي عُقِدَت في أندونيسيا وتقرّر فيها إنشاء مركز منظّمة للتجارة الحرة في العالم بحلول العام 2020

(1) علي الدين هلال، متغيرات مستمرة في خريطة القرن العشرين، الحياة، العدد 11642، الأربعاء 4/ 1/ 1995، ص 15.

تضمّ 18 دولة من دول العالم الأول والثاني.

* قمة دول القارة الأميركية في بداية شهر تشرين الثاني السنة 2005 والتي شاركت فيها 34 دولة أميركية وتهدف إلى إقامة منطقة تبادل حرة بينها[1].

إنَّ كثرة انعقاد المؤتمرات الدولية والإقليمية المتخصصة تدفعنا نحو التساؤل عن دور الأمم المتّحدة الحالي وعن اهتمامات العالمين الأول والثالث والعلاقات بينهما لنخلص إلى نظرة مستقبلية للمنظومة الدولية.

ثانياً: الأمم المتّحدة في ظل النظام العالمي الجديد

في ندوة حول الصهيونية والعنصرية، عُقِدَت منذ فترة في دمشق، قدّم إنعام رعد مندوب الحزب القومي مطالعة تحت عنوان: «سقوط الشرعية الدولية» جاء فيها:

«استولت الولايات المتّحدة، بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وحرب الخليج، على الأمم المتّحدة وجعلتها الغرفة الخلفية لعمليّاتها، فمرّةً تتستّر بقراراتها المملاة إملاء، ومرّةً تُحيلها إلى الاستيداع»[2].

إنّ هذا النص يعكس خيبة أمل الحركات الوطنية والإقليمية في الشرق الأوسط من تراجع تأثير الأمم المتّحدة في القرارات الدولية لصالح الولايات المتّحدة المهيمنة على المؤسسة الدولية بنظام عالمي جديد فاعل.

إن مقابلة سريعة لحربين

(1) وكالة الأنباء الفرنسية، 6 تشرين الثاني 2005.

(2) السفير، العدد 6759، الإثنين 18 نيسان 1994، ص 17.

محدودتين تفصل بينهما فترة أربعين عاماً، تظهر الفارق في مفهوم الشرعية الدولية. ففي حرب كوريا عام 1950، وتمهيداً للتدخُّل المسلّح لصالح كوريا الجنوبية ضد كوريا الشمالية والصين، ونظراً لغياب الاتحاد السوفياتي، دفعت الولايات المتّحدة وحلفاؤها يومذاك مجلس الأمن لاتخاذ قرار التدخُّل بأغلبية المجلس وتنفيذه من قِبل تحالف دولي على رأسه واشنطن بقيادة الجنرال ماك آرثر وبغطاءٍ شرعي من المنظّمة الدولية. أما حرب الحلفاء ضد العراق، فقد دفعت أهل القرار، بعد أربعين عاماً، بغطاء أميركي، لاتخاذ طريقها مباشرةً إلى التنفيذ، ما جعل المراقبين يتساءلون: هل أخذ القطب الواحد في النظام العالمي الجديد مكان الأمم المتّحدة في التوازن العالمي[1]؟

لقد أثار القرار 949 الصادر عن مجلس الأمن بهذا الشأن اختلافاً في التفسير بين الولايات المتّحدة التي أصرّت على أنّ القرار يمنحها حقّ استخدام القوّة لضرب العراق إذا لم يلتزم بشروط القرار، في حين أكّدت روسيا أنّ مثل هذا الاستخدام يستدعي قراراً آخر من المجلس، وأنّ القرار 949 لا يتضمّن مثل هذا التفويض[2].

كما شهدت نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي وجوهاً جديدة من التدخّل التي شرّعها مجلس الأمن مخترقاً

(1) شفيق المصري، النظام العالمي الجديد، دار العلم للملايين، 1992.

(2) شفيق المصري، إلزامية القرارات الدولية وأُطر تنفيذها، الحياة، العدد 11590، الجمعة 11 تشرين الثاني 1994، ص 15.

السيادة الوطنية للدول، وذلك بلحظه عدداً من الحالات التي تجيز التدخّل، سواء بطلب من الدول صاحبة العلاقة أو من دونه، نذكر منها[1]:

- التدخّل في الصومال بموجب القرار رقم 794 الذي أُصدر بنهاية عام 1992 لتوفير بيئة آمنة لعمليات المساعدة الإنسانية.

- تشكيل محكمة لحقوق الإنسان استناداً للقرار رقم 808 عام 1993 لمحاكمة الذين ارتكبوا جرائم ضدّ الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة، وصدور أول أحكامها مع بداية العام 1995[2].

- التدخّل من أجل إعادة الديمقراطية إلى الأنظمة السياسية (مثل هايتي).

- التدخّل من أجل حظر السلاح النووي- المثال يأتي من كوريا الشمالية بقرار اتُّخذ عام 1994.

- التدخّل لتوفير مناطق آمنة، وقد طبِّقت هذه الفكرة لحماية الأقلِّيات الكردية في العراق بموجب القرار رقم 688 لعام 1991، وفي البوسنة بقرار رقم 824/ 93.

- التدخّل لإنزال عقوبات استناداً للفصل السابع الذي يجيز لمجلس الأمن فرض حصار اقتصادي وتقني ودبلوماسي على الدول التي تهدّد السلام العالمي- والمثال يأتي من ليبيا بسبب مسألة لوكربي بقرار رقم 73.

(1) انظر ملحق رقم 1: عمليات حفظ السلام وبعثات المراقبة الراهنة، الديار، العدد 2071، السبت 29 أيار 1994، ص 17.

(2) النهار، العدد 19045، الخميس 26 كانون الثاني 1995، ص 11.

- التدخّل في أفغانستان إثر تفجير مبنيي التجارة العالمية في نيويورك في العام 2001.

- التدخّل في العراق وتغيير النظام فيه في العام 2003.

قد يبدو للقارئ أنّ هذه التدخّلات الجديدة هي تنشيط لعمل الأمم المتّحدة ودورها في العالم. لكنَّ المُراقِب المحقِّق يتساءل: لماذا نشطت هذه التدخّلات القانونية بعد انهيار الكتلة الاشتراكية وتفكّك الاتحاد السوفياتي وتصدُّر الولايات المتّحدة للزعامة الدولية، وما أسفر عنه من تعطيل عملي لحقِّ الفيتو وخضوع قسري أو طوعي لإرادة النظام العالمي؟ ولماذا نشطت فقط ضد القوى المعادية لواشنطن وليس ضد أصدقائها كإسرائيل مثلاً؟

كما يبدو أن المنتقدين لعمليات الأمم المتّحدة هذه هم من الشعوب المعارضة للسياسة الأميركية. كتب محمد عوض، نائب رئيس تحرير «أخبار اليوم» القاهرية:

«في أسبوع واحد من شهر أيلول (من العام 1994) شهدنا عمليات اغتصاب كاملة للأمم المتّحدة. في السابق كانت تجري دائماً محاولات للالتفاف حول المنظّمة الدولية وميثاقها... أما الانتهاك والاغتصاب السافران فهذا جديد»[1].

وأعطى الكاتب أمثلة هايتي والبوسنة والصراع العربي- الإسرائيلي.

(1) محمود عوض، اغتصاب الأمم المتّحدة، الحياة، العدد 11559، الثلاثاء 11 تشرين الأول 1994، ص 15.

أما وزير خارجية مصر عمرو موسى، فقد نبّه في الجلسة الختامية للمؤتمر الحادي عشر لوزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد في القاهرة إلى تراجع دور الأمم المتّحدة، مؤكّداً أنّ «دور المنظّمة الدولية لم يعد فعّالاً كما في السابق بسبب اعتماده معايير مختلفة في تعامله مع الدول المتقدّمة والدول النامية. إننا نشعر بالتميز على صعيد تعامل مجلس الأمن مع قضية حقوق الإنسان. يجب أن تُحترم حقوق الإنسان والحريات السياسية، إنما ليس وفق معايير انتقائية»[1].

كذلك عزا وزير خارجية تركيا حكمت تشيتين فشل عمل المنظّمة إلى غياب الضمير السياسي الدولي، وأعطى مثال البوسنة لتأكيد رأيه. كما انتقد تحوّل قرارات الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس إلى قرارات نهائية تعتمدها المنظّمة، واستعمال الأمم المتّحدة مكيالين في التعاطي مع الأزمات[2].

وضمن الإطار نفسه، تساءل المحامي طارق شهاب عن عدم تنفيذ القرارات 242 و338 و508 و509 التي بقيت دون تنفيذ بسبب موقف الأمم المتّحدة المتحيّز لإسرائيل[3]. فهذه القرارات شبيهة بالقرار 949 الذي شهد جدلاً بين واشنطن وموسكو حول إلزامية تنفيذه، والذي فسّرته واشنطن يومذاك بأنّه يوجب استعمال القوّة.

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، 2 حزيران 1994.
(2) الديار، العدد 2085، السبت 14 أيار 1994، ص 15.
(3) طارق شهاب، الأمم المتّحدة، الدور والمستقبل، النهار، العدد 18904، الخميس 11 آب 1994، ص 11.

حتى الصحافة الغربية يومذاك انتقدت بدورها تغييب الأمم المتّحدة من قِبل واشنطن الذي لا يعزّز الديمقراطية. وقد عبّرت الغارديان البريطانية عن بعض أسباب هذا التخوّف عندما تساءلت عما إذا كانت العملية ضد هايتي «إمبريالية باسم جديد هو تعزيز الديمقراطية»، مُتَّهِمةً الرئيس كلينتون باستغلالها لاسترداد شعبيته الداخلية والتحضير لانتخاب 1996، بعد أن أكّد مستشار الأمن القومي أنطوني لايك بأن «التدخّل في هايتي هو رسالة تتجاوز حدود القارة إلى كل من يهدّد مصالحنا تهديداً جذريًا»[1].

مقابل ذلك، ارتفعت أصوات من داخل صفوف حلفاء واشنطن مطالبة بتفعيل دور الأمم المتّحدة أكثر. كتب Vincent Hugeux، تحت عنوان «الأمم المتّحدة ماتت في غورزدي»، مطالباً بتفعيل الضربات الجوية للحلف الأطلسي ضد صرب البوسنة الذين يحاصرون المدينة[2].

وفي ماضٍ غير بعيد، فشلت الأمم المتّحدة في تحقيق سلام دائم بين أثيوبيا وأريتريا، وأعرب الأمين العام كوفي أنان في تشرين الثاني من العام 2005 عن قلقه العميق من ارتفاع حدّة التوتّر بين البلدين الذي أدّى إلى تحرّكات عسكرية بينهما[3].

(1) رغيد الصلح، تغييب دور الأمم المتّحدة لا يعزّز الديمقراطية، الحياة، العدد 11549، الثلاثاء 27 أيلول 1994، ص 5.

(2) HUGEUX, Vincent; L'O.N.U. est morte à Gorazde, L'Express, No 2223, 28 Avril 1994, pp. 10- 11.

(3) وكالات الأنباء العالمية، 6 تشرين الثاني السنة 2005.

إن التصريحات والكتابات المتعارضة بين مثّقفي الجنوب والشمال تظهر أنّ الأمم المتّحدة تعاني فعلاً من مشكلة أساسية وهي أن إرادة مجلس الأمن مصادرة لصالح دول الشمال وخاصة الولايات المتّحدة التي تتحكّم بصياغة قراراته ضمن معايير غربية- أميركية. لذلك يُصار إلى تعريف الحالات الموجبة للتدخّل تعريفاً أميركيًا متأثّراً بالظروف والمصالح الشمالية مما ينعكس سلباً على دول الجنوب.

ويبدو أنّ الأمين العام الأسبق للأمم المتّحدة لاحظ هذا الانحراف في تطبيق سياسة العقوبات الدولية وردود الفعل التي تولّدها لدى شعوب الجنوب الفقيرة. لذلك قدّم في نهاية العام 1994 تقريراً إلى مجلس الأمن يطلب فيه إعادة النظر بالعقوبات الدولية بحيث تصبح أكثر انسجاماً مع أهداف المنظّمة ومساعيها للتنمية والتطوّر[1].

ونعود للتساؤل: هل إن الكيل بمكيالين يخدم مصلحة الأمم المتّحدة؟ وأي مستقبل لها في ظلّ هيمنة النظام الأوحد؟

فمما لا شكّ فيه أنّ العالم اليوم ما زال بحاجة إلى المنظّمة الدولية، خاصة دول العالم الثالث الجنوبية بسبب مشاكلها المستعصية، كالزيادة السكّانية وتدمير البيئة والمرض والفقر والتلوّث وغيرها. لقد تراجع بالفعل خطر اندلاع

(1) شفيق المصري، الأمم المتّحدة من مأزق التدخل إلى مأزق الانسحاب، النهار، العدد 19049، الخميس 26 كانون الأول 1995، ص 11.

حرب نووية عالمية وتحسّنت العلاقات بين الشرق والغرب، لكنَّ الأمن الدولي ما زال مهدداً على أعلى المستويات بسبب المشكلات التي تعترض العلاقة بين الشمال والجنوب.

وتواجه الأمم المتّحدة مشكلة ضخامة الواجبات التي تتعارض مع ضآلة الإمكانات، وتعنُّت الدول الأعضاء في ما يتعلّق بتقديم القوّات لعمليات حفظ السلام، وباتِّساع نطاق هذه العمليات. فقد فقدت هذه المنظّمة الكثير من سلطاتها ومصداقيّتها التي تكمن في قوّتها المعنوية التي هي حاليًّا في خطر. لذلك، فإنّ الدول الكبرى، لا سيّما النظام العالمي الأوحد، مدعوّة إلى رفع اليد عنها بحيث يُتاح لها تطبيق المبادئ والأهداف التي نصّ عليها ميثاقها وذلك باستعمال المعايير والمقاييس نفسها في جميع الأزمات.

قال الرئيس كنيدي، إبان أزمة الكونغو في أوائل الستينات، إنّ القوى العظمى لا تحتاج إلى الأمم المتّحدة، وإنّ أية محاولة لتدمير النظام الدولي ضربةً موجّهة مباشرة ضدّ استقلال وأمن كلّ أمّة صغيرة[1]. إنّ هذا القول ما يزال صحيحاً حتى أيامنا الحالية التي تُطرح فيها اقتراحات عديدة لتطوير الأمم المتّحدة. فخلال الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيسها، طُرحت أفكار جديدة لتحسين صورتها كتوسيع مجلس الأمن لضمّ دول جديدة، كألمانيا

(1) هشام حمدان، مداخلة في ندوة منتدى الفكر القومي بعنوان: «الأمم المتّحدة: الدور والمستقبل»، الديار، العدد 2106، الأحد 3 حزيران 1994، ص 22.

واليابان، وبعض دول الجنوب، كأعضاء دائمين، وتشكيل قوّات دولية تبقى في حالة انتظار وتكون قادرة على التدخّل سريعاً في أية نقطة من العالم، وتقوية فاعلية المنظّمة على جميع المستويات الإدارية والمالية والعسكرية للتحرّك عبر هيئاتها ومؤسساتها وأقنيتها الشرعية.

ثالثاً: الشمال يتصدّى للأزمات الدولية

مما لا شك فيه أنّ دول الشمال أو العالم الأول مَعْنِيَّة أكثر من غيرها بالأزمات الحالية التي تعصف بالعالم بسبب إمكاناتها الضخمة ووسائلها المتطوّرة. وليس بنيّتنا لحظ جميع الأزمات هذه، لكننا سنّتخذ من بعضها نموذجاً لإبراز دور الشمال في التصدّي لها، على أن نعالج المشكلات الخاصة بالجنوب ودور الشمال في معالجتها في فقرة لاحقة.

كتب بول كنيدي في كتاب «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين»:

«فيما يبدو أنّ هناك دولاً قليلة العدد نسبيًّا مستعدّة لمواجهة القرن الحادي والعشرين، منها اليابان وكوريا وبعض الدول التجارية في شرق آسيا وسويسرا وبعض الدول الاسكندينافية، وربّما المجموعة الأوروبية ككيان شامل. وتتمثّل العناصر المشتركة تقريباً في ما بين هذه الدول في معدّلات ادّخار عالية ومستويات استثمار هائلة في مصانع ومعدّات جديدة، ونُظم تعليمية، وقوّة عاملة ماهرة، ونُظم جيدة لإعادة التأهيل، وثقافة صناعية يفوق فيها عدد المهندسين عدد المحامين، والتزام بإنتاج صناعات راقية التصميم...

كما أنّ هذه الدول تنعم بتجانس ثقافي وتماسك عرقي»[1].

ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الجبّار السوفياتي وبروز النظام العالمي الأوحد، تبدو العلاقات بين دول الشمال والجنوب ما تزال محكومة بتفوّق الأولى وبلعب الجبّار الأميركي دور الشرطي العالمي. لكنّ العديد من المفكّرين راحوا يشكّكون بإمكانية واشنطن في متابعة لعب هذا الدور أمام الانهيار الصامت للاقتصاد الأميركي واحتلال اليابان وألمانيا وكوريا المراتب الأولى على صعيد التكنولوجيا والاقتصاد في العالم المعاصر[2].

إنّ عقيدة فرض السياسات على دول العالم في مناطق وقارات مختلفة تبدو حاليًّا صعبة التحقيق مع تصاعد الحروب الإقليمية المستندة إلى أسباب عرقية ودينية وتاريخية وأيديولوجية دون توصّل النظام العالمي الأوحد إلى وقفها أو حتى حصرها. فالنظام العالمي الحالي يشمل، ولأول مرة في التاريخ، الكرة الأرضية بأكملها، ولم يسبق لهذه الكرة أن كانت مناطقها ودولها وشعوبها على هذه الدرجة من التقارب والترابط وتبادل التأثير. إنما، لم يحدث للعالم أن واجه هذا السيل الجارف من القضايا الشائكة: التسلّح، الفقر، البطالة، خرق حقوق

(1) بول كنيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، دار الشروق، عمان، 1993، ص 409.

(2) Charles ZORGBILE, l'après guerre froide dans le monde, PUF, Paris, pp. 123- 126.

الإنسان، تدمير البيئة، الصراعات العرقية، الأمم التي تغوص في المجاعات، الأمراض التي تتحوّل إلى كوارث، تنامي الأصولية... إلخ، ولم يستطع العالم أن يجد حلولاً مجدية لهذه القضايا.

أمّا لغة الشرعية الدولية، فما زالت مموَّهة بتفوُّق الشمال وهيمنته ضمن حدود مصالح دوله. وهذا يعني أنّ النظام الأوحد لن يستطيع متابعة لعب دور الشرطي العالمي الساعي إلى إقامة السلم وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية. فالدول تتحرّك وفقاً لمصالحها، وليس للمبادئ فاعلية كبرى في العلاقات الدولية. لقد أكّد الرئيس كلينتون، في كلمةٍ ألقاها في أيلول من العام 1994 أمام الجمعية العمومية للأمم المتّحدة، أن «واشنطن لا ترغب أبداً أن تكون شرطي العالم، لكنّها ترغب في المساهمة بتعزيز الديمقراطية فيه». وشدّد على أنّ بلاده «ستلجأ إلى السُّبُل الدبلوماسية عندما يمكنها ذلك، وإلى القوة إذا ما كان عليها ذلك»(1).

أ - التوازن في المعادلات الدولية

مع تنامي قدرة الولايات المتّحدة على التأثير في القرارات الدولية، يبدو أنّ التوازن في المعادلات الذي كان قائماً منذ الحرب العالمية الثانية قد فُقد لمصلحتها، رغم المحاولات الأوروبية لجمع الصفوف وملء الفراغ الذي تركه غياب الاتّحاد السوفياتي. والمشكلة المطروحة في هذا

(1) الديار، العدد 2192، الثلاثاء 27 أيلول 1994، ص 15.

الإطار تكمن في أنّ الولايات المتّحدة تقوم بالتصدّي للبلدان المخالفة مستعملة معيارها الخاص للحكم في أمور قد تختلف معاييرها من بلد إلى آخر، كحقوق الإنسان، والحرِّيات، وتعكير السلام العالمي. وهذا ما جعل الحاجة ملحّة إلى قيام قوى عظمى بموازنة تأثيرها حفظاً للعدل وللأمن الدوليين.

ضمن هذا الإطار، أقرّت دول أوروبا الخمسون، بما فيها الغربية والشرقية، المجتمعة في هلسنكي في حزيران 1994 قيام قوّة تدخّل ومساعدة في حالات الطوارئ في أوروبا مع تحضير دليل لما يتعيّن اتّخاذه من إجراءات في مثل هذه الحالات[1].

من جهة أخرى، تدفع روسيا نفسها للعب دور الموازن للتأثير الأميركي.

جاء في مقالنا حول «النظام العالمي الجديد أمام الصعوبات» ما يلي:

«المُتابِع لتطوّرات السياسة الروسية خصوصاً في مجالات العلاقات الدولية يلاحظ مؤخّراً تغييرات واضحة تظهر أن حكومة يلتسين بدأت تعيد النظر في مواقفها الدولية، متراجعة عن التبعية التي كانت قد اعتمدتها لصالح الجبّار الأميركي طوال السنوات الثلاث الأخيرة»[2]. وجاءت أزمة الشيشان لتؤكّد تطلّعات يلتسين العالمية، إذ إنّه ردّ بقوة وبسرعة على رغبة الجنرال جوهر دوداييف

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، 22 حزيران 1994.

(2) العميد الركن سامي ريحانا، النظام العالمي الجديد أمام الصعوبات، مجلة الدفاع الوطني، العدد 9، تموز 1994، ص 11.

الاستقلالية، الشيء الذي كان قد عرّض الاتحاد الروسي إلى تجربة مماثلة للاتحاد السوفياتي، بما في ذلك من تفتّت وتشرذم، وبالتالي إلى تراجع للدور العالمي الذي يتوق للقيام به[1].

فهدف التدخُّل الروسي في الشيشان كان رسالة موجّهة إلى كل أنصار إزالة مركزية السلطة الآخرين من روسيا مفادها أن الكرملين سيتشدّد مع الطامحين إلى الاستقلال. فروسيا تحاول تسلّم إدارة مجموعة جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، مستفيدة من انهيارها الاجتماعي والاقتصادي[2].

والقادة الروس، ورغم إقرارهم بانتماء بلدهم إلى أوروبا، يرون أنّ مهمته أورو-آسيوية مميزة وفريدة، مشدّدين على حق روسيا الخاص والاستثنائي في استعمال القوّة العسكرية في أي مكان من داخل المساحة الكاملة للاتحاد السوفياتي السابق. وهم، في الوقت نفسه، يطالبون بوضع لهم، كقوة دولية وكشريك استراتيجي مساوٍ للولايات المتّحدة في العالم كله. وتحاول روسيا إقامة وحدة أورو-آسيوية حولها مما يشكّل نقيضاً للوحدة الأوروبية المؤهّلة لدخولها[3].

---

(1) Irina DE CHIKON; La Tchéchénia sera nettoyée, le Figaro No 15698, Mardi, Février 1995, p.3- PASQUIER, Sylvanie, Russie; Le Bal des généraux. L'Express, No 2275, 16 Février 95, pp. 20- 21.

(2) Bernard FREDERICK, Au Cœur des incertitudes en Russie, Le Monde diplomatique, No 491, Février 95, pp 22- 23.

(3) نقلاً عن زبغنيو بريجنسكي.

وفي الشرق الأقصى، تحاول كل من الصين واليابان دفع عجلة اقتصادها وسياستها لتبلغ المرحلة التي تمكّنها من فرض نفسها كمحاور أساسي في حل المسائل الدولية. لقد رفضت الصين التدخّلات الأميركية على أرضها، خاصة بعد أن ربطت إدارة الرئيس كلينتون العلاقات التجارية معها بأوضاع حقوق الإنسان، فردّت الصين، على لسان المتحدّث باسم خارجيتها، أنه «لا يحقّ لأي بلد أجنبي أو منظّمة أو شخص توجيه ملاحظات غير مسؤولة أو التدخُّل في الشؤون الصينية الداخلية»(1). وسجّلت الصين مواقف أخرى راغبة بلعب الدور المهم في جميع القضايا الدولية لجنوب شرق آسيا وخاصة كوريا الشمالية وفيتنام.

ولليابان أيضاً تطلُّعات دولية ورغبة في لعب دور في هذا النظام العالمي، بسبب وزنها الاقتصادي ونفوذها داخل كبريات المؤسسات المالية وتنامي قدرتها الصناعية والتكنولوجية. وهذا الوضع قد يحوّل القرار المالي من واشنطن إلى طوكيو في المستقبل المنظور، رغم أن الدبلوماسية الغربية تعتبر أن الإدارة اليابانية عاجزة عن القيام بتحليل شامل للعلاقات الدولية خارج إطار علاقاتها التاريخية مع الولايات المتّحدة(2).

ألمانيا، من جهتها، بدأت تتحضّر للعب دور الجبّار الآخر في التوازنات الدولية، بعد انهيار جدار برلين وتوحيدها بزعامة

---

(1) المرجع نفسه.

(2) Le Point, No 1118, 19 Février 1994, p 16.

المستشار هيلموت كول، رغم تبعيّتها للاتحاد الأوروبي الذي بدأ التوازن فيه يميل لمصلحة هذا الجبّار الاقتصادي الجديد. وما «مشروع النواة الأوروبية الصلبة»، الذي اقترحه أحد أقطاب الحزب المسيحي الديمقراطي الحاكم، سوى إشارة واضحة للرغبة الألمانية في كسر الجدار الحديدي الذي أُقيم حولها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، واستعداداً للسيطرة مجدداً على القارة الأوروبية والانطلاق منها للعب دور مهم في التوازنات الدولية المقبلة[1].

فرنسا أيضاً، الدولة الأوروبية العريقة، تحاول القيام بدور الموازن للولايات المتّحدة في مناطق متعددة في العالم، لاسيّما في الجزائر حيث دعمت النظام العسكري القائم في مواجهة الإسلاميين المتشدِّدين، في حين تؤيِّد واشنطن مشاركتهم في السلطة. وفي الشرق الأوسط، اتخذت فرنسا موقفاً غير متحيّز لإسرائيل. وفي الصراع بين الكاميرون ونيجيريا حول شبه جزيرة باكاشي، أيّدت باريس الكاميرون. وفي قمة الفرانكفونية، التي عُقدت خلال تشرين الأول 1993 في جزر موريس، دعت باريس البلدان الفرانكفونية، لا سيّما الأفريقية منها، إلى مواجهة واشنطن ولندن بغية تطبيق مبدأ «الاستثناء الثقافي» في مفاوضات الغات الأخيرة. وحصلت فرنسا على هذا الاستثناء الذي فسّره المراقبون بأنه فوز فرنسي[2].

(1) L'Express, No 2225, 29 September 1994, p. 4.

(2) غسان العزّي، إشكالية العلاقة الفرنسية- الأميركية، النهار، العدد 19001، السبت 23/ 12/ 1994، ص 15.

حتى دول عدم الانحياز طالبت وما تزال بدور «أممي» أكبر، داعمة حق إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية. فقد عبّرت هذه الدول التي اجتمعت في هافانا (كوبا) في الثالث عشر من أيلول من العام 2006 عن عزمها على لعب دور أكبر على الساحة الدولية، ولا سيما خلال المطالبة بإصلاح مجلس الأمن الدولي[1].

وفي إطار الدعم لإيران في محاولاتها الحصول على الطاقة النووية، قال نائب الرئيس الكوبي كارلوس لاخي، خلال افتتاح اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز إنه «على الولايات المتّحدة وأوروبا ألا يحاولوا منع دولة ذات سيادة من الحصول على الطاقة النووية لأهداف سلمية، فيما يساعدون أمة أخرى على جمع ترسانة نووية»[2].

ومن ما طالب به المجتمعون إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه وإدخال الديمقراطية إليه وتعزيز سلطات الجمعية العامة للدول الـ193 التي ستنعقد بعد قمة كوبا، وبين أعضائها دول عدم الانحياز الـ118[3].

كل هذه الدول مؤهَّلة للعب دور في العلاقات الدولية المقبلة في وجه نظام عالمي مُهَيْمِن على الكرة الأرضية. وكلّما تصاعد نجم قطب من هذه الأقطاب، ازدادت الفرص أمام المعايير

(1) وكالات الأنباء العالمية، هافانا، 14 أيلول 2006.
(2) المرجع نفسه.
(3) المرجع نفسه.

الجديدة للتعامل بين الدول، وأُفسح في المجال للإيجابية والموضوعية في القرارات الدولية. ونحن نرى أن النظام الأفضل للسلام والاستقرار والعدالة هو متعدد الرؤوس بدلاً من نظام الرأس الواحد الذي يقود العالم إلى هيمنة جبّار واحد وسيادة مقاييسه الخاصة، أو نظام الرأسين الذي قد يؤدّي مجدداً إلى الحرب الباردة وربما الشاملة والنووية.

ب- أزمة الأسلحة النووية

تعتبر أزمة الأسلحة النووية من أهم المشكلات المعترضة للشمال والمطروحة للبحث في سبيل إيجاد حلول تخلّص العالم من شبح التنين الضخم. لقد حَظِيَ موضوع الحد من انتشار الأسلحة النووية في العالم بأهمية خاصة في الفترة التي عقبت انتهاء الحرب الباردة وزوال حدّة الاستقطاب الثنائي التي سادت بداية النصف الثاني من القرن الماضي.

فخطر انتشار السلاح النووي واحد من أهم المشكلات الكبيرة، وهو أخطر من التشنُّجات الاثنية والخلافات الجغرافية. ورغم أنّ سباق التسلُّح النووي أُبعد، لكنّه أفرز خطرين داهمين:

* إمكانية انتقال عشرات الآلاف من الأسلحة النووية من دول الاتحاد السوفياتي المتفكك، مع الخبراء والتكنولوجيا المتطوّرة، نحو بلدان من الجنوب تهدّد السلام والأمن العالميين.

* كيفية التعامل مع الكميات الهائلة من النفايات النووية ذات الأخطار البالغة على الصحة والبيئة. ولتقدير حجم هذا الخطر، نذكر أنّ الكونغرس الأميركي قرّر

صرف 400 مليون دولار عام 92- 93 لتنظيف قسم من أسلحة الاتحاد السوفياتي السابق النووية.

ولتقدير حجم الخطر الأول، نذكر عملية ضبط التهريب النووي بتاريخ 10 آب 1994 مع رجل أعمال كولومبي في مطار ميونيخ. لقد صودرت 10 أونصات من البلوتونيوم 239 الجاهز للاستعمال من بين أمتعته، وهي أكبر كمية نووية عالية الإخصاب تمّ ضبطها مع موزّع خاص. وهي تقرب من الكفاية لصنع قنبلة نووية التي تحتاج إلى 17 أونصة. وإنّ 10 أونصات سلاح مخيف في أيدي الإرهابيين لأنها تكفي لقتل الملايين إذا أُلقيت في مصادر المياه أو أُحرقت في الهواء[1].

كما تمّت مصادرة أعمال تهريب عدّة كهذه، نفى الروس أنها صادرة من بلادهم. وتعتقد وكالات الاستخبارات الغربية أن الأسلحة النووية الروسية تتمتّع بحراسة مشدّدة، لكن المختبرات والمؤسسات النووية تفتقر إلى التدابير الوقائية الأكثر جوهرية، مما يعني إمكانية تهريب قسم من المواد المشعّة إلى العالم.

إنّ معالجة موضوع السلاح النووي تتخذ أبعاداً متنوّعة، نذكر منها:

1- التخلّص من الرؤوس النووية الفائضة مما يوفّر البلوتونيوم الذي يمكن استعماله في غير صناعة السلاح. لكن المشكلة تكمن في أنّ هذا العنصر يتمتّع بحياة

(1) موسى محمود كدوك، أسلحة نووية للبيع، الديار، العدد 2162، الأحد 8 آب 1994، ص 21.

طويلة تبلغ 25 ألف سنة. لقد قُدِّمت اقتراحات عديدة بشأن التخلُّص من البلوتونيوم، منها إرساله في صواريخ باتجاه الشمس، الأمر الذي استُبعد خوفاً من اصطدام يعيده إلى الأرض، في وقت ما تزال كارثة تشالنجر ماثلة للعيان. وقُدّم اقتراح آخر لتحضير ثقوب في الأرض بعمق عدّة كيلومترات لدفن المواد المشعّة، لكن العلماء غير متأكدين من بقائه في مكانه عشرات الآلاف من السنين أو من عدم تغيير الحكم في البلاد التي طُمر فيها وإعادة استعماله[1].

2- منع امتداد حيازة الأسلحة النووية والكيميائية إلى دول جديدة. هذه الاستراتيجية الأميركية اعتُمدت بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي تقضي بمنع حصول دول العالم الثالث على السلاح النووي بإلزامها التوقيع على اتفاقية منع انتشاره، بما فيها أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية، ووسائل نقلها كالصواريخ والمدفعية الثقيلة، والأجهزة الخاصة كاللايزر[2].

لقد تطوّرت هذه السياسة فاعتمدت مفهوم المواجهة أو الاستراتيجية المعاكسة لانتشار الأسلحة والتي تستهدف محاربة انتشارها في دول

(1) زينة كفروني، خطر مافيات الأسلحة النووية، الديار، العدد 2139، الجمعة 5/ 8/ 1994، ص 21.

- Virginie COULLOUDON, Russie: La poubelle radioactive, Le Point, No 1169, 11 Février 1995, p. 19

(2) نادر أحمد، استراتيجية أميركية جديدة لمنع انتشار الأسلحة النووية بعد الحرب الباردة، الحياة، العدد 11678، الخميس 9/ 2/ 1995.

العالم الثالث. والدول المعنيّة هي إيران وليبيا والعراق وكوريا الشمالية. لكنّ ضعف هذه الاستراتيجية يكمن في التمييز بالمعاملة بين هذه الدول ودول أخرى لا تطالها المواجهة الأميركية كإسرائيل مثلاً. هذا التمييز دفع كوريا الشمالية إلى التهديد خلال شهر شباط الماضي بالانسحاب من الاتفاق النووي الذي سبق ووقّعتُه مع واشنطن[1].

3- منع تهريب المواد النووية من بلدان الكتلة الاشتراكية السابقة، وخاصة روسيا، إلى العالم الثالث. وتعمل الدول الغربية على دعم نجاحات ألمانيا في محاربة أعمال التهريب هذه. فقد دعا قادة الشرطة في ألمانيا ودول أوروبية أخرى إلى تشديد العقوبات على مرتكبي جرائم من هذا النوع، لكن التعاون الدولي في هذا الموضوع ما زال في بدايته[2].

4- وضع الأسلحة النووية في أيدي وكالة الطاقة الدولية أو وكالة عالمية متخصصة، مع تحديد منع انتقال المواد الانشطارية والمواد الأخرى الصالحة لإنتاج القنابل النووية بين الدول. يترافق ذلك مع تحويل وكالة الطاقة إلى مؤسسة قوية تتمتع بسلطات كبيرة مع نظام جديد للفحص يديره خبراء دوليون، ومع تخلّي الولايات المتّحدة والقوى الأخرى عن استراتيجية الردع النووي.

---

(1) هيلينا كوبان، ما مدى جديّة إدارة كلينتون حيال معاهدة الحدّ من انتشار السلاح النووي؟ الحياة، العدد 11678، الخميس 9 شباط 1995، ص 15.

(2) موسى محمد دكوك، أسلحة نووية للبيع، المرجع نفسه.

5- تعدّي الإطار النووي إلى الحدّ من الإنفاق العسكري وتحويل الأموال إلى الإنفاق الاجتماعي والإنمائي، الأمر الذي يخفّف من الاضطرابات السياسية. فحلُّ مشكلة البطالة في بعض البلدان عن طريق الإنفاق العسكري لا يمكن أن يكون حلاً دائماً وشاملاً.

يترافق ذلك مع تكيُّف الدول المتطوّرة مع حالة الانفراج والتفاهم الدوليين، ما يعني الاتجاه إلى نزع السلاح أو تخفيض الأسلحة التقليدية أيضاً وتحويل الصناعات العسكرية نحو الإنتاج المدني الخدماتي.

وفي ماضٍ غير بعيد، تفاقمت الأزمة النووية الإيرانية التي تصدّرت الأحداث الدولية منذ بداية العام 2006 وما زالت تتفاعل. ففي الأول من حزيران من العام 2006 نقلت وكالات الأنباء العالمية خبر رفض إيران الشروط التي وضعتها الولايات المتّحدة لإجراء محادثات معها بشأن ملفّها النووي، مؤكّدة أنها غير مستعدة لتجميد أنشطتها في تخصيب اليورانيوم، الأمر الذي دفع الرئيس الأميركي جورج بوش إلى التحذير من احتمال تدخُّل مجلس الأمن الدولي في حال رفض إيران وقف تخصيب اليورانيوم.

وما زالت العقدة النووية الإيرانية قائمة رغم المحاولات العالمية لحلّها، ومنها محاولة وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير خلال اجتماعه بنظيره الإيراني منوشهر متكي في الرابع والعشرين من حزيران من العام 2006 حين رفض هذا الأخير العروض الدولية للالتزام بأي مهلة زمنية للردّ على العرض النووي

الدولي[1]. وهكذا تابعت إيران في بناء قدرتها العسكرية، فنظمت في الثاني والعشرين من أيلول من العام 2007 عرضاً عسكرياً ضخماً بمناسبة ذكرى الحرب العراقية-الإيرانية (1980- 1988) شهدت عرض صاروخ «قدر 1» الذي يبلغ مداه 1800 كيلومتر وبإمكانه بلوغ كل القواعد الأميركية في المنطقة[2].

وجاءت الأزمة النووية الإيرانية بعد الأزمة المماثلة التي تواجهت خلالها الولايات المتّحدة مع كوريا الشمالية، والأخرى التي وجّهت التهمة حولها إلى العراق وانتهت باجتياحه من قِبَل قوى التحالف وتغيير نظامه[3].

ج- مشاكل البيئة

يتعيّن على المجتمعات الغنية في جزء الكرة الشمالي أن تعالج أيضاً موضوع المخاطر على البيئة العالمية الطبيعية، لأن النشاطات الاقتصادية للعالم النامي قد بدأت بالتأثير سلباً على نظام البيئة العام. ولما كان الجو الخارجي للكرة الأرضية هو واحد للجميع فإن ما يصيب الجنوب يصيب الشمال أيضاً. ومن الأمور التي تفسد البيئة نذكر، على سبيل المثال لا الحصر:

النفايات الصناعية، تلوّث الأنهار، تضاعف أعداد الموتى من جرّاء الأمراض، إبادة الأراضي والغابات لتأمين المسكن، تآكل التربة

(1) وكالة رويترز، وآ ا ف ب، طهران، السبت 24 حزيران 2006.
(2) وكالات الأنباء العالمية، السبت 22 أيلول 2007.
(3) وكالة رويترز، 1 حزيران 2006.

وانقراض الأجناس النباتية والحيوانية، الصناعات وإحراق الفحم الحجري، تزايد ملوحة الأرض من جراء التسميد، اختفاء أنواع عديدة من الطيور كانت تساهم في توازن البيئة، تلوّث الهواء، زيادة السكان، ازدياد النشاطات الاقتصادية ومناطق التصنيع ووسائل النقل الآلية[1].

إن معالجة هذه الآفات على صعيد العالم الثالث غير كافية، بسبب اعتماد الشعوب المتخلّفة على النشاطات المسبِّبة لها في معيشتها، لاسيما مع تراجع الأراضي الصالحة للزراعة. فثلث مساحة اليابسة يتمثّل بالصحارى والمدن، والثلث الثاني يتكوّن من الغابات والسهول الجرداء، ويبقى ثلث فقط للزراعة التي راحت تتقلّص مساحتها منذ أواسط السبعينات[2].

أما تلوُّث الغلاف الجوي للأرض فهو نتيجة أخرى للنمو السكاني وللرغبة في رفع مستويات المعيشة، مع ما يعني ذلك من تطوّر الصناعات الثقيلة ووسائل النقل الضخمة. هذا التطوّر ينعكس أيضاً على تلوّث الأنهار والبحيرات وتراجع الثروة السمكية فيها.

لقد أكّدت تقارير منظمة الصحة العالمية أن مدن

(1) B. L. TURNER, The earth as transformed by human action,World resources, 1990- 1991, pp. 1- 10.

انظر ملحق رقم 2: الأقطار الخمسة والعشرون ذات الانبعاثات الغازية الملوّثة الأعلى.

(2) L.R. BROWN, States of the world, 1990, p. 6, 109.

نيودلهي وبيكين وطهران وشينيانغ تتصدّر قائمة المدن التي تحتوي أجواؤها على كميات مفرطة من ثاني أوكسيد الكربون، وأن هناك 7 مواليد جدد من أصل عشرة في مكسيكو سيتي يعانون ارتفاعاً شديداً في نسبة الرصاص في الدم.

ويساهم أيضاً في إفساد البيئة استعمال الماء المفرط وتغيير مجاري الأنهار. فمشروع تحويل مجرى نهري الأموداريا والسيرداريا اللذين يصبّان في بحر الأرال في جمهوريات آسيا الوسطى، بهدف توسيع الأراضي الزراعية، أدّى خلال 30 عاماً إلى انخفاض منسوب بحر الأرال وانكماشه إلى 40 ألف كلم مربع بدلاً من 67 ألفاً، مما أدى إلى تضاعف التركّزات المعدنية فيه ولا سيما الملح، وهلاك جميع أنواع الحياة البحرية فيه. ومثال آخر يتجسّد في المشاريع السعودية لاستخراج المياه الجوفية الذي ضاعف الأراضي الزراعية بين 1975 و1988 عشرين ضعفاً، وضاعف إنتاجها من القمح نحو ألف مرة فغدت السعودية واحدة من الدول التي تصدّر القمح والبيض والألبان. لكنّ الماء لا يتجدّد في الطبقات الصخرية التي تراكمت عبر آلاف السنين مما خفّض احتياطي السعودية منه بمقدار الخمس والذي قد ينفد بحلول العام 2007[1].

هذان المثلان ينطبقان على الكثير من الدول النامية التي لا تتوافر لديها القوة السياسية أو المالية لتغيير

(1) The dying Aral Sea, World resources 1990- 1991, p.171.

مشروعاتها التحديثية التي أقامتها في وقتٍ مبكر. لذلك، فإن هذا التغيير يجب أن يتم من خلال صفقة عالمية أوسع يشارك فيها العالم الأول الغني والمستقر سياسيًّا.

ومن مظاهر إفساد البيئة، وربما غير المسبب من الإنسان، ظاهرة التصحّر حيث أعلنت الأمم المتّحدة في بيانٍ صادر عن أمانتها العامة بأن ما يصل إلى ربع سطح الأرض صحراء، وأن المناطق الأخرى معرّضة لخطر التحوّل إلى أرض جرداء. أما الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، فقد أكّد أن «التصحّر بلغ درجة تبعث على القلق كونه يمسّ سدس الساكنة العالمية و70% من جملة الأراضي الجافة». ورأى الرئيس الجزائري أن الوضع في أفريقيا جدّ حرج حيث يهدد التصحّر معيشة الملايين من البشر، وتتأذى منه القارة بنسبة 39%، محذّراً من أنه، إذا استمرت الأمور على ما هي عليه، فإن «المحاصيل قد تنخفض إلى النصف في ظرف 40 سنة». وجاءت مداخلة الرئيس بوتفليقة في افتتاح أعمال المؤتمر الدولي حول مكافحة التصحّر في العالم في العاصمة الجزائرية في الخامس من حزيران من العام 2006[1].

وضمن الإطار عينه وفي الخامس من تشرين الثاني من العام 2005، أعلن «برنامج الأغذية الزراعية» التابع للأمم المتّحدة عن خطرٍ داهم يهدد حياة 640 ألف صومالي من جراء موجة الجفاف التي ضربت الصومال والتي ترافقت

(1) وكالة رويترز، 5 حزيران 2006.

مع اختطاف سفينة محملة بالمواد الغذائية من قبل إرهابيين على الساحل الجنوبي للبلاد كانت مرسلة إليهم للمساعدة[1].

ومن مظاهر إفساد البيئة نذكر عملية الدفء الكوني، المتصلة نسبيًا بغشاء المادة الرقيق الذي يغلّف الأرض، التي تعتبر نظاماً مغلقاً لا تدخل إليه مادة باستثناء أشعة الشمس. فالعمليات الوحيدة التي تحدث داخله هي عملية تحويل المادة من شكل إلى شكل تستعيد فيها المادة صورتها الأولى، أي أن تحول المادة إلى نفاية يمتصّها النظام البيئي لتصبح مادة خاماً مستقبلاً. لكن دفع عملية التحوّل هذه بسرعة فائقة من جرّاء التزايد السكاني، أدّى إلى فقدان التوازن البيئي العالمي بما فيه ازدياد الدفء الكوني المتتابع، والتحوّل في المناخ الإقليمي لبعض المناطق، وتراجع نسبة الأمطار فيها مع غرق وطوفانات في مناطق أخرى. يترافق ذلك مع إمكانية ارتفاع منسوب مياه البحار الذي يشكّل خطراً على اليابسة. كما يهدّد ازدياد الدفء بزوال حوالى 1200 جزيرة في المحيطين الهندي والبحر الكاريبي تعتبر من أجمل جنّات الأرض، وذلك بسبب ارتفاع منسوب المياه. فقد ذكر عطا قوريشي مدير برامج بيئة الأرض في معهد المناخ في واشنطن أنه، وبالمعدلات الحالية، فإن مستوى المحيطات والبحار في العالم سيرتفع متراً واحداً بحلول العام 2100.

(1) وكالات الأنباء العالمية، 5 تشرين الثاني 2005.

إن عملية فقدان توازن البيئة العالمي تهدِّد، ليس فقط العالم الجنوبي، إنما أيضاً عالم الشمال المتطوّر والذي قد يقف عاجزاً عن معالجته إذا ما تفاقم الوضع[1].

أما ثقب الأوزون الذي تتعرض طبقته لاستنزاف ملحوظ بسبب الانبعاثات الكيميائية، فإنه يهدِّد بسرطان الجلد، وربما بزوال الحياة من كوكب الأرض أسوة بالمريخ والزهرة. فقد أعلنت المنظّمة الدولية للأحوال الجوية عن نقص في الطبقة المذكورة بمعدل 20% فوق أوروبا و35% فوق سيبيريا[2]. من جهتها، ذكرت اليابان، التي استضافت في كانون الأول من العام 1998 مؤتمراً للقمة يبحث في قضية تنظيم انبعاث الغازات الضارة، أنها راغبة في الحدّ من انبعاث الغازات حسب معدّلات 1990بمقدار 5%، إلا أنّ البلدان الأوروبية غير راغبة بزيادة نسبة التخفيض إلى 15% بحلول عام 2010.

لكن هذه الخطط غير كافية لدرء الأخطار عن الأرض.

إن معالجة قضايا البيئة على الصعيد العالمي يمكن تنفيذها بتغيير طرائق الحياة وخفض الطاقة المستهلكة، وهذا ما بدأت دول كثيرة تعمل عليه منذ اجتماع مونتريال عام 1987. كما وافقت الدول الغنية على تقليل انبعاث الغازات من الأرض

(1) كنيدي، المصدر نفسه، ص 149.

(2) إعلان المنظّمة الدولية للأحوال الجويّة بتاريخ 14 شباط 1992.
Le Figaro, No 17505, Mercredi 15 Février 1995, p. 10.

انظر الملحق رقم 2.

بما فيها الغازات الصناعية والمَرْكَبِيّة. وهذا الجهد يفرض تعاوناً شاملاً بين دول الشمال والجنوب مع نصيب نسبي لكلٍّ منها.

من جهة أخرى، أوضحت الدراسات أن برنامجاً عالميًا لإعادة زرع الغابات من شأنه أن يمتصّ كميات كبيرة من الكربون، مما يؤدّي إلى موازنة كمّياته المنبعثة والبالغة ستة بلايين طن سنويًا. كما يمكن تطوير مصادر طاقات بديلة كالكهروضوئية التي لا تُحدث أيّ تلوّث. إن بلوغ هذه الغاية يتطلب تقنيات وكفاءة عالية لا تملكها سوى الدول المتطوّرة والغنية، كما يتطلّب تنسيقاً عاماً لا يمكن القيام به إلاّ من قِبل منظّمات دولية قوية ومتخصّصة، ترعاها الدول الكبرى في العالم الأول ضمن مفهوم التعاون الدولي بين الشمال والجنوب. فالدراسات الحديثة الصادرة عن سلطات الأمم المتّحدة المعنية بالبيئة أشارت إلى أنّ الدول النامية بحاجة إلى 125مليار دولار سنويًا لتغطية تكاليف البرامج البيئية الجديدة(1).

وبالفعل، شدّد الأمين العام للأمم المتّحدة السابق كوفي أنان، في رسالته بمناسبة اليوم العالمي للبيئة الذي احتفل به في 5 حزيران من العام 2006، على «أهمية العناية بالمناطق القاحلة وشبه

(1) FLAVEN, Slowing global warming, World resources, 1990-1991, pp. 24- 30.
- P. LEWIS, Balancing industry with the ecology, New York Times, 2 March 1992, p. A3.

القاحلة وعدم هجرتها من قِبَل أصحابها». وقد أعلن عام 2006 عام «السنة الدولية للصحارى والتّصحّر». فالمعروف أن 41% من الأراضي القاحلة تشكّل مأوى لأكثر من ملياري شخص[1].

كما عكف مؤتمر الأمم المتّحدة حول التجارة والتنمية على إعداد اقتراحات ترمي إلى عقد اتّفاقات حول الغابات والتنوّع البيولوجي والتغيير المناخي. كما نشر «معهد مراقبة العالم» مقالات حول استبدال السيّارات بالدرّاجات الهوائية، وحول «دخول المستقبل على درّاجة». وكل ذلك مدفوع بخوف حقيقي يهدّد البشرية على المدى الطويل.

وفي الإطار نفسه، أقرّت دول أوروبا الخمسون (الغربية والشرقية) المجتمعة في هلسنكي، في حزيران من العام 1995، خطة عمل من أجل الصحة والبيئة في أوروبا. وأقرّ الممثلون الأوروبيون وثيقة «إعلان هلسنكي» وقرّروا إنشاء «لجنة أوروبية للبيئة والصحة»، مهمّتها وضع خطة عمل في إطار قمّة الأرض في ريو دي جانيرو تحدِّد المحاور الكبرى لاستراتيجية طويلة المدى، وتعدّد مجالات التحرك لكلّ دولة عضو من أجل البيئة مع إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر تضرُّراً[2].

د- الأزمات الأخرى

وتأتي صعوبات ومشاكل أخرى لتعترض سبيل تطوُّر وازدهار الشمال التكنولوجي، نذكر بعضاً منها دون تفصيل:

(1) تقرير الأمم المتحدة، صدى البلد، 4 حزيران 2006.

(2) الديار، العدد 2099، الخميس 23 حزيران 1995، ص 18.

1- الدفء الكوني

تتمثّل هذه المشكلة بازدياد الدفء في العالم سنة بعد سنة، من خلال زيادة السيارات الملتهمة للوقود والمصانع المولِّدة للدخان الساخن، وإزالة الغابات، وزيادة نسبة الأمطار السنوية، وثقب طبقة الأوزون، وغيرها. ومن مظاهر الدفء الكوني هذا أوردت جريدة الفيغارو، العدد 15716 تاريخ 28 شباط 1995، تقريراً لبحّاثة مختبر مراقبة القطب الجنوبي في جامعة كامبريدج ببريطانيا جاء فيه إنّ كتلة جليدية ضخمة مساحتها 2000 كلم مربع انفصلت منذ بداية العام من الكتلة الجليدية للمحيط المتجمّد الجنوبي، وراحت تتجه نحو شواطئ أميركا الجنوبية وجزر الفوكلند مهدّدة الملاحة في تلك المنطقة. والأخطر من ذلك برأي هؤلاء أنّ كامل جليد المحيط المذكور آخذ بالذوبان بسبب ارتفاع الحرارة التدريجي منذ عشرات السنين في جنوب الكرة.

بإمكان العالم الأول معالجة هذه الأخطار تدريجيًّا بالتعاون بين دوله. لكنّ المشكلة تكمن في أنّ خطوات كهذه ينبغي أن تنفّذ بصورة فوريّة لتحقّق نتائج ملموسة بعد 25 سنة على الأقل، وفي أنّ معالجة مشكلة انبعاث ثاني أوكسيد الكربون في دولةٍ ما لا يعطي نتيجة، إذا لم يترافق مع التدابير نفسها في البلدان الأخرى. وهنا تبرز أهمية التعاون بين بلدان الشمال والجنوب لضمان الفاعلية.

وهناك، ضمن إطار التعاون هذا، اقتراحات ممكنة لا تكلّف أموالاً طائلة، إنما تفرض نوعاً من التنسيق. فعن طريق «التكنولوجيا المناسبة»

لفرن شمسي مثلاً، تستطيع الأُسر في العالم النامي أن تعدّ معظم وجبات طعامها دون أن تضطر إلى اكتساح خشب الوقود بشكل يومي مما يؤدي للمزيد من إزالة للغابات. وبالفعل، وضمن مفهوم معالجة الدفء الكوني، حدّد الرئيس كلينتون في 22 تشرين الأول من العام 1997 أهدافاً ملزمة، إذ تعهّد بإعادة انبعاث الغاز في بلاده إلى ما كان عليه عام 1990 خلال السنوات من 2008 إلى 2012.

وفي إطار معالجات مشاكل الدفء الكوني بحث قادة دول منتدى التعاون الاقتصادي (أيبك)، خلال اجتماعهم في مدينة سيدني بأوستراليا في التاسع من أيلول من العام 2007، موضوع الانبعاثات الغازية من الأرض التي تسبب تغيير المناخ. وكان قد عُقد الاجتماع، بحضور عشرين رئيس دولة بمن فيهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والصيني هوجينتاو، في قمة أعلنت خلالها أوستراليا عن اعترافها دفع أموال إلى أندونيسيا لكي تقوم بزراعة مئة مليون شجرة في كاليمنتان، في صفقة متعلّقة بالحفاظ على المناخ تصل قيمتها إلى مئة مليون دولار أوسترالي. والهدف من ذلك خفض انبعاث غاز الدفيئة بنحو 700 مليون طن في 30 عاماً. وأشاد مسؤولون أوستراليون بقبول منتدى التعاون بـ«الأهداف التي يطمح إليها في مجال خفض الانبعاثات الغازية التي تسبب تغيير المناخ، بوصفها انفراجة دبلوماسية هائلة»(1).

(1) وكالات الأنباء العالمية، 9 أيلول 2007.

ويأتي هذا القرار ضمن الاهتمام العالمي بقضية طبقة الأوزون التي لم تعد مشكلة تتوقف دول معينة عندها، بل أصبحت شأناً عالمياً يحتاج إلى الكثير من العمل وتضافر الجهد لمواجهة الأخطار الناجمة عن ثقبها بعد أن ازداد، في بداية العام 2008، معدل الإصابات بسرطان الجلد بنسبة 26% بسبب الأشعة ما فوق البنفسجية التي اخترقت طبقة الأوزون ووصلت إلى الأرض. والأوزون، الذي ينتشر في طبقة الغلاف الجوي على ارتفاعات تتراوح بين 20 و50 كيلومتراً فوق سطح الأرض، يعتبر أحد المكوّنات المهمة في الجو. وقد حذّرت الوكالة المسؤولة عن الأرصاد الجوية في الأمم المتّحدة في الأسبوع الأول من أيلول من العام 2007، من «أن ثقباً في طبقة الأوزون ظهر في وقتٍ مبكر عن المعتاد فوق القطب الجنوبي، وأنه لم يتضح فيما إذا كان هذا الثقب سيزيد حجمه تدريجياً»[1].

لقد تنبّه العلماء إلى الأخطار التي يسبّبها الاحتباس الحراري الذي أصبح يشكّل مصدر قلق حقيقي على النطاق العالمي. ويبدو أن الاتجاه نحو التغييرات المناخية يجري بمعدل أسرع مما كانت تتنبأ به المعطيات المناخية المعروفة، إذ أشارت تقديرات علمية، خلال شهر تموز من العام 2007، إلى أن درجات الحرارة في أجزاء مختلفة من الكرة الأرضية سترتفع بمقدار

(1) ريف نفاع، طبقة الأوزون إلى تدهور، صدى البلد، العدد 1298، الأحد 9 أيلول 2007، ص 38.

ضعف ما كانت تتوقّعه الدراسات المناخية. وتنبّه تلك التقديرات إلى أن مستوى انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون المتزايد قد يقود إلى الاندثار الكمي للغابات والارتفاع الكبير لمستوى مياه البحار. ومن شأن ذلك أن يزيد من وطأة التغييرات البيئية، وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي في العالم، مع ما يترتب عن ذلك من مشاكل اقتصادية وتنموية وغذائية.

على الصعيد البشري، أظهرت دراسة خلال العام 2007 أجرتها منظّمة الصحة العالمية أن التغيير المناخي يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في وفاة نحو 77 ألف شخص سنويًا في آسيا والمحيط الهادئ، أي نصف عدد حالات الوفاة بسبب مشاكل صحية ناتجة عن الاحتباس الحراري. كما أدّت درجات حرارة قياسية خلال شهر حزيران من العام 2007 إلى وفاة 500 شخص في المجر ودخول 19 ألف روماني إلى المستشفيات، والتسبّب في حرائق غابات في بلغاريا. وفي اليونان، شهدت البلاد، خلال النصف الثاني من شهر تموز من العام 2007، ارتفاع الحرارة إلى 45 درجة مئوية، وذلك للمرة الأولى في البلاد منذ 110 سنوات.

2- الاقتصاد العالمي والنظام النقدي

ينبغي تنظيم هذا القطاع على المستوى العالمي نظراً لتعقيداته. وقد عُقدت، ضمن هذا الإطار، اتفاقية «الغات» التي تُرسي الأسس الأولية لسوق عالمية حرة تشمل 124 بلداً، وتنصّ على رفع تدريجي

للعديد من الرسوم والضرائب الجمركية بما فيها تلك التي اعتمدتها الحكومات المختلفة لحماية بعض القطاعات من بلادها، خاصة القطاع الزراعي[1].

لقد عملت اتفاقية «غات» على التخفيف من إمكانية نشوب حرب تجارية بين الدول الكبرى، ومن خطر الإجراءات الأحادية الجانب التي تحدّ من حرية التجارة الدولية والتي تتخذها القوى العظمى ضد دول الجنوب الصغيرة. وهي درع واقية ضد تعسّف الشمال بحق الجنوب، لا يمكن للنظام الاقتصادي العالمي أن ينجح بدونها.

من جهة أخرى، عُقدت في نابولي اجتماعات للدول الثماني الأغنى في العالم لتنسيق المواقف حول حرية انتقال الثروات، وتنظيم تبادل العملات والتوظيف، وانتقال المعلومات الاقتصادية، والتخفيف من الأزمات السياسية والاقتصادية في العالم أجمع، مع التمنّي بتوسيع هذه القمة لتضمّ دولاً أخرى[2].

3- الإرهاب الدولي

لم تتمكّن الدول المتطوّرة من التصدّي للإرهاب الدولي بنجاح. ولهذا الإرهاب أشكال مختلفة، منه علماني مرتبط بالحركات السياسية والأيديولوجية، وأُصولي مرتبط بالدين تحت قناع سياسي.

---

(1) حسن منيمنة، اتفاق «غات» في ضوء درس نافتا السياسي، الحياة 11618، الجمعة 9/ 12/ 1994، ص 18.

(2) DUAVERGINE, Sommet de Naples: Le G 7 Passe à 8, Le Point, No 1139, 16 Juillet 1994, pp. 12- 13.

ويُعتبر الإرهاب الدولي صراعاً بين حضارتين مختلفتين، الحضارة الغربية الأورو- أميركية الناتجة عن النهضة والإصلاح والتنوير والرأسمالية الحديثة والديمقراطية، وحضارة العالم الثالث المشبعة بالأفكار الأيديولوجية والتي تُبرز العالم الشمالي وكأنه العدوّ الواقف بالمرصاد للحركات التحررية والعقائدية. ويخطئ مَنْ يربط الصراع بين الحضارتين بالصراع بين المسيحية والإسلام، لأن رموز الأصولية الدولية لم تظهر في صفوف الإسلاميين، إنما كان لها مظهر عالمي وأسماء رنّانة ككارلوس والألوية الحمراء والمافيا الدولية والجيش الأرمني السرّي ودرابسن كاراتاس وغيرهم[1].

وهناك ما يبرِّر القول إنه بسبب «ازدواجية الشمال- الجنوب»، قد ترى بعض الجماعات الجنوبية في الإرهاب ورقة تفاوضية رابحة للتمرّد على ضبط أمور العالم اليوم من قِبَل الشمال المتطوّر والغنيّ.

ويكاد مفهوم العنف السياسي أن يكون ملازماً للتنظيم المؤسسي الفاعل لدى بعض أنظمة العالم الثالث، التي تفتقد المرجعية السياسية الدولية وتعتمد في استقرارها على العنف السياسي تحت ستار الأيديولوجية. فأُحادية الرأي ومركزية النظام تقود أحياناً إلى عنف الدولة المتمثِّل بالإرهاب. وهكذا سُجِّلت في هذا الإطار «فتاوى شرعية» أصدرها زعماء ضد أشخاص ومجتمعات ومؤسسات،

(1) Catherine DELSO, Terrorisme; L'incroyable légèreté, Le Figaro, No 17505, Mercredi 15 Février 1995, p. 8.

أشهرها فتاوى الخميني في شأن سلمان رشدي، وفتوى شوقي الشيخ مؤسس تنظيم الجهاد عام 1988[1].

أما جهود مكافحة الإرهاب، فهي تُبذل على النطاقين الدولي والداخلي لكلّ دولة. ففي النطاق الدولي نجد القواعد القانونية التي تجرّم الإرهاب الدولي، ومنها قرارات الجمعية العامة للأمم المتّحدة كالقرار 2645 لعام 1970 المتعلّق بخطف الطائرات، والقرار رقم 40/ 61 الخاص بالتدابير الرامية لمنع الإرهاب. كما تضمّنت الجهود إبرام العديد من الاتفاقات الدولية كاتفاقات 1963 و1970 و1971، وبروتوكول 1984 حول سلامة الطيران المدني. يضاف إليها ملاحقة الإرهابيين من قِبَل الأنتربول، واتفاقات تسليمهم المعقودة بين العديد من الدول.

ومؤخراً، وبعد تدمير برجي التجارة العالمية في نيويورك في العام 2001، يبدو أن العالم الحالي قد تمكّن من توحيد دوله في خطة محاربة الإرهاب والتصدي لأدواته[2].

(1) عبد السلام سيد أحمد، في تشريع الإرهاب بزعم الفتوى التي تأتي من فوهة البندقية، الديار، 11514، السبت 27 آب 1994، ص 17.

(2) كانت أول اتفاقية لمعالجة موضوع الإرهاب هي اتفاقية جنيف في العام 1937. ففي العام 1934 اغتيل ألكسندر الأول ملك يوغوسلافيا ورئيس وزراء فرنسا لويس بارتو Barthou في مرسيليا أثناء زيارة رسمية كان يقوم بها الأول لفرنسا. أثار الحادث ردود فعل عنيفة في أوروبا، وقدّمت الحكومة اليوغوسلافية احتجاجاً إلى عصبة الأمم مطالبة بإجراء تحقيق عاجل. كما تقدّمت الحكومة الفرنسية بمذكرة إلى العصبة أيضاً تتضمن المبادئ التي يمكن أن تشكّل أساساً لاتفاقية دولية لقمع الجرائم التي ترتكب بهدف تحقيق

إنما، ورغم المعالجات هذه، ما زال الإرهاب فاعلاً في الأوساط الدولية، لاسيما وأنه يستغلّ في صراعه قضايا محقّة أحياناً. كما لم يحصل أي تقدم على صعيد الأمم المتّحدة في تعريف الإرهاب. فالخلافات الأيديولوجية جعلت من المستحيل الاعتراف بمسلّمة بسيطة، وهي أن الاعتداءات التي تستهدف المدنيين، مهما كانت، تعتبر أعمالاً إرهابية.

ومن مظاهر الإرهاب نذكر بعض الأعمال التي سجّلت مؤخراً، وهي:

أ- أعلنت الشرطة الأوسترالية، في الثامن من تشرين الثاني من العام 2005، أنها أحبطت هجوماً إرهابياً واسع النطاق. ووجهت اتهامات إلى رجل الدين الإسلامي المتشدّد أبي بكر بقيادة مجموعة إرهابية إثر مداهمات جرح فيها ناشط واعتقل سبعة آخرون. وأفاد مصدر في الشرطة أنه تمّ ضبط مواد كيميائية خلال المداهمات مماثلة لتلك التي ضبطت في تفجيرات لندن[1].

ب- في الحادي عشر من تشرين الثاني من العام 2005 أعلن تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بزعامة أبو مصعب الزرقاوي، في بيانٍ له على الإنترنت، أن منفّذي اعتداءات عمان هم أربعة عراقيين بينهم

أغراض سياسية أو مجرد الإرهاب. وقد عقد في جنيف مؤتمر دولي في العام 1973 تم التوصل فيه إلى اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب الدولي. وحثت الاتفاقية الأطراف المتعاقدة على اتخاذ إجراءات فعالة لمنع ومعاقبة جرائم الإرهاب ذات الطابع الدولي عامة إذا وجّهت هذه الأفعال إليهم بصفتهم هذه.

(1) وكالة رويترز، 8 تشرين الثاني 2005.

امرأة تدعى «أم عميرة»، وأن إعداد العملية استغرق شهراً[1].

ج- في التاريخ نفسه أحرق المشاغبون من سكان ضواحي باريس 463 سيارة، فيما كانت الشرطة الفرنسية في حال تأهب قصوى. واعتبر بعض الخبراء والجمعيات أن نسبة البطالة العالمية والتمييز في التوظيف يساهمان بشكل كبير في اليأس الذي يشعر به سكان الضواحي المحرومة في فرنسا. واعترف رئيس الوزراء الفرنسي دومينيك دو فيلبان أن البطالة التي يعاني منها الشبان وصلت في بعض الأحياء إلى نحو 40%. وكانت الحكومة الفرنسية قد أقرّت تطبيق قانون الـ1955 وأعلنت حال الطوارئ لمدة 12 يوماً، مع مساعدات لسكان الضواحي[2].

د- في التاريخ نفسه، تم إخلاء مطار في السويد للاشتباه بانتحاري داخله. كما قتل سبعة أميركيين وسبعة انتحاريين في العراق، وهاجم فوضويون يونان مدارس فرنسية في أثينا[3].

هـ-وفي الرابع عشر منه تواصلت المواجهات التي كانت تدور منذ أيام عدة، بين قوات الأمن والمتمرِّدين الإسلاميين في جزيرة جولو في جنوب البلاد، ما أوقع 27 قتيلاً. كما استهدفت عمليتان انتحاريّتان قوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان (إيساف). ووقعت العمليتان شرق كابول وتبنّتهما حركة

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، 11 تشرين الثاني 2005.

(2) وكالة رويترز، 11 تشرين الثاني 2005.

(3) الوكالات العالمية، 11 تشرين الثاني 2005.

طالبان وجرح خلالهما أربعة جنود من إيساف وشرطيان أفغان ومدنيان، كما قتل جندي من إيساف ومدني وامرأة وطفل[1].

و- في التاسع من أيار من العام 2006 قتل الجيش الجزائري عشرة مسلحين إسلاميين خلال هجوم على أحد مخابئهم في جبال سرات بمنطقة جيجل في شرق البلاد التي كان الجيش يحاصرها منذ شهر قبل الحادث[2].

ز- في أفغانستان، ورغم التدخّل الأميركي منذ العام 2001 واحتلال البلاد وإقامة حكم موالٍ لواشنطن، فإن الأحداث الأمنية تتابعت. وأخذت قوة طالبان، منذ نهاية العام 2005، تتنامى وتغذيها تجارة المخدرات والفقر ومشاعر الإحباط لدى الشعب الأفغاني. وحتى حزيران من العام 2006 لم تتمكّن الحكومة الأفغانية، برئاسة حامد قرضاي، المدعومة من القوّات الأميركية، من مدّ سيطرتها على جميع المناطق في شرق وجنوب البلاد.

وفي الحادي والعشرين من أيار من العام 2006، وعلى سبيل المثال، وقعت عملية انتحارية في وسط العاصمة كابول، وأخرى على مسافة مائة متر من قاعدة عسكرية لقوات الائتلاف. كما تزايدت هجمات طالبان على وحدات الجيش الأفغاني، الأمر الذي ساهم في سقوط عشرات القتلى من العسكريين[3].

وفي 4 حزيران من العام

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، 4/ 11/ 2005.
(2) المرجع نفسه، 9/ 5/ 2006.
(3) وكالة رويترز، 21 أيار 2006.

2006 فجّر انتحاري تابع لحركة طالبان سيارته في مدينة قندهار مستهدفاً حاكم الإقليم. كما أعلنت طالبان مسؤوليتها عن سلسلة من الهجمات الانتحارية في المدينة[1].

ح- وفي إسبانيا، تابعت العصابات اللاتينية نشر الرعب في شوارع المدن، وراحت تلعب دوراً مماثلاً للدور الذي كانت تلعبه نظيراتها في الولايات المتّحدة[2].

ط- وفي نيجيريا احتجز مسلّحون ستة عمّال أجانب في قطاع النفط بعد أن كانوا قد سبق واحتجزوا ستة بريطانيين وأميركياً وكندياً في منطقة نفط بحرية قبالة ساحل البلاد في هجومٍ شنّوه بتاريخ 2 حزيران من العام 2006.

ي- وفي باكستان، اغتيلت زعيمة المعارضة بناظير بوتو في السابع والعشرين من كانون الأول من العام 2007، قبل عشرة أيام من الانتخابات الباكستانية، بعد أن تعرضت لهجوم إرهابي أطلق خلاله مسلح النار باتجاهها فأصابها في رأسها، ومن ثم فجر نفسه[3]. وهذا الاغتيال قد يضع باكستان على حافة الفوضى الشاملة.

ك- وفي الأردن سجّلت خلال السنوات العشر (من 1998 إلى 2007) مائتان وأربعون قضية إرهابية. أما في المملكة العربية السعودية فقد شنّت السلطات خلال الأعوام 2005 و2006 و2007 و2008 حرباً معلنة ضد تنظيم

(1) وكالة رويترز، 4 حزيران 2006.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، مدريد، 5/ 11/ 2005.

(3) وكالات الأنباء العالمية، 27/ 11/ 2007.

القاعدة تم اعتقال العديد من أنصاره فيها، منهم 28 عنصراً في الثالث والعشرين من كانون الأول من العام 2007 كانوا يتحضّرون للقيام بعمليات إرهابية في المملكة[1].

وفي الجزائر، وفيما بايعت «الجماعة السلفية» القاعدة، هدد المسؤول الثاني في تنظيم القاعدة أيمن الظواهري فرنسا، من خلال شريطٍ مصوّر له بُثّ في الحادي عشر من أيلول من العام 2006، مؤكداً أن «الجماعة الجزائرية ستكون شوكة في حلق فرنسا»[2].

ل- وفي السادس من تشرين الثاني من العام 2007 تمكّن إرهابي انتحاري من قتل أكثر من مائة أفغاني وإصابة العشرات الآخرين في تفجير انتحاري داخل مصنع للسكر في بلدة بولي خومري في ولاية باغلان شمال أفغانستان. وبين القتلى ستة نواب من أصل 18 نائباً كانوا في زيارة تفقّدية إلى المصنع[3].

ولائحة الأعمال الإرهابية قد تطول. لكن هدفنا ليس التعداد بقدر ملامسة المشكلة التي يتعرّض لها العالم اليوم بجميع أقطاره، والتي سجّل نجاحات في معالجتها، إنما بعض الفشل أيضاً. ففي أفغانستان أعلن حلف شمالي الأطلسي عجزه عن التخلّص من حركة طالبان التي أعادت تنظيم صفوفها وسيطرت على مناطق واسعة من البلاد وامتدت إلى باكستان. وفي

(1) وكالات الأنباء العالمية، 23/ 12/ 2007.
(2) وكالة الصحافة الفرنسية، 11 أيلول 2006.
(3) وكالات الأنباء العالمية، 6/ 11/ 2007.

العراق احتلت الحرب الأهلية مكان الديمقراطية التي وعدت بها الولايات المتّحدة الأميركية شعب البلاد. ونجم عن الحرب الأميركية على الإرهاب في العراق تداعيات سلبية على المشروع الأميركي. فقد سحبت غالبية الدول المتحالفة معها جيوشها من العراق.

وفي ميدان مكافحة الإرهاب، تعهّد رئيسا باكستان وأفغانستان برويز مشرّف وحميد قرضاي، خلال اجتماعهما في الثاني عشر من آب من العام 2007، بالعمل سوياً من أجل التصدّي للتهديد الأمني المشترك الذي يمثّله المتشدّدون الذين يمارسون الإرهاب على أراضي البلدين[1]. كما ركّزت المحادثات بين الرئيسين الأميركي جورج بوش والأفغاني حميد قرضاي، التي عقدت في منتجع كامب ديفيد في السادس من آب من العام 2007، على أعمال العنف في أفغانستان والتهديد من مخابئ المتشدّدين عبر الحدود في باكستان[2].

وفي باكستان تمكّن الجيش الباكستاني من اقتحام المسجد الأحمر في إسلام أباد الذي كان المتشدّدون الأصوليون يتحصّنون في داخله ويحتجزون بضع مئات من الرهائن. وأسفرت المواجهات عن مقتل أكثر من ثمانين قتيلاً بينهم رجل الدين المتمرِّد عبد الرشيد غازي، و72 ناشطاً دينيًّا أصولياً وثمانية جنود[3].

(1) وكالة رويترز، كابول، 12 آب 2007.
(2) وكالات الأنباء العالمية، 6 آب 2007.
(3) وكالات الأنباء العالمية، 10 تموز 2007.

وفي بريطانيا، أحبطت الشرطة في العاشر من آب من العام 2006 خطة إرهابية كبيرة لتفجير طائرات في الجو أثناء تحليقها بين بريطانيا والولايات المتّحدة. وتبعت ذلك حملة مداهمات أدّت إلى اعتقال أربعة وعشرين متورّطاً بهذه العملية[1]. وإثر هذه العملية اعتبر الرئيس الأميركي جورج بوش بأن الولايات المتّحدة لا تزال «أمة في حالة حرب ضد الإرهاب»، بعد مرور خمس سنوات على اعتداءات الحادي عشر من أيلول من العام 2001.

وبعد نجاح العملية قامت اسكتلنديارد بإخلاء عدد كبير من المنازل والمقرّات التي جرت مداهمتها.

وفي العراق وفي الثامن من حزيران من العام 2006 وجّه النظام الأميركي ضربة قوية إلى الإرهاب العالمي، وذلك من خلال مقتل أبو مصعب الزرقاوي زعيم القاعدة في بلاد الرافدين في غارة جوية أميركية على مبنى كان مجتمعاً فيه مع أركانه في قرية هب هب الواقعة على بعد 8 كيلومتر شمالي مدينة بعقوبة. شاركت في الهجوم طائرتان أميركيتان من طراز «أف 16» ألقتا قنبلتين تزن الواحدة 250 كيلوغراماً. وقد تأكد مقتل الزرقاوي من خلال بيان للقاعدة على الإنترنت باسم «الهيئة الإعلامية لمجلس شورى المجاهدين في العراق». وقُتل معه سبعة مساعدين له بينهم امرأتان[2]. وبعد نجاح العملية أكّد الرئيس

(1) وكالات الأنباء العالمية، 10 آب 2006.

(2) وكالة رويترز، وأ ا ف ب، 8 حزيران 2006.

الأميركي أن مقتل الزرقاوي يشكّل ضربة قوية لتنظيم القاعدة، وقد يكون فرصة لتحويل مجرى النزاع في العراق. أما الأمين العام للأمم المتّحدة، فصرّح بأن مقتله يثير الارتياح في العالم[1].

وهكذا، يبدو أن المعركة ضد الإرهاب هي معركة طويلة ومعقّدة، ويلزمها تضافر جهود جميع الدول نظراً لسهولة انتقال الإرهابيين بين الدول والمناطق. كما أن الحرب ضد الإرهاب ستكون صعبة وغير مضمونة النتائج، خاصة مع بروز نوع جديد من الخوف من الإرهاب تمثل بإمكانية استخدام الطاقة النووية في ميدان الإرهاب. فخلال مؤتمر حول نزع السلاح النووي عُقد في برلين، أعرب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي ووزير خارجية ألمانيا فرانك فالتر شتاينماير في السادس والعشرين من حزيران من العام 2006 عن قلقهما من خطر الإرهاب النووي. وقال البرادعي: «إننا نواجه خطراً إضافياً هو الإرهاب. وهو كابوس يؤرقني لأنه إذا امتلكت مجموعة إرهابية السلاح النووي، فإنها ستستخدمه بكل بساطة. إننا نشهد، منذ الحادي عشر من أيلول، أشكالاً حديثة من الإرهاب، وشهدنا تغلغل مجموعاته بهدف امتلاك أسلحة نووية». أما وزير الخارجية الألماني، فقد اعتبر أن «سباقاً جديداً للتسلّح النووي قد يسهّل وصول الشبكات الإرهابية إلى الأسلحة النووية»[2].

(1) المرجع نفسه.
(2) وكالات الأنباء العالمية، برلين، 26 حزيران 2006.

4- تحديات وصعوبات أخرى

ومن التحديات أمام الشمال نذكر أيضاً (على سبيل التعداد لضيق المجال):

* الزلازل التي لم تتطور الأبحاث الجيولوجية في العالم إلى درجة منع حصولها أو التخفيف من أضرارها والتي تعتبر كوارث كبرى. فالزلزال الكوني الذي وقع في اليابان في 17 كانون الثاني من العام 1995، بلغت خسائره وفق مصادر البوليس الياباني 5348 قتيلاً و26000 جريح ومفقود[1]. أما زلزال باكستان وكشمير، الذي وقع في تشرين الأول من السنة 2005، فقد ذهب ضحيته أكثر من خمسين ألف ضحية ودُمّرت مناطق واسعة من باكستان وكشمير.

* العجز في موازنات بعض دول الشمال. جاء في الفيغارو الاقتصادية: «روما أمام استحقاق موجع، فعليها دفع ديون لعام 1995، خلال شهر آذار، ما يعادل 300 مليار فرنك فرنسي»[2].

* حرب الإجهاض التي تضرب أبواب الولايات المتّحدة والتي تستغلّها قواها السياسية في المعركة الرئاسية[3].

* حروب الانفصال في الاتحاد الروسي. فبعد الشيشان تحرّكت تتارستان

---

(1) Le Figaro, No 17505, Mercredi 15 Février 1995, p. 8.

(2) Le Figaro économique, Idem, p1.

(3) Stéphane MARCHAND, Etats- Unis: La compagne démarre sur l'avortement, le Figaro, No 17505, Mercredi 15 Février 1995, p. 3.

التي تطالب بالعودة لتقاليدها الإسلامية[1].

* الكوارث الطبيعية كالطوفان والانهيارات الأرضية والأوبئة.

* البطالة التي طغت معدّلاتها المرتفعة في العالم الغربي على أبحاث الاجتماع السنوي لوزراء دول منظّمة التعاون والإنماء الاقتصادي في باريس[2].

* الحروب الإقليمية.

* التحدّيات التكنولوجية ومسائل الجنسية والهجرة والاختلالات السكّانية.

* التقلّبات المالية في أسواق العالم الحرّ.

* احتجاز الرهائن وإغلاق الطرق البحرية.

* الأمراض التي لم يتوصّل الطب الحديث إلى إيجاد علاج لها كالسرطان والسيدا وأنفلونزا الطيور

وغيرها من المشكلات التي يقف الشمال عاجزاً في الوقت الحاضر عن التصدّي لها.

رابعاً: مشكلات الجنوب ودور الشمال فيها

لقد وُجدت الفروقات بين الأغنياء والفقراء منذ الحضارات الأولى، وبين الدول المتطوّرة والمتخلّفة منذ بدأت الأنظمة العالمية تتخّذ شكلها الإقليمي النهائي. لكن الربع الأخير من القرن العشرين شهد، مع تطوّر التكنولوجيا، فروقات شاسعة وهوّة عميقة فاصلة بين عالم الشمال الغنيّ والمتطوّر وعالم الجنوب الفقير والنامي. كما

(1) Bernard OSSER, Les Tatars font le dos rond, le Figaro, Idem, p. 4.

(2) النهار، العدد 18850، الأربعاء 8 حزيران 1994، ص 12.

شهد أيضاً تقدُّم روح المساعدة الإنسانية بين هذين العالمين، لأن رؤية المعاناة الإنسانية على شاشات التلفزيون تدفع للمساعدة وبذل الجهود لإجراء تغييرات في هذا الواقع الأليم. وهكذا باتت المجتمعات الغنية على اقتناع كليّ بأن المشاكل التي تتخبّط فيها المجتمعات المتخلّفة تمثّل إهانة لكرامة الإنسانية وينبغي التصدّي لها.

ومما لا شكّ فيه أنّ دول الشمال الغنية تُسهِم مساهمة فعالة حاليًا في مساعدة الدول الجنوبية الفقيرة، في معركتها للتصدّي للمجاعة والفقر والحرمان والأوبئة والأمراض وويلات الطبيعة والحروب الإقليمية والفساد والتزايد السكّاني، في ظل نقص التنمية المتوازنة.

وهذه المساعدة تتخذ أحياناً الشكل الدولي من خلال المنظّمات المتخصصة، وأحياناً صورة المساعدة المباشرة من دولة أو من مؤسسة إلى إحدى المناطق المنكوبة. ويأتي النموذج المثالي لهذا التعاون من «منظّمة الأطباء بلا حدود» غير الحكومية التي تهبّ للمساعدة عند تعرّض أي بلد في العالم الثالث للويلات من أيّ نوع كانت.

لكن لنا أن نسأل: هل إنّ هذا التعاون كافٍ ويغطي جميع الحالات؟

أ- اتّساع الهوّة بين الشمال والجنوب

«على الدول النامية أن تقتنع أنّه ليس في وسعها تحقيق التنمية والتقدّم بالمنظار الذي اعتمدته الدول الصناعية». نصيحة تقدّم بها محمد العاشوري المسؤول في البنك الدولي، وتأكّد العالم الثالث من صحتها نظراً لسنن

التطوّر ومعطيات الواقع الجديد، مع هيمنة نظام اقتصادي واحد أو شبه موحّد على العالم[1].

وهذا الواقع الذي يفترض بالدول النامية أن تتكيّف معه يتلخّص في وجوب رفع المستوى العلمي والتكنولوجي وزيادة الوعي الشعبي فيها. فالفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والصناعية بلغت من الاتساع حدًّا يهدِّد بتفاقم حال الفقر وتدنّي المستوى الحياتي والصناعي والعلمي والفني لشعوب العالم الثالث. ولن تجد هذه الشعوب نفسها إلا وهي تنزلق أكثر فأكثر في عمق الهوّة الفاصلة بين العالمين. ومهما كانت المآخذ على العالم الصناعي ومواقفه، ومهما كان العالم النامي محقًّا في انتقاده الدول المتقدّمة ومطالبته لها بالمساعدة، فإنّ الخلاف الذي يعيق تأمين الحدّ الأدنى من التطوّر، يهدّد بتوسيع الفجوة التكنولوجية بين الفريقين، ويعرّض البلدان النامية بصورة متزايدة لخطر داهم هو خطر إفقار ذاتها بفعل النزف المالي والفكري والاقتصادي والإنتاجي الذي طالما عانته. وفي هذا تهديد، ليس فقط لموارد هذه الدول، إنما أيضاً لشعوبها القابعة في وضع يائس من الظلم والحرمان والفقر والأوبئة، والمعرّضة دوماً للهزّات من جرّاء الحروب الإقليمية وويلات الطبيعة والإفقار المتزايد لبيئتها والتزايد غير المتوازن لسكّانها.

ومن الحلول المطروحة

(1) خليل جرجس الخوري، خطورة اتّساع الهوّة بين الدول الصناعية والنامية، نداء الوطن، العدد 576، الاثنين 3/ 10/ 1994، ص 9.

حاليًّا، أن تتكافل الدول الفقيرة فيما بينها على الابتكار والتعاون والعمل، وأن تطالِب في الوقت نفسه دول الشمال الغنية بالمساعدة في سبيل المحافظة على توازن العالم اليوم. وفي هذا المجال، وخلال المؤتمر الوزاري للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية «غات» الذي عقد في مراكش خلال شهر نيسان 1994، صعّدت الدول النامية حملتها على الملف الاجتماعي الذي تسعى الدول الغنية لفرضه، وطالبت بإدراج مسألة سياسات الهجرة الصارمة على جدول الأعمال، مثيرة بذلك موضوعاً حساساً لدى هذه الدول التي تحاول حل أزمة البطالة لديها [1].

فالقرن العشرون تميّز نصفه الأول بحربين عالميتين قادتهما دول الشمال، وشهد نصفه الثاني تحوّلاً في الصراع إلى الأزمات الإقليمية. أما بداية القرن الحادي والعشرين، فقد تشهد تمحور هذا الصراع على خط الشمال- الجنوب. ولما كان لقوى الشمال حاليًّا الإمكانات الكبرى سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا، فإنّها قد تسعى جاهدة إلى تعطيل قدرات الجنوب أو تأجيل تبلور هذه القدرات إلى قوى فاعلة وقادرة. وهكذا تَحُول دون نشوب المواجهة الساخنة أو تفلح في تأخيرها أو في حصرها في دول الجنوب فقط.

ضمن هذا الإطار، سُجّلت جهود أميركية ناشطة لمراقبة تسلّح العالم الثالث، لاسيّما منه السلاح غير

(1) السفير، العدد 6756، الخميس 14/ 4/ 1994، ص 13.

التقليدي الذي يزيد مداه عن ألف كيلومتر أو يحمل رؤوساً نووية، رابطة مساعدتها لدول هذا العالم بامتناعها عن تطوير قدرتها العسكرية النووية والبيولوجية. وضمن الإطار نفسه سجّلت حرب اجتياح العراق والتهديدات المتكررة لإيران. والحقيقة أنّ دول الشمال لن تتوقّف عن السعي لسنّ قوانين تحظّر بيع المنتوجات العسكرية المتطوّرة إلى دول الجنوب.

ب- معالجة مشكلة الفوارق بين العالمين

من جهة أخرى، تبذل دول الشمال جهوداً كبيرة في سبيل إنهاض العالم الجنوبي. وضمن هذا الإطار، الذي يُعتبر استمراراً للحوار بين الشمال والجنوب، نذكر تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة إلى مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية حول التعجيل بعملية التنمية، وإعلان باريس الذي اعتُبر برنامج عمل لصالح أقلّ البلدان نموًّا في التسعينات، ومؤتمر الريو حول البيئة والتنمية، ومؤتمر القاهرة حول السكان والتنمية.

لقد اقترح الأمين العام في تقريره الإصلاحات الآتية [1]:

* تعزيز الإجراءات الوطنية والدولية وتعاون متعدِّد الأطراف لإقامة اقتصاد عالمي سليم آمن ومنصف.

* تقييم التحدِّيات والإمكانات التي تتيحها تغييرات هيكلية طويلة الأجل للتنمية قابلة للدوام، وتوسيع التجارة الدولية في إطار اقتصادي مترابط.

(1) تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة إلى الأنكتاد الثامن، مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية.

* تشجيع النموّ الاقتصادي والقدرات التكنولوجية في البلدان النامية باعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية سليمة لتحقيق استخدام الموارد البشرية والاقتصادية على نحو فعّال وكفوء.

وفي إعلان باريس، تعهّد المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات عاجلة وفعّالة على أساس مبدأ تقاسم المسؤولية، وتعزيز المشاركة، ووقف تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أقلّ البلدان نموًّا، وتنشيط نموّ هذه البلدان وتنميتها[1]؛ وعناصر أخرى كاحترام حقوق الإنسان والالتزام بقواعد القانون وتحسين القدرات والكفاءات المؤسسية وأهمية اللامركزية والديمقراطية والشفافية في جميع مستويات اتخاذ القرارات.

وضمن هذا الإطار أيضاً، عُقدت قمة الأرض في الريو دي جانيرو من 4 إلى 14 حزيران 1992، بحضور رؤساء دول أو حكومات 166 بلداً[2]، وعُقد مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة بمشاركة 182 دولة و200 منظّمة غير حكومية. وتناول مواضيع حقوق الإنسان والأسرة والإجهاض وأوضاع المرأة والعلاقات الجنسية، والصحة والتعليم وجميع مسائل التنمية، خاصة في العالم الثالث. وركّز المؤتمر بشكل

(1) إعلان باريس، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموًّا في التسعينات، الأمم المتّحدة، 1992.

(2) عبد السلام أحمد، الاقتصاد والبيئة بعد الريو، الحياة، 4/ 7/ 1992، ص 16.

خاص على مناقشة الزيادة السكانية التي بلغت عام 2004- 2005 سبعة وسبعين مليون نسمة سنويًّا[1].

لكن القاسم المشترك لهذه المؤتمرات، التي عُقدت وتُعقد تحت عنوان «الحوار بين الشمال والجنوب»، هو صدور توصيات ونصائح وإرشادات للدول النامية، بغضّ النظر عن خلفياتها. لكنّ المراقب المدقّق يتساءل: أين آليّة التنفيذ؟ وأين السلطة التي ستفرض رأيها وتشرف على الحلّ؟

جواباً عن هذا التساؤل، نذكر أن نتائج المؤتمرات المذكورة جاءت هشّة وهامشية رغم الضجة الإعلامية حولها نظراً للهوّة بين العالمين وللهوّة بين القرار وتطبيقه.

والآن، وبعد أن استعرضنا العلاقات بين عالمي الشمال والجنوب بصورة عامة، ولمزيد من الفائدة، نعدِّد بعض المواضيع الشائكة في هذه العلاقة.

ج- الانفجار السكاني والتنمية

من أهم المشاكل التي تعترض تنمية العالم الثالث اليوم مشكلة زيادة السكّان أو ما اتُّفق على تسميته بـ«الانفجار السكاني» الذي يهدّد الجنس البشري بالمجاعة، من جهة، وغشاء مادة الحياة، الذي يغطّي الأرض ويجعلها صالحة للسكن بالتدمير، من جهة أخرى.

وتتلخّص المشكلة في أنّ العديد من شعوب الجنوب تعتمد أنماطاً ديمغرافية تشهد نموًّا أسرع من نموّ مواردها

(1) QUID, 2006, op. cit., page 1979.

الغذائية، في وقتٍ يشهد الشمال تناقصاً في معدّلات النموّ السكاني، ما يؤدي إلى الهجرات من الجنوب إلى الشمال، وبالتالي إلى الاختلالات السكانية بالنسبة للأعراق والجنسيات على مستوى العالم كله. وهذا التزايد السكاني غير المدروس يؤدي أيضاً إلى اختلالات في ميادين الغذاء والطاقة والعمل والهجرة والدفء الكوني والبيئة والزراعة وغيرها.

وتتجلّى عواقب النموّ السكاني غير المنضبط، والتي لا يمكن مجابهتها من خلال الأنماط ومستويات الاستهلاك السائدة، في تدمير الغابات والموارد الطبيعية وحرق الوقود العنصري وتجفيف المستنقعات وتلويث الأنهار والمحيطات وتنقيب الأرض لتعريتها من المعادن والنفط والمواد الخام الأخرى. وبغية أخذ فكرة عن مدى الضرر المتزايد، يمكننا المقابلة بين كوكب يسكنه أربعة مليارات من السكان عام 1915 وعشرة مليارات عام 2025 يشاركون جميعهم في تدمير البيئة المذكورة أعلاه[1]. وتزيد المشكلة إذا علمنا أنّ 95% من هذه الزيادة المرتقبة ستحدث في دول الجنوب الفقيرة فتؤثّر على النظام البيئي في نصف الكرة الجنوبي برمّته وتمتدّ لتطال نصفها الشمالي أيضاً. يترافق هذا التأثير مع عادات التبذير في الاستهلاك لدى شعوب الشمال المتطوّر. وهذا ما جعل المنظّمات الدولية تصوّر المشكلة بأنّها «سباق مع الزمن»[2].

(1) تقديرات صندوق الأمم المتّحدة للسكان.

(2) انظر الملحق رقم 3: نسب التزايد السكاني في العالم.

ومن ردود الفعل على التزايد السكّاني المتزامن مع الانخفاض النسبي في الموارد المادية، سجّل انتقال الناس إلى الأماكن التي تتوافر فيها فرصٌ اقتصادية أفضل، وخاصة النزوح من الريف إلى المدن، مع ما يستتبع ذلك من نقص في تنمية الأرياف الزراعية وفي قيام أحزمة من البؤس حول المدن حيث تتكاثر أوكار الفساد والجريمة والإدمان وغيرها من الأزمات الاجتماعية. يضاف إلى ذلك الهجرات من الجنوب نحو الشمال التي بدأت تخلق مصاعب جمّة أمام حكومات الدول المتطوّرة لأسباب عرقية ومذهبية واجتماعية وعائلية، وربّما أمنية في وقتٍ لاحق. وتشير التوقّعات إلى إمكانية حدوث موجات واسعة من الهجرة خلال القرن الحادي والعشرين، ما سيرفع عدد السكان في الدول المعنية بشكل ملحوظ.

ويعاني العديد من دول الشمال من ضعف سيطرته على التدفّقات السكانية نحوه، وتراجع قدرته على وقف موجاتها غير القانونية. وهكذا تجد دول الشمال نفسها محاصرة بعشرات الملايين من المهاجرين مما ستكون له نتائج سلبية على السدس الأغنى من سكان الأرض الذي يتمتّع بخمسة أسداس ثروتها[1].

فعلى سبيل المثال، وفي أواخر تشرين الثاني من العام 2005 سجّلت أعمال عنف في فرنسا في ضواحي باريس اتسعت وامتدت إلى عددٍ من مدن البلاد حيث تمّ إحراق

(1) Eberstadt, Population change and national security, p. 128.

3500 سيارة. ووقعت سلسلة هجمات وإحراق مبانٍ حكومية وتجارية، الأمر الذي دفع السلطات الفرنسية إلى اعتقال 800 متورطٍ بغالبيّتهم من المهاجرين من شمال أفريقيا العاطلين عن العمل[1].

أمام هذا السيل من المشكلات التي فرضها الانفجار السكاني، هبّ العالم للمعالجة. فعُقدت المؤتمرات برعاية المنظّمات الدولية، على رأسها الأمم المتّحدة، منها المؤتمر الثالث الذي عُقد في القاهرة بين 5 و13 أيلول من العام 1994 بمشاركة 156 دولة، ومقاطعة أربع دول فقط بسبب اصطدام قضايا معالجة الإنجاب بالديانات وتعاليمها. واختصرت أربعة عناوين برنامج المؤتمر:

* تنظيم الأسرة- الصحة- الإنجاب- موارد النموّ.

كما نوقشت خلاله 500 توصية أُقرّ العديد منها[2].

وحدّد المؤتمر أولويَّتين استراتيجيتين تواجهان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهما[3]:

1- زيادة النموّ الاقتصادي لبلدانهما بشكل يجعل النسبة السنوية تقترب من 5%، أي أكبر بكثير من نسبة النموّ السكاني البالغة 2,5%.

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، 5 تشرين الثاني 2005.
(2) أنطوان خوري، المؤتمر الدولي الثالث للسكان والتنمية، المسيرة، العدد 473، الاثنين 12 أيلول 1994، ص 18.
(3) بتسي المعلوف، البنك الدولي يحدِّد الأولويات الاستراتيجية لمواجهة النمو السكاني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الحياة، العدد 11526، الخميس 5/ 9/ 1994، ص 10.

2- معالجة زخم النموّ السكّاني الأخير وما سبّبه من ضغط.

وتبرز المياه في التقرير على أنّها المورد الطبيعي المهدَّد أكثر من غيره في الشرق الأوسط بسبب التنامي السكاني في المنطقة كلها. فكمية المياه المتوافرة للشخص الواحد تدنّت من 5400 متر مكعب سنويًا عام 1960 إلى 1400 متر مكعب عام 1990، وستتدنّى إلى 667 متر مكعّب عام 2020، مما يدفع دول المنطقة إلى البحث عن مصادر أخرى للمياه. كما يوصي التقرير بتحوّل زراعة المنطقة إلى زراعات تتطلّب كميات أدنى من المياه، إنما ذات قيمة أكبر، مما يساهم في نموّ قطاعات اقتصادية جديدة وفي إبطاء الهجرة إلى المدن.

كما صدرت توصيات أخرى اقتصادية واجتماعية وقانونية وفي ميادين أخرى، كحقوق الإنجاب والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، والإجهاض ومنع الحمل والتعقيم واستخدام الواقيات التي تحفّظت عليها الدول الإسلامية والفاتيكان(1).

وهنا نعود للتساؤل: هل تأخذ هذه التوصيات طريقها إلى التنفيذ؟

مما لا شكّ فيه أنّ التوصيات التي صدرت عن مؤتمر القاهرة، كما عن غيره، يرتبط تنفيذها برغبة كل دولة، ومدى جدّيتها، في معالجتها الأزمة، وحتى بصراع

(1) عدنان السيد حسن، على هامش مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية، السفير، العدد 18926، الثلاثاء 6/ 9/ 1994، ص 11.

الشمال- الجنوب الذي سبق وتكلّمنا عنه. فالشمال يملك دون شكّ إمكانيات التحكُّم بمستقبله ومعالجة قضاياه الملحّة بفضل إنجازاته التكنولوجية العصرية. كما يمكنه التحكُّم بأمور أُحيطت عبر التاريخ بقدسيّة خاصة، كالولادة والوفاة والأبوّة والأمومة والنموّ البشري. أما الجنوب، بغالبيته المتخلّفة والمتأثرة بديماغوجية القيادة، فإنّه قد لا يرى مصلحة في تحديد النسل، لأنّ التكاثر هو زيادة مصادر الرزق في العائلة. كما أنّ ازدواجية الشمال- الجنوب قد تدفع الجنوب إلى اعتماد زيادة السكان كورقة تفاوضية رابحة، لما يتبعها من تمرّد على ضبط التكاثر لإحراج الشمال وإلزامه بتطبيق سياسة عامة على صعيد الكوكب تكفل نهوض الجميع نهوضاً متكافئاً، بدلاً من اقتصار التطوّر على الشمال فقط.

أمام هذا الواقع، يرى الشمال أنّ اللعبة أصبحت خطرة وينبغي اللجوء إلى استراتيجيات الحدّ من التناسل بدل التهديد والابتزاز.

لقد خرج مؤتمر السكان والتنمية بمقرّرات معتدلة تفادياً للاصطدام بالعقائد الدينية وحاول تأسيس شراكة عالمية عادلة في مسيرة التنمية. وذلك بهدف استقطاب الجميع، لأن المعالجة من قِبَل فريق واحد لا تكفي لتجنيب البشرية ويلات الانفجار السكّاني ونقص التنمية.

ومن المشكلات السكّانية التي برزت في العالم حديثاً مشكلة اللاجئين الذين راحت أعدادهم تتصاعد في العالم. فقد ذكرت مفوّضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين بأن

عدد اللاجئين المنتشرين في العالم ناهز الـ9,09 مليون في نهاية العام 2006، مسجّلاً ارتفاعاً، منذ العام 2002، نسبته 14%[1]. وهؤلاء اللاجئون يعودون بغالبيتهم إلى بلدان في العالم الثالث. ففي تقرير المفوّضية المذكورة أن هذا العدد الكبير من اللاجئين «يعود بشكل أساسي إلى وجود مليون ونصف مليون عراقي خارج بلادهم. ويشكّل الأفغان أكبر مجموعة لاجئين في العالم مع 2,1 مليون شخص موزّعين على 71 بلداً مختلفاً. ويلي الأفغان العراقيون والسودانيون (686 ألفاً) والصوماليون (460 ألفاً) واللاجئون من جمهورية الكونغو الديمقراطية (400 ألف) ومن بوروندي (400 ألف)». ويتجاوز عدد اللاجئين في العالم الـ14 مليون إذا أُضيف إليهم اللاجئون الفلسطينيون البالغ عددهم 4,3 ملايين.

د- الهجرة نحو الشمال

الهجرة ظاهرة إنسانية رافقت نشأة أول الجماعات البشرية وتطوّرها، وعرفتها مختلف العصور التاريخية؛ وأسبابها معروفة: التزايد السكاني والنقص في الموارد. وحين قامت الدول الحديثة ورسمت الحدود السياسية وطُبّق مفهوم السيادة الوطنية، انتظمت الهجرة إنّما لم تتوقف، فلم تَعُد حركة شعوب إنما حركة جماعات.

ومع التزايد السكاني في العالم الثالث منذ خمسينات القرن الماضي، دُفعت جماعات بشرية نحو الشمال

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، 19 حزيران 2007.

الغنيّ ضمن إطار الانفجار السكّاني فبلغت ذروتها في الثمانينات والتسعينات. فبين 1979 و1992 زاد عدد اللاجئين إلى الشمال من 5,7 ملايين إلى 18,2 مليون، وزادت الطلبات المقدَّمة للجوء السياسي إلى أوروبا الشمالية وأوستراليا من 90444 طلباً عام 1983، إلى 825000 طلب عام 1992، وبلغ عدد الطلبات خلال الفترة ما بين 83 و92 أكثر من 3 ملايين طلب[1].

فاجأتْ هذه الزيادة الأمم المتّحدة والدول الغربية إذ إنّه، رغم تسويات مشكلات عديدة في العالم الثالث[2]، زاد عدد اللاجئين وتضخّمت أرقام المهاجرين. وهذا ما دفع بدول الشمال إلى سنّ تشريعات واتّخاذ الخطوات الضرورية للحدّ من هجرات الجنوبيين نحوها.

ومما لا شكّ فيه أنّ دول الشمال تشجّع هجرة التقنيين والاختصاصيين في الأعمال اليدوية التي يتعذّر إيجاد عاملين فيها من مواطنيها الأصليين. لكن المشكلة تمثّلت لاحقاً بالعدد الكبير من البشر، إذ استقدم العمّال المهاجرون عائلاتهم وأصبحوا بحاجة لخدمات إسكانية وتعليمية وصحية. كما تجمّعوا في مناطق معيّنة حول المدن وأقاموا فيها مجتمعاتهم وعاداتهم ومآكلهم. وعندما تراجع اقتصاد الدول المضيفة منذ أواخر السبعينات، راحت

(1) جميل مطر، عمر الهجرة إلى الشمال، الحياة، العدد 11507، السبت 20 آب 1994، ص 15.

(2) مشكلات ناميبيا- كمبوديا- لاوس- أفغانستان- السلفادور- غواتيمالا- نيكاراغوا- أنغولا- موزانبيق- أثيوبيا- أريتريا... الخ.

تحسّ بهذا الوجود الغريب المكلف على أرضها، ما دفعها إلى محاولة تنظيمه، فأُدرج موضوعه على جدول أعمال المؤتمر الوزاري لاتفاقية «غات» في مراكش عام 1994. والغاية من إدراجه هي إبراز التناقضات بين تنمية التجارة الدولية وانتقال الأشخاص، وبين سياسة الهجرة الصارمة التي تعتمدها الدول الصناعية.

وخلقت الهجرة الجنوبية نحو الشمال مشكلة جديدة للدول الصناعية وهي مشكلة الأقلّيات في مجتمعها الذي كان متجانساً عرقيًا ودينيًا، وتعرّض منذ الربع الأخير من القرن الماضي إلى موجات هجرات من شعوب تختلف عنه عرقيًا ودينيًا واجتماعيًا.

ودخلت هذه المشكلة في الصراع الفرنسي نحو الرئاسة، إذ أعلن إدوار بالادور في ستراسبورغ أمام الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي بتاريخ 31 كانون الثاني 1995[1]:

«إنّ حماية الأقليات الوطنية هي أمر حيوي لاستراتيجية أوروبا. يجب أن تتمكّن هذه الأقليّات من تنمية هويتها الدينية والأثنية والثقافية وتقاوم كل محاولة لاستيعابها».

كما برزت هذه المشكلة أيضاً في أعمال الشغب في ضواحي باريس والمدن الفرنسية في أواخر تشرين الثاني 2005.

علاوة على ذلك، ورغم أنّ قوانين الدول المضيفة

(1) Christian JELLEN, La scandaleuse capitulation française sur l'immigration, Le Point, No 1170, 18 Février 1995, pp. 56- 58.

تحظّر التمييز العنصري، إلا أنّ السكان الأصليين مارسوا جميع أنواع التحيُّز ضد المجتمعات المهاجرة. وهذا ما دفع المنظّمات الدولية للعمل على معالجة هذا النوع الجديد من التمييز العنصري.

رغم ذلك، ونظراً للاختلالات القائمة في الاتجاهات الديمغرافية بين مجتمعات الجنوب والشمال، فإنّ من المرجّح أن يشهد القرن الحادي والعشرون موجات هجرات واسعة مما سيزيد الأزمة تعقيداً، وربما يُلزم الشمال بسنّ المزيد من القوانين وعقد المؤتمرات حول هذا الموضوع رغم ضآلة الأمل في إمكانية معالجة التوازنات السكانية العالمية المقبلة بنجاح.

هـ- التنمية الاقتصادية

إنّ التغييرات التي شهدها العالم، بعد زوال المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة، تركت انعكاسات واسعة وآثاراً عميقة، سلبية في الغالب، على البُنى الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث. ومن المشكلات المطروحة على الجنوب التخلُّف والبؤس والأُميّة والصراعات الأثنية والقبلية، إلى ما هنالك من الأزمات التي يعتبر تدهور الاقتصاد من أبرز أسبابها.

وبدلاً من الشعارات المتفائلة التي طرحت لتنمية بلدان الجنوب، فرضت التبعية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية للشمال نفسها أكثر فأكثر. وبدلاً من ردم الهوّة بين العالمين، راحت تتسع أكثر فأكثر. فالجنوب يرى أنّ معظم مشكلاته الاقتصادية نابعة من استغلال الشمال موارده على أنواعها ورغبته في إبقائه في ظل عدم الاستقرار السياسي

والاجتماعي لتسهل قيادته. وحاليًّا، فقدت دول الجنوب هامش المناورة الذي كان يسمح لها في السابق باللجوء إلى الشرق أو إلى الغرب من خلال صراعهما ضمن مقولة الحرب الباردة. وترى هذه الدول أنّ المعالجات الاقتصادية التي يقوم بها الشمال إنّما هي لضبط العلاقات الاقتصادية بين أعضائه، بدلاً من أن تتمحور حول حلّ معضلات المناطق الأقلّ تنمية في الكرة.

وتبعيّة الجنوب الاقتصادية للشمال قد تتفاقم مع الزمن فيزداد التخلّف النسبي لشعوب الجنوب. ويتجلّى بوضوح صارخ الفارق الهائل بين العالمين: الشمال الغني المتطوّر الذي تسوده الرفاهية والوفرة الاستهلاكية والرقي العلمي والثقافي، والجنوب الغارق في الجهل والبؤس والتخلُّف والذي تسيطر على أبنائه رغبة الهجرة للتمتّع بتقدُّم الشمال.

إنّ تفاقم المشكلات الاقتصادية جنوباً سينعكس سلباً على صورة الشمال وأوضاعه ومصالحه. فالإفقار المُطَّرِد للجنوب وتراجع القدرة الشرائية لشعوبه سيرتدّان على الشمال الذي لن يجد الأسواق الكافية لتصريف منتجاته، مع ما يتبع ذلك من تقليص للإنتاج وكساد وبطالة.

وهذا ما سيدفع الشمال نحو معالجة اقتصادية واجتماعية للجنوب. فقد سُجّلت فعلاً، ضمن هذا الإطار، اتفاقيات اقتصادية مهمة أبرزها الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (غات) التي قدّمت للدول النامية إعفاءات من دفع الجمارك على عدد كبير من منتجاتها المتجهة نحو الشمال.

كما عقدت قمة الدول الأميركية في الأرجنتين في أواخر تشرين الأول من العام 2005، حضرها 34 دولة لدرس مشروع إقامة منطقة تبادل حر بينها(1).

وعلى صعيد العالم العربي، سجّل اتجاه لإقامة سوق عربية مشتركة للأوراق المالية تتميّز بالكفاءة والفعالية(2).

لكن غالبية المعالجات هذه بقيت حتى الآن في خدمة الدول الغنية. فـ«الغات» خلقت مشاكل عديدة لدول العالم الثالث باتخاذها معايير شمالية للمعالجة، منها منع عمل الأطفال والتأكيد على حقوق العمال والحريات النقابية وغيرها.

وخلال الاجتماعات السنوية المشتركة مع البنك الدولي، فشلت الدول الغنية والفقيرة في التوصّل إلى حلٍّ وسط حول زيادة موارد صندوق النقد بهدف دعم سياسة القروض للدول النامية لا سيما البلدان الاشتراكية السابقة. واتّهمت دول الجنوب الصندوق بالعمل على دعم الدول الشيوعية فقط وبزيادة تهميش اقتصاد الدول النامية في جنوب الكرة. وفي النتيجة سقطت جميع الاقتراحات، ما اعتبر نصراً للدول النامية التي رفضت الحلول الوسط التي اقترحتها الدول الغنية(3).

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، 6 تشرين الثاني 2005.
(2) صدى البلد، 7 تشرين الثاني 2005، ص 10.
(3) نور الدين العريضي، الدول الفقيرة والغنية تفشل في التوصل إلى حل وسط لزيادة موارد صندوق النقد، الحياة، العدد 11552، الثلاثاء 4 تشرين الأول 1994، الملحق الاقتصادي، ص 1.

من جهة أخرى، وعلى هامش قمّة كوبنهاغن، تساءل جان كلود ميللران، السكرتير العام المساعد للأمم المتّحدة: هل إنّ قمة اقتصادية عالمية يمكنها التوصّل إلى حلول في مواضيع الفقر والبطالة؟ ليخلص إلى القول إن أبرز تحدّيات القرن الحادي والعشرين أمام البشرية، تتمثّل في إمكانية اعتمادها مفهوماً شاملاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم[1].

علاوة على ذلك، وفي تقريره السنوي لعام 1994، حول تمويل البلدان النامية[2]، شكا البنك الدولي من أنّ الثروات الخاصة تذهب إلى البلاد الغنية في وقتٍ بلغت ديون بلدان العالم الثالث 1812 مليار دولار بنهاية عام 93، أي بزيادة 7% عن عام 92، وبلغت 1945 ملياراً بنهاية عام 1994 وفق مصادر البنك الدولي. وهي مبالغ ثقيلة الحمل على هذه البلدان النامية.

وفي ميدان تعزيز الاعتمادات الأوروبية للتنمية، فشلت فرنسا في إقناع حلفائها بزيادة المخصصات الأوروبية لتنمية أفريقيا والكاراييب والباسيفيك (ACP)، مما دفع الوزير جوبيه إلى وصف موقف زملائه باللاإنساني. وكان الوزير الفرنسي قد طالب

(1) Jean- Claude MILLERON, L'organisation du sommet mondial du développement social de Copenhague, Le Figaro économique, No 15101, Vendredi 10 Février 1995, G.P.X.

(2) Gérard NICAUD, Données de la banque mondiale, pays du développement, financement aux trois quarts privés, le Figaro économique, No 15704, Mardi Février 1994, p.XI.

بمساعدة تبلغ 13,3 مليار إيكو (العملة الأوروبية)، لكنّه تمكّن من جمع 11,8 مليار فقط بعد تخفيض مساهمة هولندا وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا. وهذا الاتجاه التخفيضي يزيد من أزمة العلاقة الاقتصادية بين الشمال والجنوب[1].

وهكذا يبدو أن المعالجات الاقتصادية تأتي متوافقة مع مصالح الدول الغنية أيضاً. فالتكتُّلات الاقتصادية التي عرفها الشمال وضعت في سلّم أولوياتها تطوير بلدانها ونزع العوائق بينها، في وقتٍ عالجت هامشيًّا أوضاع الاقتصاد النامي الذي سبق الحديث عنه[2].

و- الصراعات الإقليمية وتجارة الأسلحة

إذا تطرّقنا في بحثنا إلى الصراعات الإقليمية في الجنوب دون تفصيل كون موضوعها يتطلّب دراسة خاصة، للاحظنا أن انتهاء الحرب الباردة وانهيار العالم الاشتراكي لم يساهما في تخفيفها كما كان متوقّعاً. فهذا الانهيار حوّل الصراع من محور الشرق- الغرب إلى

(1) Pierre DOCEV, Union européenne; crise entre les quinze et les ACP. Le Figaro économique, No 15708, Vendredi 17 Février 1995, P.III.

(2) نورد على سبيل المثال قرار الدول الثماني عشرة المطلة على المحيط الهادئ (أيبك) برفع العوائق أمام التبادل الحرّ بينها في موعد أقصاه العام 2020- وهذه الدول هي الولايات المتحدة- الصين- اليابان- أوستراليا- بروناي- كندا- تشيلي- كوريا الجنوبية- هونغ كونغ- أندونيسيا- ماليزيا- المكسيك- نيوزيلندا- غينيا الجديدة- الفيليبين- سنغافورة- تايوان- تايلاند.

محور الشمال- الجنوب، فتزايدت الأزمات الإقليمية مما اعتُبر تراجعاً شماليًّا عن مساعدة الجنوب في إنهائها. ومن الأسباب التي يوردها المحلِّلون لهذه الصراعات تسابق الشمال لبيع الأسلحة، خاصة بعد انقضاء الحظر عليه من جرّاء تفكّك حلف وارسو وسيطرة حلف شمالي الأطلسي في أوروبا، وسيطرة الولايات المتّحدة على باقي أجزاء العالم.

فالحرب الباردة كوّنت الثنائية القطبية عبر أزمات كادت تطيح بالنظام العالمي بأكمله. لكن الخوف من الكارثة النووية الذي خيّم على هذا النظام منذ الستينات من القرن الماضي منع ترجمة تهديدات الدول الكبرى إلى أفعال ملموسة، وأطلق ما سمّي يومذاك بـ«توازن الرعب». لذلك اعتمدت القوى الكبرى، خلال هذه المرحلة، سياسة ضبط الأزمات الإقليمية ضمن حدود معقولة خوفاً من احتكاك الجبّارين الذي قد يؤدي إلى استعمال الأسلحة النووية. وأزمة كوبا عام 1962 تقدّم المثال الصارخ على مفهوم تحاشي الاصطدام النووي المدمّر بين قطبي العالم[1]. ويعتبر الكاتب Jean- Jacques Roche أنّ حرب الخليج كانت نهاية الثنائية القطبية بعد أن كوّنت أول مواجهة عسكرية بين الشمال والجنوب[2].

(1) Jacques LEGRAND, Chronique du 20ème Siècle, Larousse, Paris, 1988, p. 945.

(2) من مقال لـJean ROCHE بعنوان: Le système international contemporain، في جريدة النهار، العدد 18994، الخميس 24/ 11/ 1994، ص 15.

وهكذا انتهت لعبة توازن الرعب، من دون ابتكار لعبة جديدة، لأنّ واشنطن راحت تعتمد على الأمم المتّحدة والعالم الغربي لتبرير تدخّلها في العالم الثالث حيث راحت تلعب دور الشرطي، قافزة فوق القانون الدولي وحقوق الدول. وانتهاء هذه اللعبة سمح بالتمادي في الأزمات الإقليمية، من الشرق الأوسط إلى الصومال وهايتي وأفغانستان وأرمينيا والعراق وكردستان والجزائر ومصر والسودان ورواندا وكينيا، إلخ... من المناطق المشتعلة والتي يمدّها تجّار السلاح في العالم الأول بالأسلحة[1].

فمنذ حرب الخليج، ورغم ارتفاع الأصوات المنادية بخفض مبيعات الأسلحة، راح السلاح غير النووي يتدفّق إلى دول العالم الثالث، دون رقابة دولية، في محاولة من مُنتجيه للتعويض عن خسائرهم التي سبّبها خفض الموازنات المرصودة لشؤون الدفاع في الشمال. وتتصدّر الولايات المتّحدة لائحة مصدّري الأسلحة. فقد صدّرت عام 1991 أكثر مما فعلت باقي الدول مجتمعة، مع ما يعني ذلك من تأجيج للصراعات الإقليمية.

جاء في التقرير السنوي عن العام 2006 للمعهد الدولي للبحوث السلمية في ستوكهولم، الذي نشر في الحادي عشر من حزيران من العام 2007، أن النفقات العسكرية العامة ازدادت عن

(1) Le Point, No 1170, Samedi 18 Février 1995, pp. 16- 17 et 48- 50.
انظر الملحق رقم 5: حصص سوق تسليم السلاح التقليدي في العام 1992.

عام 2005 بنسبة 3,5%، وبنسبة 37% مقارنة بسنة 1997، فبلغت 1204 مليارات دولار. وقد جاءت النفقات الأميركية في الصدارة فبلغت 528,7 مليار دولار في العام 2006، أي 46% من مجمل النفقات العسكرية في العالم. وتأتي في المرتبة الثانية بريطانيا، تليها فرنسا والصين واليابان التي كان لديها 4 إلى 5% من النفقات العسكرية العالمية[1].

أوروبا الشرقية سجّلت أعلى نسبة زيادة في النفقات العسكرية في العام 2006، نسبة إلى العام 2005، فبلغت نسبة الزيادة 12%. في المقابل، تراجعت النفقات في أوروبا الغربية وأميركا الوسطى. أما بالنسبة للدول منفردة، فسجّلت أعلى نسبة زيادة في أذربيجان (82%) وبيلاروسيا (56%)[2].

---

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، 11 حزيران 2006.

(2) بلغت الموازنات العسكرية الـ15 الأضخم في العالم خلال العام 2006 ألف ومائة وثمانية وخمسين مليار دولار موزّعة كالآتي (بمليارات الدولار):

1- الولايات المتحدة: 528,7
2- بريطانيا: 59,2
3- فرنسا: 53,1
4- الصين: 49,5
5- اليابان: 43,7
6- ألمانيا: 37
7- روسيا: 34,7
8- إيطاليا: 29,9
9- السعودية: 29
10- الهند: 23,9

وضمن إطار معالجة هذه المشكلة، اجتمعت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن خلال عامي 1991 و1992 مرّات عدّة لمناقشة الحدّ من بيع السلاح، فاكتفت بالتوجيهات فقط. ومنذ منتصف العام 1992 توقّفت مناقشاتها هذه بعدما أعلن الرئيس الأميركي السابق جورج بوش عن بيع تايوان 150 طائرة مقاتلة من طراز ف16 مما دفع الصين للانسحاب من الاجتماعات[1].

إنّ الحدّ من التسلّح تفرضه عوامل دولية منها زيادة اللااستقرار العالمي وانتقال السلاح إلى أيدي معادية للغرب والانعكاسات السلبية لسباق تسلّح محموم. لكنّ الاستحقاقات الانتخابية وضرورة توفير فرص العمل دفعا الدول الغنية إلى هذا السباق. لذلك لا يمكن الحدّ من الصراعات الإقليمية ما لم تغيّر الدول الصناعية من سياستها التسلحية وتوقف تصدير الأسلحة إلى العالم الثالث. ينبغي أن يمتنع مصدِّرو السلاح عن بيعه إلى الدول التي هي بحالة حرب وتلك التي تَنتهِك حقوق الإنسان علناً والتي تخصِّص

11- كوريا الجنوبية: 21,9
12- أوستراليا: 13,8
13- كندا: 13,5
14- البرازيل: 13,4
15- إسبانيا: 12,3.

(1) ناتالي غولدرنغ: تجّار السلاح يهدّدون العالم، النهار، العدد 18802، الخميس 31 آذار 1994، الملحق، ص 18.

جزءاً كبيراً من موازنتها لشؤون الدفاع. وهذا ما لم يحصل حتى الآن. فالعامل الاقتصادي الشمالي، يساهم، بدلاً من ذلك، في زيادة مبيعات الأسلحة إلى الجنوب، ما يؤجّج الصراعات العرقية والدينية والقبلية والحدودية وغيرها في دول الجنوب ويزيد الهوّة بين العالمين اتّساعاً.

ز- حقوق الإنسان

كان لحضارة الشمال دور رئيس في اعتماد حقوق الإنسان كمعيار للتعامل الدولي وإقحامها مع أدبياته ومواثيقه وقيمه الإنسانية في الفكر والعمل السياسيين خلال التاريخ المعاصر.

وعرفت حضارة الجنوب تبايناً في ردود فعل التيارات السياسية المختلفة حيال المواثيق الغربية الخاصة بحقوق الإنسان اعتبرتها أكذوبة كبرى، لا سيّما وأنّ الدول المتطوّرة اتخذت من مفهومها الخاص لحقوق الإنسان معياراً دوليًّا وراحت تطبّقه على الدول النامية، مع ما في ذلك من تخطٍّ للزمن ولسُنَن التطوّر الإنساني، ومن المفاهيم المتأخِّرة للعلاقات الإنسانية.

وانتقدت الحركات القومية في العالم الثالث الازدواجية في المعايير التي مارستها دول العالم الأول مجتمعة، أو كلّ على حدة، عند تعاملها مع قضايا مماثلة على الصعيد الدولي وانحيازها ضدّ الدول النامية. كما انتقدت التوظيف الانتهازي لحقوق الإنسان بغرض انتزاع مكاسب أو تحقيق مغانم اقتصادية أو سياسية أو استراتيجية من نظم متعددة. وبعد نيل المغانم يتمّ تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان الكبرى.

كما تساءلت: هل إنّ المجتمعات الشمالية تحترم حقوق الإنسان والحريّات العامة بشكل كامل؟

وبالفعل، جاء في تقريرٍ للأمم المتّحدة رفع إلى لجنة حقوق الإنسان المجتمعة في جنيف خلال شهر شباط من العام 1995 أنّ التمييز العنصري مستمر في الولايات المتّحدة، رغم أنّه ليس ناجماً عن سياسة متعمّدة للحكومة. ومما جاء في التقرير أنّ «السياسة الليبرالية التي انتهجت في الثمانينات أدّت إلى إلغاء برامج اجتماعية عجّلت في تهميش المواطنين السود والناطقين بالإسبانية والذين تدهورت أوضاعهم المعيشية». ولفت التقرير إلى أنّ أكثرية السود تعاني الفقر والأمراض والأُميّة وتعاطي المخدّرات وممارسة الإجرام، إضافة إلى وضع اجتماعي بائس أصلاً. وأوصى التقرير بتشجيع التعدُّدية الثقافية، ومنع الدعاية العنصرية، والتخلّي عن الحديث عن نماذج سلوك الأقليات في وسائل الإعلام، وتقديم مساعدة مالية إلى منظّمات مكافحة العنصرية، ووضع حدّ للعنف المفرط الذي يمارسه رجال الشرطة ضد الأقليّات الأثنية[1].

وفي العام 2000 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1325 القاضي بحماية ضحايا الحرب من النساء وتمكينهن من المساهمة في صناعة السلام. وبعد خمس سنوات على صدوره، وفي سنة 2005، شدّد المجلس على أهمية الإسراع بتنفيذ قوانين حماية صارمة للنساء في مناطق الصراعات.

---

(1) النهار، العدد 19058، الجمعة 10 شباط 1995، ص 9.

كما أدان التقرير كل ممارسات التحرش الجنسي ضد النساء في مناطق الحروب. لكنه لم يشمل أي صيغة تشجب سوء التصرفات الجنسية المرتكبة بواسطة قوات حفظ السلام تجاه النساء في مناطق الحروب. وأعرب بيان مجلس الأمن عن قلقه الشديد حيال العقبات والتحديات المتواصلة التي تحول دون الارتقاء بوضع النساء في بعض المجتمعات، والناتجة عن ظواهر العنف ضدهن[1].

من جهة أخرى، ساهمت المطالبة الشمالية بحقوق الإنسان في ظهور جمعيات وروابط تعنى بحقوق الإنسان في العالم الثالث مدعومة من الحكومات المحلية أو من المنظّمات الدولية المتخصصة. وساهمت هذه الجمعيات في إعادة الأمور إلى نصابها وممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الأقليات والأفراد في مجتمعات ما زالت بحال من التخلّف الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي حسّن صورة بعض أنظمة الجنوب لدى الرأي العام الشمالي.

وذهبت الدول الشمالية إلى أبعد من ذلك، فاستقبلت في رحابها لاجئين سياسيين من دول متخلّفة بحجّة عدم ديمقراطية أنظمتها وعدم احترامها للحريّات العامة ولحقوق الإنسان وعدم دستورية نصوصها القانونية، رغم الانتقادات الموجّهة إلى هذا التصرّف.

(1) صدى البلد، العدد 661، السبت 6 تشرين الثاني 2005، ص 10.

وممّا لا شكّ فيه أنّ العديد من حالات اللجوء السياسي لها ما يبررها بسبب تعسّف الأنظمة الديكتاتورية التوتاليتاريّة في بعض دول الجنوب. لكنّ الخطر من ذلك جاء من تعميم هذه القاعدة لتشمل مواقف سياسية تقييمة متحيّزة ضد مجتمعات العالم الثالث حول ديمقراطية أنظمتها وحسن تطبيقها للمعايير الدولية للحريات العامة ولحقوق الإنسان، وذلك بقصد الضغط على حكوماتها لاتخاذ مواقف محدّدة من النظام العالمي ومن الأحداث الدولية.

ولمعالجة تهاون هذه الحكومات، قامت المنظّمات العالمية لحقوق الإنسان بحملات إعلامية على صعيد الكرة الأرضية، أعطت نتائج ممتازة[1]. فهذه المنظّمات أمست أحد ملامح الساحة الدولية منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي، ومن المنتظر أن يتعاظم دورها خلال هذا القرن. كما راحت الدول تسعى لكسب رضاها كي لا تشهّر بها مما قد يؤثّر على المساعدات الإنسانية التي تقدِمها الدول الغنية لها.

ويتنازع العالم اليوم تصوّران لمنظّمات حقوق الإنسان:

* التصوُّر الأول يراها امتداداً لأجهزة الاستخبارات الغربية، هدفها غرس نموذج ثقافي سياسي موحّد مستمدّ من النظام الليبرالي الغربي، وتكريس التبعية له.

---

(1) أبرز المنظّمات العاملة على نطاق عالمي هي: منظّمات العفو الدولية، مراقبة حقوق الإنسان، لجنة الحقوقيين، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية للحقوقيين، أطباء بلا حدود.

* التصوُّر الثاني يجعلها أشبه بالمخلّص ذي القدرات الكبيرة الذي بمقدوره العمل على رفع الظلم عن الإنسان في الدول ذات النظام الديكتاتوري التعسُّفي.

وتتبنّى الصورة الأولى غالبية حكومات الدول النامية ذات الأنظمة التوتاليتارية، والصورة الثانية الفئات المقهورة في هذه الدول[1].

ورافق قيام هذه المنظّمات وانتشارها تطوّر كبير في ميدان التشريع الدولي لحقوق الإنسان في نطاق الأمم المتّحدة وصدور العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عامي 1966 و1967 على التوالي. وهكذا اكتمل ما سُمّي يومذاك بمنظومة حقوق الإنسان التي رُبطت بالشرعية الدولية.

وتحاول بعض المنظّمات حاليًا الاستجابة لخصوصيات ظروف تطبيق حقوق الإنسان في العالم الثالث والتعاون مع منظّمات وطنية فيه. لكن هذه الخطوة ما زالت في مرحلة التجربة. كما تحاول اجتذاب عناصر حقوقية مناضلة في دول الجنوب لمساعدتها في فهم المجتمعات النامية رغم انبثاقها من المجتمعات الشمالية المتطوّرة.

إنّما، ومهما كتب أو قيل، فإنّ المنظّمات العالمية لحقوق الإنسان تلعب حاليًا أدواراً بالغة الأهمية في توجّه العالم الثالث نحو احترام الشخصية الإنسانية ومنع

(1) محمد السيد سعيد، المنظمات العالمية لحقوق الإنسان، الحياة، العدد 11690، الثلاثاء 21 شباط 1995، ص17

التعدّي على الحريات العامة للأفراد واستغلال القاصرين والنساء، إلى ما هنالك من أعمال رائعة تهدف إلى خير ورفاهية، ليس الجنوب وحسب، إنّما الشمال أيضاً.

ح- المشكلات العرقية

وفي ميدان حقوق الإنسان ظهرت مشاكل عرقية في العالم أجمع، أبرزها تلك التي ما زالت قائمة في المنطقة الحدودية بين تركيا وإيران والعراق وسوريا بسبب الأزمة العرقية الكردية حيث يحاول الأكراد إقامة دولة خاصة بهم، أو، على الأقل، التمتّع بالاستقلال الذاتي. ضمن هذا الإطار تجدّدت الاشتباكات بين الجيش التركي والمتمرّدين الأكراد في نهاية شهر أيار من العام 2006، كما شهدت المنطقة الحدودية بين تركيا والعراق اشتباكات عنيفة بين الجيش التركي والقوات الكردية خلال شهر كانون الأول من العام 2007 وكانون الثاني من العام 2008[1].

وفي السودان، سجّل خلاف عرقي متجذّر في تاريخ البلاد بين القبائل العربية الإسلامية التي تقطن في الشمال والقبائل الأفريقية التي تنتمي إلى أصول بربرية، وأبرزها قبيلة دينكا نقوك.

وفي فرنسا، سجّلت مواجهات عنيفة، في ضواحي باريس، بين الشرطة الفرنسية وشبّان من أبناء مهاجري شمال أفريقيا، استمرت ثلاثة أسابيع وحطّمت خلالها مئات السيارات[2].

(1) وكالات الأنباء العالمية، شهري كانون الأول 2007 وكانون الثاني 2008.
(2) وكالة الصحافة الفرنسية، 31 أيار 2006.

وفي تيمور الشرقية، اندلعت حوادث عرقية في 31 أيار من العام 2006 حين رفض زعيم المتمرّدين فيها ألفريدو رينادو الإجراءات الرئاسية الهادفة إلى إعادة الهدوء إلى البلاد، وخاصة العاصمة ديلي. وقد أحرق الشبّان في هذا التاريخ ثماني عربات ومبنى ومحلاً تجارياً ومنزلاً. وتواصلت أعمال السلب والنهب وإحراق الممتلكات، في وقتٍ عجزت فيه قوات حفظ السلام الأجنبية، بعد أسبوعين من وصولها، عن وضع حدٍّ لها.

وفيما حددت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتّحدة في 4 حزيران من العام 2006 عدد الذين فرّوا إلى المناطق الريفية في تيمور الشرقية بـ35 ألفاً، لجأ أكثر من 65 ألفاً آخرين إلى مخيّمات إيواء مؤقتة داخل العاصمة ديلي. كما تخوّفت مصادر الأمم المتّحدة من أن تمتد المواجهات بين العصابات ذات الأصول العرقية المختلفة، من شرق وغرب البلاد، إلى مخيمات اللاجئين[1].

وكان رئيس تيمور شانانا غوسماو قد تولّى القيادة الكاملة للجيش والأمن، وعزل وزيري الدفاع والداخلية المتهمين بعدم السيطرة على المتمرّدين.

وفي فلسطين المحتلة، سجّلت ممارسات إسرائيلية عنصرية وتمييزاً في حق الفلسطينيين. فقد جاء في كتاب للمفكّر اليهودي الفرنسي روني برومان، تحت عنوان «العودة من فلسطين»،

(1) وكالات الأنباء العالمية، 4 حزيران 2006.

شهادات حية عن التمييز العنصري والعرقي، منها أن بعثة أوروبية سجّلت في إحدى نقاط التفتيش الإسرائيلية أن طريقين وضعا للمرور أحدهما للفلسطينيين والآخر لغيرهم، وأن طريق الفلسطينيين أشبه بممر خاص بالبهائم. كما سجّلت أن الفلسطينيين ليسوا وحدهم المستهدفين بالعنف، إنما أيضاً من يظن الإسرائيليون أنه متعاطف معهم[1].

ط- مشكلات أخرى مختلفة

ليست مشكلات العالم الثالث مقتصرة على ما ذكرناه في هذه الفقرة وحسب، ولا يمكننا تفصيلها جميعها. لكنّ تعداداً لبعض عناوين الصحف والمجلات العالمية حول مواضيع الشمال والجنوب يعطينا فكرة عن مدى اتساع الهوّة بين العالمين[2]:

* كوريا الجنوبية: حمّى الاستهلاك.

* كمبوديا: فقدان المواد الغذائية- الفساد.

* جنوب أفريقيا: صعوبة الانتقال إلى الديمقراطية.

* تشيلي: صفّارات الإهمال وحصص الليبرالية.

* المكسيك: نهاية الأوهام- التدهور المالي والعجز السياسي.

* الشعوب الأفريقية والسيدا: فشل الطب.

* المغرب: هجوم

(1) وكالة رويترز، القاهرة، 19 أيار 2006.

(2) Le Monde diplomatique, n° 491 et 492 et n° Spécial n° 2796, Janvier et Février 1995.

Le Figaro n° 15703 à 15712, du 15 et 24 Février 1995.

صحف السفير والنهار والحياة، شباط 1995

الصحراء- الجفاف- الديموغرافيا- أخطاء التنظيم.

* فلسطين: تجربة السجناء الطويلة.

* مصر: تناقضات الأسلحة والرقابة.

* أفغانستان: الطالبان يهدّدون كابول- والأمم المتّحدة معطّلة- حرب السي آي إيه السرية.

* الأكوادور- البيرو: الحرب الحدودية.

* الصين: اقتصاد السوق الاشتراكي يطبّق رغم بطالة يتصبّب منها المسؤولون عرقاً بارداً.

* لاهاي: اتهام صربي بارتكاب مجزرة.

* الإرهاب الدولي والأُصولية.

* تلوّث البحار واندثار الطيور والحيوانات.

* الترياق ضد الأُصوليين.

* تبييض أموال المخدّرات- الفساد- المافيات.

* الصراع النووي: مصر تتهم إسرائيل.

* العالم العربي: فشل السياسات الاشتراكية والنفطية.

* لبنان: على هامش النفايات السامة- إدارة البيئة وإدارة الأزمات.

* خطورة اتّساع الهوّة بين الدول الصناعية والنامية.

* الصومال: العودة إلى نقطة الانطلاق- الحلم المحطّم.

* كرواتيا: رفض مراقبي الأمم المتّحدة.

* الجزائر: تمرّد في سجن أوقع 100 قتيل.

* أفريقيا المستنزَفة

بالصراعات: مجزرة في رواندا- نحو انفجار زائير- بوروندي: عدم الاستقرار- بريتوريا: إقفال السلطة الاقتصادية.

* أنغولا: الحرب التي لا تنتهي.

* قبرص: دائماً مقسّمة ونازفة.

* تركيا: مُنهَكة بسبب الثورة الكردية.

* الشعب العراقي هو الضحية الأولى.

* اليمن: حلم الوحدة المحطّم.

* أندونيسيا: وقوع زلزال في الأول من حزيران من العام 2006 ضرب جزيرة جاوا وصلت حصيلته الأولى إلى 6234 قتيلاً، كما وصل عدد الجرحى إلى 46148، منهم 33 ألف إصاباتهم خطرة. ودمّر 67 ألف منزل وتضرّر 72 ألف آخر[1].

إلى ما هنالك من عناوين تعكس أزمات مستعصية تتركّز بغالبيتها في عالم ثالث جنوبي متخلّف، لم يعد يبحث عن دور عالمي يلعبه، إنما عن طريقة لاستدراك تخلّفه واللحاق بركب حضارة شمالية فاته قطارها الذي يجري بسرعة أكبر من سرعة اللاحقين به.

خلاصة

يحذّر العلماء اليوم من أنّ عالمنا هو أمام كوكب مضطرب ومتفسّخ تحتاج مشكلاته لمعالجات سريعة وجدّية ولاهتمام كبير من قِبَل شعوب الدول الغنية وقياداتها.

(1) وكالة الصحافة الفرنسية ووكالة رويترز، 1 حزيران 2006.

لقد بلور الاتجاه نحو العالمية والكونية الانفصال بين العالم المتقدّم والعالم النامي، الشيء الذي سيستمر خلال السنوات اللاحقة. فعلى مستوى المعلومات وانتقال الأخبار وأنماط الزيّ والمآكل، يزداد اندماج العالم وتكامله. إنّما، على مستوى المعيشة والرفاهية الاجتماعية والتنمية والتطوّر، نعيش في عالمين مختلفين، عالم الدول الصناعية الشمالية المتقدّمة، وعالم الدول الجنوبية الفقيرة والنامية. عالم يسوده الاستقرار السياسي والاجتماعي، وعالم يسوده عدم الاستقرار وتهدّده مخاطر إخفاق التنمية الاقتصادية والتمزُّق الاجتماعي.

فإلى أيّ حدٍّ يستطيع العالم أن يحافظ على أمنه واستقراره في ظل هذه الثنائية؟ وهل ستستطيع دول الشمال الإبقاء على مستواها المتطوِّر وسط طوفان من الفقر وعدم الاستقرار؟

حذَّر الأمين العام للأمم المتّحدة الأسبق بطرس غالي من أنّه، مع انهيار الستار الحديدي بين الشرق والغرب، قد ينشأ ستار حديدي آخر بين الشمال والجنوب.

فقد دلّت الإحصاءات لعام 1994 أنّ 16% من سكان الأرض استهلكوا 62% من مجمل خيراتها. أمّا ظروف العيش التي يحياها عدد كبير من شعوب العالم الثالث، من البرازيل إلى أندونيسيا، مروراً بملاوي وهايتي والصومال وليبيريا، فهي ظروف عيش مخيفة تفوق الوصف.

وفي أرقام البنك الدولي أنّ هناك 550 مليون كائن بشري يحيون بمعدّل دخل لا يصل إلى خمسة دولارات سنويًا. فالأثرياء تزداد ثروتهم،

والفقراء يتفاقم فقرهم. ومن بين 153 مولوداً جديداً يولدون كل دقيقة في العالم، يولد 117 منهم في بلدان العالم الثالث.

إنّ تراكم الثروات في الشمال دون معالجة مشكلته مع الجنوب قد يؤدّي إلى ثورة الجياع، واجتيازهم البحر المتوسط لغزو الشمال، ليس بالسلاح، إنّما بالهجرة الملزمة، بالمدّ الأُصولي والديني والتطرُّف. فمعالجة مشكلة الشمال- الجنوب من نظرة عسكرية وحسب هي نظرية خاطئة. لكن الصحيح هو معالجتها بالتنمية والتعليم وتحسين الزراعة والتطوّر والدخول في النظام العالمي الجديد كشريك وليس كتابع.

لذا، فإن القرن الحادي والعشرين يفرض تنسيق الجهود بين العالمين، بين التكنولوجيا والتطوُّر والصناعة والأتمتة وبين المدّ البشري الذي يشكّل قوّة إذا ما استُغلّت قدراته. «فإذا أخفق الجنس البشري، كما كتب بول كنيدي، في الاستجابة لهذه التحدّيات، فلا يلومنّ إلا نفسه إزاء المشكلات والكوارث التي قد تكون له مستقبلاً بالمرصاد»[1].



(1) كنيدي، المرجع نفسه، ص 426.

ملحق رقم 1

عمليات حفظ السلام وبعثات المراقبة الراهنة للأمم المتحدة

اسم القوة	مكان العملية	تاريخ تاسيسها	القوات (عددها)	خسائر بشرية	الكلفة السنوية التقديرية	الدول المشتركة ضمن القوات
UNMOGIP مجموعة مراقبين للأمم المتحدة في الهند وباكستان	جامو وكشمير ـ الحدود الهندية الباكستانية	ك2 1948	39 حاليًا (102) 1965	6	7 ملايين دولار أميركي	8
ONUST منظمة مراقبة الهدنة في فلسطين	إسرائيل- الأردن- لبنان- سوريا- مصر	أيار 1948	220 حاليًا 572 (1948)	28	31 مليوناً	19
UNFICYP قوات حفظ السلام في قبرص	قبرص	آذار 1964	1076 حاليًا 6411 (1964)	163	19 مليوناً	9
FNUOD قوات مراقبة التحرير	مرتفعات الجولان	أيار 1974	1071 حاليًا 1450 (1974)	31	36 مليوناً	4
FINUL قوات الأمم المتحدة المنتدبة في لبنان	لبنان الجنوبي	آذار 1978	5215 حاليًا 15000 (1978)	188	146 مليوناً	10
MONUIK بعثة مراقبة العراق والكويت	الحدود العراقية الكويتية	نيسان 1991	367 حاليًا يسمح بـ3645	-	65 مليوناً	33
MINURSO بعثة استفتاء الصحراء الغربية	الصحراء الغربية	نيسان 1991	348 يسمح بـ1900	3	35 مليوناً	28

ONUSAL مجموعة مراقبين في السلفادور	السلفادور	أيار 1991	363 يسمح بـ1000	2	34 مليوناً	16
UNAVEM II بعثة التحقيق في أنغولا	أنغولا	أيار 1991	69	3	36 مليوناً	17
FORPRONU قوات الحماية	كرواتيا، الهرسك، والبوسنة ومقدونيا	شباط 1992	25612 كرواتيا 14000، بوسنة 10000، 1000 مقدونيا	59	1 مليار	33
MONVAS بعثة مراقبة أفريقيا الجنوبية	أفريقيا الجنوبية	آب 1992	55 مراقباً مدنيًّا	-	10,4 ملايين	40
ONUMOZ عملية الموزامبيق	موزامبيق	ك1 1992	6498 حاليًّا يسمح بـ7500	6	210 ملايين	21
ONUSOM II عملية الصومال	الصومال	آذار 1993	26112	81	1,5 مليار	28
MONUG بعثة مراقبة جورجيا	جورجيا	آب 1993	5 يسمح بـ88 مراقباً عسكريًّا	-	16,2 مليوناً 6 أشهر	10
MONUL بعثة مراقبة ليبيريا	ليبيريا	أيلول 1993	31 يسمح بـ 368 مراقباً عسكريًّا	-	42,6 مليوناً 7 أشهر	-
MUNUHA بعثة مراقبة هايتي	هايتي	أيلول 1993	7 يسمح بـ1267	-	49,8 مليوناً 6 أشهر	11
MINUAR بعثة مساعدة راوندا	رواندا	ت1 1993	81 حد أقصى 2548 آذار 1994	-	62,6	-

المستند: الديار 2071، السبت 29 أيار 1994، ص 17.

ملحق رقم 2

الأقطار الخمسة والعشرون ذات الانبعاثات الغازية الملوّثة الأعلى

البلاد	المركز في غازات الغابات	ثاني أوكسيد الكربون (آلاف الأطنان)	غاز الميتان (آلاف الأطنان)	غاز CFC (آلاف الأطنان)	المجموع (آلاف الأطنان)	النسبة المئوية
الولايات المتحدة	1	540	130	350	1000	17,6
الاتحاد السوفياتي السابق	2	450	60	180	690	12
البرازيل	3	560	28	16	610	10,5
الصين	4	260	90	32	380	6,6
الهند	5	130	98	0,700	230	3,9
اليابان	6	110	12	100	220	3,9
ألمانيا الغربية	7	79	8	75	160	2,8
بريطانيا	8	69	14	71	150	2,7
أندونيسيا	9	110	19	9,5	140	2,4
فرنسا	10	41	13	69	120	2,1
إيطاليا	11	45	58	71	120	2,1
كندا	12	48	33	36	120	2,1
المكسيك	13	49	20	9,1	78	1,4
برمانيا	14	68	9	صفر	77	1,3
بولندا	15	56	7,4	13	76	1,3
إسبانيا	16	21	4,2	48	73	1,3
كولومبيا	17	60	4,1	5,2	69	1,2
تايلندا	18	48	16	3,5	67	1,2
أوستراليا	19	28	14	21	63	1,1

البلاد	المركز في غازات الغابات	ثاني أوكسيد الكربون (آلاف الأطنان)	غاز الميتان (آلاف الأطنان)	غاز CFC (آلاف الأطنان)	المجموع (آلاف الأطنان)	النسبة المئوية
ألمانيا الشرقية	20	39	2,1	20	62	1,1
نيجيريا	21	32	3,1	18	53	0,9
جنوب أفريقيا	22	34	7,8	5,8	47	0,8
شاطئ العاج	23	44	0,55	2	47	0,8
نيوزيلندا	24	16	8,8	18	43	0,7
السعودية	25	20	15	6,6	42	0,7

المستند: موارد العالم 1990- 1991، ص 15.

ملاحظات: إن نسب انبعاث الغازات الأعلى سُجّلت في البلدان الصناعية الشمالية.

ملحق رقم 3

1- نسبة التزايد السكاني في العالم بين 2005 و2025

البلاد	السكـــــان (بالملايين) 2005	2025	الزيادة بالملايين	النسبة المئوية	ملاحظات
أفريقيا الشمالية	191	256	65	%25,4	نلاحظ في هذا الجدول أن نسبة التزايد السكاني معكوسة مع نسبة التنمية والتطور. فالزيادات الكبرى هي في أفريقيا وآسيا وأميركا الوسطى، أي في بلدان العالم الثالث أو الجنوب النامي. أما الزيادات السكانية الصغيرة فسُجّلت في بلدان أوروبا وأميركا الشمالية لتبلغ صفراً في أوروبا الجنوبية.
أفريقيا الغربية	264	401	137	%34,2	
أفريقيا الوسطى	110	184	74	%40,2	
قارة أفريقيا	906	1345	439	%32,6	
أفريقيا الجنوبية	54	55	1	%1,8	
أفريقيا الشرقية	288	448	160	%35,7	
أميركا الوسطى والمكسيك	147	186	39	%21	
أميركا الجنوبية	375	466	91	%19,5	

البلاد	السكـــــان (بالملايين)		الزيادة بالملايين	النسبة المئوية	ملاحظات
	2005	2025			
آسيا (دون الاتحاد السوفياتي السابق)	3905	4728	823	%17,4	
أوقيانيا (دون هاواي)	33	41	8	%19,5	
الكاريبي	39	45	6	%13,3	
أميركا الشمالية (دون المكسيك)	331	338	57	%14,7	
أوروبا الشرقية	297	267	30	%-11,2	
أوروبا الشمالية	96	101	5	%5	
أوروبا الغربية (دون الاتحاد السوفياتي السابق)	186	190	4	%21	
أوروبا الجنوبية	149	149	صفر	صفر%	
العالم أجمع	6465	7219	754	%10,45	

Référnces: Dominique et Michèle FREMY, Quid 2006,Laffont, Paris 2005, PP. 1979.

الملحق رقم 4

أعداد السكان بين البلدان الصناعية والنامية عامة بالملايين

السنوات	1950	1970	1990	2000	2025 (متوقع)	ملاحظات
سكان العالم	2516	3698	5293	6261	8504	النسبة المئوية لسكان البلدان النامية تزيد بينما تتناقص نسبة الزيادة في البلدان الصناعية
النسبة	100	100	100	100	100	
سكان البلدان الصناعية	832	1049	1207	1264	1354	
نسبتها إلى سكان العالم	33,1	28,4	22,8	20,2	15,9	
سكان البلدان النامية	1684	2649	4086	4997	7150	
نسبتها إلى سكان العالم	66,9	71,6	77,2	79,8	84,1	

المستند: حلا رزق الله، زيادة السكان وتقلص فرص التنمية الشاملة، النهار، العدد 8927، الأربعاء 7/ 9/ 94، ص 11

ملحق رقم 5

1 – حصص سوق تسليم السلاح التقليدي في العام 1992

الولايات المتحدة	%64,8
الاتحاد السوفياتي	%11,1
ألمانيا	%10,5
الصين	%8,3
فرنسا	%6,3
بريطانيا	%5,2
دول أخرى	%3,8

ملحق رقم 6

لائحة الدول الشارية للسلاح بين 1988 و1992

الهند	%8,1
اليابان	%6,1
السعودية	%5,8
أفغانستان	%5
اليونان	%4,1
تركيا	%4,1
العراق	%3,3
ألمانيا	%3
إسبانيا	%2,5
إيران	%2,4
كوريا الجنوبية	%2,3
تشيكيا	%2,3
باكستان	%2,3
الاتحاد السوفياتي	%2,2
مصر	%2,2
دول أخرى	%44,3

الفصل الثاني
المنظّمات الدولية في طور الانحطاط

في الوقت الذي احتفلت فيه الأمم المتّحدة بيوبيلها الذهبي، كثرت التساؤلات عن وضعها الحالي ومدى الضرورة لوجودها في عالم مضطرب ممزّق، لا يعطي أهمية لقراراتها إلا بمدى ما تتناسب مع تطلّعاته ورؤيته للقضايا. لقد بلغ فعلاً الاستهتار بالأمم المتحدة حدًّا جعل القاعدة المتَّبعة حاليًا تقضي بأخذ جنودها رهائن، والمناورة للتهرّب من تنفيذ قراراتها، وضرب مبادئها بعرض الحائط. هذا علاوة على عدم تنفيذ التعهّدات الدولية نحوها، وأبرزها المساهمات المالية، مما جعلها تتعرّض لصعوبات تمويلية قد تهدّد مصيرها ومستقبلها وفاعليتها.

إنّما، ورغم هذه الصعوبات والتحديات، ما زالت الأمم المتّحدة تشكّل الملجأ الآمن

والأكيد للشعوب المضطهدة، وللفئات الاجتماعية المعذَّبة، وللمجتمعات المهدَّدة بالحروب والمجاعات والأوبئة والكوارث الطبيعية ومخاطر البيئة والتعدّيات على أراضيها. وممّا لا شكّ فيه أنّ العالم اليوم ما زال بحاجة إلى الأمم المتحدة، وإلى المنظّمات الدولية الأُخرى، وحتى إلى المنظّمات الإقليمية والمتخصّصة للتخفيف من وقع الأزمات عليه. وممّا لا شكّ فيه أيضاً أنّ العالم الثالث هو الذي يحتاج أكثر فأكثر إلى هذه المنظّمات الإنسانية، بسبب التحديّات التي يفرضها عليه عالم أول مهيمن ومسيطِر يحاول فرض مبادئه ومفاهيمه للأمن وللحقوق وللحريّات العامّة وللعلاقات بين الدول.

إنّما، وأمام حاجة العالم الثالث لها، وهيمنة الدول القوية على أجهزتها وتسخيرها لمصالحها، يبدو مستقبلها غير واضح المعالم، وفاعلية قراراتها غير مؤكّدة، وتأثيرها في مجريات الأزمات الدولية مشكوكاً فيه.

سنحاول في هذا الفصل تحليل الوضع الحالي المتدهور، ليس فقط لمنظّمة الأمم المتحدة، إنّما لمنظّمات دولية أخرى، مع التركيز على جامعة الدول العربية، نظراً لتأثيرها على عالمنا المتوسّطي والشرق أوسطي.

أولاً: تعريفات المنظمات الدولية وتعدادها

المنظّمة الدولية هي هيئة ذات إدارة مستقلة تتعامل مع المجتمع الدولي ومع الدول الأعضاء تعاملاً اختياريًا في مجالات عدّة يحدّدها نظامها، وذلك بواسطة أجهزة دائمة خاصة بها.

ومن شروط نشأة المنظّمة

نذكر ثلاثة عناصر جوهرية هي:

* الصفة الدولية، أي أن تضمّ دولاً مستقلة وتستند إلى اتفاقية دولية مكتوبة تُسمّى ميثاقاً تُبرَم بين الدول التابعة للمنظّمة، وتحدّد الأهداف والاختصاصات والأجهزة بالاتفاق بين الدول المنبثقة.

* الإدارة الذاتية المستقلة والمتميّزة عن إدارات الدول الأعضاء التي تصدر قراراتها بالإجماع أو بالأغلبية.

* الاستمرارية التي تميّزها عن المؤتمرات الدولية العارضة، أو الدورية، والتي تهتمّ بموضوع محدّد.

والمنظّمات الدولية أنواع، تحدَّد وفق شروط أهدافها أو عضويّتها أو السلطات التي تتمتّع بها. فمنها ما هو عالمي، إذ إن عضويته مفتوحة لكل الدول دون تمييز، شرط توفُّر المواصفات التي يحدّدها ميثاق المنظّمة. ومنها ما هو إقليمي، تحدَّد عضويته استناداً لمعايير مناطقية جغرافية أو اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو لغوية أو حتى عرقية.

ويمكن تقسيم المنظّمات الدولية، استناداً لأهدافها، إلى منظّمات ذات أهداف عامّة تغطّي جميع نشاطات المجتمع الدولي، ومنظّمات متخصّصة يقتصر نشاطها على نوع معيّن من الاختصاصات، اقتصادي أو ثقافي أو اجتماعي. كما يمكن تصنيفها وفق معيار الصلاحية، أي استناداً إلى ما تتمتّع به من سلطات واسعة أو محدودة. فالمنظّمات التي تمارس سلطات عامة يمكن فرض قراراتها على الدول الأعضاء، حتى ولو كانت دولاً ذات سيادة (كمجلس الأمن

ومحكمة العدل الدولية)؛ أما منظّمات النوع الثاني، فهي لا تتمتّع بسلطات حقيقية توازي أو تفوق سلطات الدول الأعضاء، لكن دورها يقتصر على تبادل المعلومات أو إجراء البحوث وإصدار التوصيات كتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة[1].

وتتمتّع المنظّمة الدولية بالشخصية القانونية التي اعترف لها بها القضاء الدولي بهدف إنجاز مهامّها وتحقيق أهدافها. كما يعترف المجتمع الدولي بالشخصية القانونية للمنظّمات الدولية ضمن حدود الدول المنتمية إليها[2]. لكن الاعتراف بالشخصية القانونية للمنظّمة لا يعني مساواتها بالدول ذات السيادة من حيث مدى الحقوق والالتزامات. فهي شخصية محدودة المجال وذات وظيفة محدّدة بمعاهدة إنشائها. وهذا الاعتراف يؤهّل المنظّمة الدولية للتعبير عن نفسها في ميدان العلاقات الدولية، وللتمتّع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء.

ويترافق مع الشخصية القانونية للمنظّمة مسؤولية دولية، لأن اتخاذها قرارات تضرّ بمصالح أشخاص القانون ترتّب عليها المسؤولية الأولية. فمن يملك الصلاحية يقع أيضاً تحت تبعة المسؤولية. وأبرز مسؤوليات المنظّمة تنفيذ العقود مع موظّفيها وملاحقة أوضاعهم لدى دولهم حتى ولو كانوا غير منتسبين إليها أصلاً.

(1) د. مفيد شهاب، المنظّمات الدولية، الطبعة العاشرة، 1990، ص 42- 49.

(2) د. إبراهيم العناني، التنظيم الدولي، القاهرة، 1982، ص 84.

وضمن هذه المفاهيم يمكننا تعداد بعض المنظّمات الدولية والإقليمية مع أهداف كل منها.

نماذج عن المنظّمات الدولية[1]

أ- الأمم المتحدة

أبرز النماذج عن المنظّمة الدولية هو دون أيّ شكّ منظّمة الأمم المتحدة التي انبثقت، إثر إعلان وثيقة الأطلسي في 14 آب 1941، عن اجتماع الرئيس الأميركي روزفلت مع رئيس وزراء بريطانيا تشرشل على ظهر البارجة البرنس أوف ويلز في المحيط الأطلسي. وتضمّنت الوثيقة مبادئ عامة عن الأمن الجماعي، وعدم اللجوء إلى القوة، والمساواة في الحصول على المواد الأولية، والتقدّم والتعاون الاقتصادي إلخ.

وفي الأول من كانون الثاني من العام 1942 صدر في واشنطن إعلان الأمم المتحدة الذي وقّعت عليه 26 دولة من الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ضد المحور، وأبرزها الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي والصين، مع دعوة لباقي الدول للانضمام.

وتواصلت الجهود الرامية إلى إخراج منظّمة الأمم المتحدة إلى الوجود، فعُقد مؤتمر سان فرنسيسكو في 26 حزيران 1945 بحضور خمسين دولة ناقشت الخطوط الرئيسية شبه النهائية وأقرّت المشروع النهائي لميثاق الأمم المتحدة بالإجماع، فدخل حيّز

(1) انظر ملحق رقم 7: لائحة بالمنظّمات الدولية والإقليمية.

التنفيذ في 24 تشرين الأول 1945[1].

اعتمدت الأمم المتحدة في ميثاقها جملة أهداف أنشئت من أجلها وهي[2]:

* حفظ السلم والأمن الدوليَّين.

* إنماء العلاقات الوديّة بين الأمم.

* تحقيق التعاون الدولي على حلِّ المسائل الدولية.

* جعل الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الشعوب.

وأباح الميثاق العضوية لجميع الدول المحِبّة للسلام، وذلك بقرار من الجمعية العامة بناءاً لتوصية مجلس الأمن.

كما اعتمدت الأمم المتحدة مبادئ تعيّن على المنظّمة والدول الأعضاء الالتزام بها، نذكر أبرزها[3]:

1- المساواة في السيادة بين الدول.

2- تنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نيّة.

3- تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

4- حظر استخدام القوّة في العلاقات الدولية.

5- معاونة الدول للأمم المتحدة في أعمالها.

6- عدم تدخّل الأمم المتحدة في المسائل الداخلية للدول الأعضاء.

7- إلزام الدول غير الأعضاء بالعمل وفقاً لمبادئها.

(1) رغيد الصلح، هيئة الأمم المتحدة: الحلم الإنساني الذي أجهضه الكبار، الحياة، العدد 11821، الثلاثاء 4/ 7/ 1995، ص 17.

(2) ميثاق الأمم المتحدة، المادة الأولى.

(3) ميثاق الأمم المتحدة، المادة الثانية.

وتفرّعت عن الأمم المتحدة أجهزة أهمّها الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي-الاجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة، مع لائحة طويلة من أجهزة وفروع ثانوية ومنظّمات دولية متخصّصة مرتبطة بها[1].

ب- جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية هي من أقدم المنظّمات الإقليمية التي عُرِفت بعد الحرب العالمية الثانية. فقد وُقِّع ميثاقها قَبل الأمم المتحدة بثلاثة أشهر، وقَبل منظّمة الدول الأميركية بثلاث سنوات، وقَبل الجامعة الاقتصادية الأوروبية بثلاث عشرة سنة، وقَبل منظّمة الدول الأفريقية بثمانية عشر عاماً[2].

ففي 22 آذار من العام 1945 انعقد المؤتمر العربي الأول في القاهرة بحضور وفود لبنان ومصر والسعودية والعراق والأردن وسوريا. ووقّعوا ميثاق جامعة الدول العربية التي انضمّت إليها اليمن في 10 أيار 1945 فأصبحت ولادتها رسمية[3].

أهداف الجامعة العربية تلخّصت في توثيق الصلات بين الدول العربية في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، صيانة

---

(1) انظر ملحق رقم 7.

(2) د. محمد عزيز شكري، جامعة الدول العربية، الكويت 1973، ص 11.

(3) د. عبد السلام صالح عرفة، المنظّمات الدولية والإقليمية، الدار الجماهيرية، بنغازي، 1993، ص 263.

استقلال الدول الأعضاء، حلّ المنازعات بالطرق الودّية، النظر في مصالح الدول العربية بصفة عامة، إقامة علاقات وطيدة مع دول العالم والمنظّمات الدولية[1].

واعتمدت الجامعة مبادئ العمل التالية[2]:

1- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء المستقلّة.

2- عدم اللجوء إلى القوّة لفضّ المنازعات العربية.

3- عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

4- الدفاع المشترك: مساعدة الدولة العضو إذا وقع عليها اعتداء بهدف دفع الاعتداء.

5- احترام نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى من قِبَل كل دولة عضو فيها.

ج- منظّمة الوحدة الأفريقية

انبثقت عن مؤتمر أديس أبابا فاشترك فيها الأعضاء الأصليون، وعددهم 31 دولة[3]، مع إمكانية انضمام جميع الدول الأفريقية التي تتقدّم بطلب إعلان رغبة،

---

(1) ميثاق جامعة الدول العربية، المادة 2.

(2) ميثاق جامعة الدول العربية المواد 5 و6 و8.

(3) وهي: الجزائر، ليبيا، الصومال، مصر، تونس، السودان، موريتانيا، بوروندي، الكاميرون، تشاد، الكونغو (برازفيل)، أفريقيا الوسطى، الكونغو (ليوبولدفيل)، غانا، غينيا، غابون، ليبيريا، أثيوبيا، مدغشقر، داهومي، مالي، السنغال، رواندا، النيجر، نيجيريا، سيراليون، تنزانيا، أوغندا، فولتا العليا، بالإضافة إلى الدول التي وقّعت وصدّقت على الميثاق بعد ذلك وهي: المغرب وتوجو، اللتان اعتبرتا من الدول الأصلية في المنظّمة.

بشرط أن تكون الدولة مستقلة، وأن تقع داخل القارة الأفريقية والجزر المجاورة، وموافقة الأغلبية المطلقة على الطلب.

واعتمدت المنظّمة أهدافاً هي التالية[1]:

1- تقوية وحدة وتضامن الدول الأفريقية.

2- تنسيق وتقوية التعاون فيما بينها.

3- الدفاع المشترك.

4- القضاء على الاستعمار.

5- دعم التعاون الدولي.

6- تنسيق سياسة الدول في مختلف الميادين.

أما المبادئ، فنوجزها بالمساواة في السيادة بين جميع الدول، عدم التدخّل في شؤونها الداخلية، احترام سيادتها وسلامة أراضيها، التسوية السلمية للمنازعات، إدانة أعمال الاغتيال والأنشطة التخريبية، تحرير الأقاليم من الاستعمار، وانتهاج سياسة عدم الانحياز[2].

د- منظّمة الدول الأميركية

كان للعوامل الجغرافية الأثر الكبير في ولادة منظّمة الدول الأميركية لمواجهة الاستعمار الإسباني والبرتغالي والبريطاني. ففي 16 كانون الثاني من العام 1948 عقد مؤتمر هافانا الذي وُقّع خلاله تنظيم الاتحاد الأميركي من قِبَل إحدى وعشرين دولة. وفي 3 آذار من العام 1948 عُقد في بوغوتا عاصمة كولومبيا المؤتمر الأميركي التاسع

(1) ميثاق منظّمة الوحدة الأفريقية، المادة 2.

(2) ميثاق منظّمة الوحدة الأفريقية، المادة 3.

بحضور إحدى وعشرين دولة أميركية وتقرّر خلاله تحويل الاتحاد إلى منظّمة الدول الأميركية. وفي 13 كانون الأول من العام 1951 أصبح ميثاقها نافذاً. أما حالياً، فبلغ عدد دولها 24 دولة[1].

وتهدف المنظّمة إلى تحقيق أكبر قدر من التقارب بين الأعضاء ضمن مبادئ احترام سيادة واستقلال الدول، واعتماد النظام الديمقراطي فيها، وفضّ النزاعات بالطرق السلمية، واعتماد العدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي، واعتبار كلّ اعتداء على دولة أميركية اعتداء على كل الدول، والتعاون الاقتصادي، واحترام حقوق الإنسان دون تمييز، واحترام القيم الثقافية للقارّة، ومراعاة حسن الجوار، وعدم التدخُّل في الشؤون الداخلية[2].

ثانياً: تراجع دور المنظّمات الدولية

قال الرئيس كنيدي خلال خطابٍ ألقاه إبان أزمة الكونغو في أوائل الستينات: «إنّ القوى العظمى لا تحتاج إلى

(1) تضمّ منظّمة الدول الأميركية حاليًّا 24 دولة، وهي سائر الدول الأميركية فيما عدا كندا التي قبلت مع مصر وإسبانيا وغانا والكيان الصهيوني كمراقبين دائمين في عام 1972، كما أنّ كوبا استُبعدت في عام 1962 بدعوى أن نظام الحكم فيها لا يتفق مع أهداف المنظّمة.
والدول الأعضاء هي: الولايات المتحدة الأميركية، البرازيل، الأرجنتين، شيلي، فنزويلا، بوليفيا، البيرو، السلفادور، نيكاراجوا، كوستاريكا، المكسيك، ترينيداد، بربادوس، جامايكا، باهاماس، كندا، كولومبيا، الدومينيك، الإكوادور، غواتيمالا، الهندوراس، بانامًا، باراغواي، الأوروغواي.

(2) ميثاق منظّمة الدول الأميركية، الفصل الثاني.

الأمم المتحدة، وإنّ أية محاولة لتدمير النظام الدولي هي ضربة موجَّهة مباشرة ضدّ استقلال وأمن كلّ أمة صغيرة»[1].

يعكس هذا القول الوضع الحالي للمنظّمات الدولية عامة وللأمم المتحدة بصورة خاصة. فهي تقوى وتصبح قراراتها نافذة وسريعة بقدر ما تخدم مصالح الدول الكبرى، وتضعف ويتراجع تأثيرها وتبقى قراراتها حبراً على ورق إذا ما اصطدمت بالمصالح نفسها. فالعالم اليوم، الذي خرج من نظام الرأسين ودخل في ظلٍّ نظام دولي جديد أُحادي المرجعية، يشكو من هيمنة الدول الكبرى، والغنية، والتي تنتظم حاليًا في منظمات إقليمية ضيّقة بهدف تشكيل قوة ضاغطة تفرض رأيها وتوجّهاتها، ليس فقط على الدول الأخرى، إنّما أيضاً على مقررات المنظّمات الدولية.

فالأمم المتحدة التي قامت على أيادي المنتصرين في الحرب العالمية الثانية لإنهاء الصراعات الكونية، والتي نجحت في منع حدوث حرب عالمية جديدة وفي مجالات أخرى[2]، لم تتمكّن حتى الآن من القيام بالمهمة التي أنشئت من أجلها. فانتهاء الحرب الباردة أنعش آمال المجتمع الدولي في هذه المؤسسة للنهوض بدور النواة التي سينطلق منها ما أسماه يومذاك الرئيس بوش بـ«النظام العالمي الجديد». إلا أنّ ذلك

(1) هشام حمدان، الأمم المتحدة: الدور والمستقبل، ندوة منتدى الفكر القومي، الديار، العدد 2106، الأحد 3 حزيران 1994، ص 22.

(2) انظر ملحق رقم 9. أهم إنجازات الأمم المتحدة..

لم يحدث، بل إنّ الرئيس كلينتون كان دائماً يفكّر في استغلال المنظّمة كدرع يتستّر وراءه المجتمع الدولي في حربه غير المعلنة على العالم الثالث. فبعد انهيار النجاحات الهشّة في هايتي وكوريا تعثّرت في البوسنة التي اعتبرت من أخطر الأزمات التي اعترضتها والتي بدأت بعدها بالتنازل عن مسؤولياتها لمصلحة حلف شمالي الأطلسي.

وتتحمّل الدول الكبرى مسؤولية مهمة في دعم المنظّمات الدولية، كلٌّ ضمن إطارها، في وقت تقبع دول العالم الثالث في وضع تنعكس عليه مقرّراتها سلباً أو إيجاباً. ويشهد عالمنا الحالي تقدّم مصالح الدول الخاصة، في ظلّ أحادية القرار، على المصلحة الدولية العامة، رغم ما في ذلك من خطر على الاستقرار الدولي، وربما على مستقبل البشرية المهدَّد دوماً بالحروب والآفات والأوبئة وويلات الطبيعة وأخطار التكنولوجيا على البيئة والإنسان.

سنعالج في هذه الدراسة المشكلات التي تؤثّر على كل منظّمة في فقرة خاصة بها. وسنقتصر في هذا الميدان على منظَّمتين: الأولى دولية، وهي الأمم المتحدة، والثانية إقليمية، وهي الجامعة العربية، نظراً لأهميتها.

* * *

أ- الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة

شكا الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي في مقال لجلة «لوس أنجلوس تايمز» من الكيل بمكيالين داخل المنظّمة وأنّ هناك صراعات «محظية» وأخرى «مظلومة» لجهة اهتمام المجتمع الدولي وتحرّك الرأي العام العالمي، في وقت تفرض صفته عليه مسؤولية المساواة بين معاناة الشعوب.

كتب غالي[1]:

«ليست الصراعات الأكثر دموية هي التي تحظى دائماً بالقدر الأكبر من الاهتمام. إنّها القوى العظمى التي تجذب تركيز وسائل الإعلام واهتمام الرأي العام الدولي. وقد أدّى ذلك في حالات عدة إلى تحريف، وإلى اختلال التوازن في رؤية المجتمع الدولي للأمور وفقاً لعلاقاتها الصحيحة أو أهميتها النسبية».

هذا القول، يُظهر مدى خطورة السيطرة على الأمم المتحدة وقراراتها بعد انتهاء الحرب الباردة والاستقطاب الثنائي على الساحة الدولية.

وفي الثاني من تشرين الثاني من العام 1997 أعلن

(1) بطرس غالي، مرافعة عن مسؤولية الأمم المتحدة، نقلاً، عن مجلة لوس أنجلوس تايمز، السفير، العدد 7172، الأربعاء 30 آب 1995، ص 7.

كبير المفتّشين في الأمم المتحدة، في مؤتمرٍ عقده، أنّ المنظّمة الدولية لا تخلو من أعمال الانحراف، وأن الخطة الجديدة الداعية إلى خفض النفقات وتحسين الأداء في العمل تتطلب التعاون والوعي والمراقبة.

فعلى سبيل المثال نذكر حالات الفشل الآتية في عمل الأمم المتحدة:

أ- بتاريخ 5 تشرين الثاني من العام 2005 أعلن «برنامج الأغذية العالمية» التابع للأمم المتحدة عن اختطاف سفينة محمّلة بالمواد الغذائية على الساحل الجنوبي للصومال، مؤكداً أن هذا العمل يشكل خطراً على حياة 640 ألف صومالي مهددين بالموت من جراء موجة الجفاف التي ضربت الصومال[1].

ب- فشلت الأمم المتحدة في تحقيق سلام دائم بين أثيوبيا وأريتريا، وأعرب الأمين العام السابق كوفي أنان في 5 تشرين الثاني من العام 2005 عن قلقه العميق من ارتفاع حدّة التوتّر بين البلدين الذي أدى إلى تحرّكات عسكرية بينهما[2]. وأكّد وكيل الأمين العام ورئيس إدارة الأمم المتحدة لشؤون حفظ السلام جين ماري غيينو في تصريحٍ له في تشرين الثاني من العام 2005 أن «الأمم المتحدة لن تستعيض عن دورها في تحقيق السلام بين البلدين، والذي تمخّض عن اتفاقية سلام أنهت عامين في الحرب وأفلحت في ترسيم الحدود بينهما»[3].

---

(1) وكالة رويترز، 5 تشرين الثاني 2005.

(2) صدى البلد، العدد 661، الأحد في 6 تشرين الثاني 2005، ص 12.

(3) المرجع نفسه.

ج- في أوائل شهر تشرين الثاني من العام 2005 أعرب بيان مجلس الأمن عن قلقه الشديد حيال العقبات والتحديات المتواصلة التي تحول دون الارتقاء بوضع النساء في بعض المجتمعات والناتجة عن ظواهر العنف ضدهنّ[1].

د- فشل مجلس الأمن في حل قضيتي أفغانستان والعراق سلمياً. كما أن جهوده ما زالت تراوح مكانها في حل قضايا التسلح النووي لا سيما في كوريا الشمالية وإيران.

علاوة على ذلك، وبينما احتفلت الأمم المتحدة بيوبيلها الذهبي في الأسبوع الأخير من حزيران 1995، وفي وقتٍ كانت ما تزال محطّ آمال الأمم والشعوب، تراوحت ردود الفعل على دورها بين الأمل والخيبة، مع ترجيح للخيبة، نظراً لأنه، ورغم التعويل على المنظّمة تعويلاً تامًا ومطلقاً، ظلّت مقيّدة اليدين بوسائل متواضعة ماديًا ومعنويًا. وهذه الوسائل التي تعوّل عليها الأمم المتحدة بقيت في ميثاقها دون نصٍّ متفق عليه. فوضع قوّات عسكرية بتصرّف المنظّمة الدولية لم يفاوَض عليه، وهيئة الأركان، التي نصّت الشرعة على قيامها بإزاء مجلس الأمن، لم تكتمل في يوم من الأيام. أمّا قوات حفظ السلام والفصل بين المتحاربين فلا نصّ عليها في الشرعة.

بالفعل، وعند إنشاء الأمم المتحدة، وإبرام ميثاقها، لم يكن النظام

(1) المرجع السابق.

العالمي قد استقرّ بعد رغم توصّل الحلفاء إلى إيقاع هزيمة بدول المحور وفرض شروطهم. فالعالم الحالي لم يكن عام 1945 قد أخذ شكل الاستقطاب الثنائي الذي عرفه في الستينات، كما أنّ التفاعلات الدولية كانت ما تزال حينذاك في قمة التغيير في مناطق عديدة من العالم. كلّ ذلك قد أدّى إلى غياب نصوص أساسية عن ميثاق الأمم المتحدة يدفع حاليًا العالم ثمنه من أمنه وسلامه.

ومن الصعوبات التي اعترضت طريق الأمم المتحدة ومنعتها من التصدّي للأزمات الدولية الحالية أنّ ميثاقها يمنعها من التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، رغم أنّ غالبية المنازعات الإقليمية الحاليّة هي داخلية أو أهلية[1]. وهذا ما يدفع المنظّمة إلى التغاضي عن أزمات مثل أزمات لبنان وأنغولا وأثيوبيا ونيكاراغوا وإيران والعراق وتركيا وفلسطين ورومانيا ورواندا وبوروندي وغيرها، فتحلّ محلّها منظّمات دولية متخصّصة.

هذا التراجع في تأثير الأمم المتحدة لا يعني بتاتاً تراجعها عن معالجة المشكلات الدولية من خلال قمم تعقدها، خاصة في مواضيع التنمية الاجتماعية والاقتصاد العالمي والتزايد

(1) ميثاق الأمم المتحدة، المادة الثانية، الفقرة السابعة، وتنصّ على ما حرفيّته: «ليس في هذا الميثاق ما يسوّغ للأمم المتّحدة أن تتدخّل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما».

السكاني ومشاكل البيئة والفساد والمخدّرات والعنف المتزايد وغيرها. فعلى سبيل المثال عقد المؤتمر السابع للأمم المتحدة حول الجريمة والإرهاب في القاهرة، وقد استمرّ 11 يوماً، وتبنّى عشرة قرارات، وطالبت الأمانة العامة في ختام الاجتماعات بـ«جرائم أقلّ وعدالة أكثر وأمن للمجتمع يترجم المقررات إلى واقع محسوس»(1).

ورغم أنّ عدد الأعضاء في الأمم المتحدة ارتفع من 51 إلى 185 عضواً، فإنّها لم تستطع الاستقلال عن سياسات الدول الأعضاء ومصالحها وتكتّلاتها، بل بقيت أسيرة هذه المصالح والتكتّلات ومسرحاً للمنازعات ومنبراً لها. وفي الحالات القليلة التي تمكّنت من التصدّي بنجاح للأزمات الدولية، مشكّلة قوة ردع دولية، كان سند قرار النجاح رغبة دولة عظمى. ونذكر من هذه النجاحات(2):

* إنشاء قوّة التدخّل في كوريا عام 1950، التي صدّت كيم إيل سونغ إلى شمال خطّ العرض 38، جاء بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأميركية.

* إقامة التحالف الدولي المناهض لعدوان العراق على الكويت في صيف 1990 نُفِّذ إثر رغبة الولايات المتحدة وبعض الحلفاء الأوروبيين.

* تصدّي حلفاء شمال الأطلسي لقوة صرب البوسنة، التي كانت تهدّد ميزان القوى

(1) Le Figaro, No 15829, Mardi 12/7/95, p.8.

(2) انظر ملحق رقم 9. أهم إنجازات الأمم المتحدة.

في البوسنة خلال صيف 1995، نُفّذ أيضاً بإيعاز غربي واضح في وقتٍ كانت روسيا ما تزال تعاني أزماتها الداخلية، لا سيما في الشيشان.

* نشر قوة دولية مختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور لإنهاء أعمال العنف. فقد أعلن مندوب جنوب أفريقيا في الأمم المتحدة دوميسانو كومالو، إثر اجتماعه مع الرئيس السوداني عمر البشير في الخرطوم في السابع عشر من حزيران من العام 2007، أن «السودان وافق بلا شروط على نشر القوة المختلطة»[1].

وكان النزاع في دارفور قد بدأ في العام 2003 وقتل، حتى حزيران من العام 2007، 200 ألف شخص بسبب الحرب وعواقبها، كما نزح أكثر من مليونين آخرين وفق تقديرات المنظّمات الدولية المتخصصة.

* نجاح الأمم المتحدة في تعزيز القوات الدولية في جنوب لبنان (اليونيفيل) والتي اعتمدت منذ آذار 1978 وآب 206 إلى القرارين الدوليين 425 و426. ومع صدور القرار 1701 عن مجلس الأمن نصت الفقرتان 11 و12 منه على أن عديد القوّة الدولية سيرتفع إلى خمسة عشر ألف رجل وستكون لها المهام الآتية[2]:

- رصد وقف الأعمال القتالية.

(1) وكالات الأنباء العالمية، الخرطوم، 17 حزيران 2007.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، 26 آب 2006.

- مرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية أثناء انتشارها في جميع أرجاء الجنوب، بما في ذلك على طول الخط الأزرق، وأثناء سحب إسرائيل لقواتها المسلحة من لبنان.

- تنسيق أنشطتها مع حكومة لبنان وحكومة إسرائيل.

- تقديم مساعدتها لكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين والعودة الطوعية والآمنة للمشردين.

- مساعدة القوات المسلحة اللبنانية في اتخاذ خطوات ترمي إلى إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات وأسلحة، بخلاف ما يخص حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

- مساعدة حكومة لبنان، بناء على طلبه، في تأمين حدود لبنان وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها.

إنما، ورغم النجاحات القليلة المذكورة أعلاه، سجّلت الأمم المتحدة سلسلة من أعمال الفشل والتراجع عن الدور العالمي، نذكر البعض منها، على سبيل المثال:

1- الأزمة اليوغوسلافية

ظهر جليًّا أن الدور المسند إلى الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة أدّى إلى ظهورها بمظهر العاجز، وبالتالي إلى إذلالها. فسياستها ظهرت فاشلة في البلقان ولم يُسجَّل أي ارتياح دولي لتصرفاتها رغم تعرّض جنودها يوميًّا للمضايقات وللاحتجاز.

لقد اتّهم وزير الخارجية

الروسي الأمم المتحدة ومجموعة الاتّصال حول البوسنة بعدم احترام التزاماتها حيال يوغوسلافيا، وخاصة صربيا ومونتينغرو[1]. وشدّدت روسيا، ضمن مجموعة الاتصال، على رفع العقوبات المفروضة على البلاد منذ 1992.

في هذا الوقت، رفض صرب البوسنة خطة السلام التي نصّت على منح 51% من أراضي البوسنة إلى الاتحاد الكرواتي- المسلم و49% لهم رغم سيطرتهم الفعلية على 70% منها.

من جهته، حذّر الرئيس كلينتون من أن تكون أيام الأمم المتحدة في البوسنة قد أصبحت معدودة إذا لم تستطع استعادة هيبتها التي خسرتها إثر استيلاء الصرب على سريبرينيتشا، مشدّداً على وجوب انسحابهم من المدينة.

في المقابل، طالب الرئيس الفرنسي جاك شيراك بعملية عسكرية محدودة تضع حدًّا لاعتداءات الصرب على الملاذات الآمنة في البوسنة مهدّداً بسحب جنوده المشاركين في القوات الدولية.

وكان قد سبق ذلك توغّل صربي في جيب سريبرينيتشا واحتجاز 30 جنديًّا دوليًّا كانوا يتمركزون في 4 مراكز مراقبة تابعة للكتيبة الهولندية، فيما اكتفت الأمم المتحدة بإرسال طائرات الحلف الأطلسي للتحليق فوق المنطقة دون منحها الإذن بالتدخّل. وهذا ما

(1) الديار، العدد 2343، الأربعاء 1/ 3/ 1995، ص 15.

دفع بمجلة لوبوان الفرنسية لعنونة مقالها كما يلي:

«الأمم المتحدة تثير السخرة في سريبرينيتشا»[1].

وشعر عناصر الحماية الدولية بالمرارة أيضاً من جرّاء هذا التعدّي عليهم دون قيام المنظّمة التي يعملون لمصلحتها بالردّ أو بحمايتهم[2]. لكن هذا الفشل دفع إلى إنشاء قوّة للتدخّل السريع مهمتها حماية الجنود الدوليين من أيّ تهديد. وأكّد الموفد إلى يوغوسلافيا السابقة أكاشي أنّ هذه القوّة ستعمل وفق نظام مهمّات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

من جهته، شكّك أحد ضبّاط عناصر الحماية الدولية بفاعلية هذه الحماية إذ صرّح بأنّ «فاعليّتنا تبقى مشكوكاً بها طالما أنّ قرارات الأمم المتحدة في البوسنة لم تفرض بالقوة، مهما كان الاسم الذي يُعطى لقوّتنا: الحماية أو التدخّل السريع أو الحلف الأطلسي»[3].

أمّا رئيس وزراء البوسنة Haris Silajdzic فقد أكّد من جهته أنّه «إذا لم تحزم الشرعية الدولية أمرها وتوقف الحرب في البوسنة، فسنكون مضطرّين لإيقافها بوسائلنا الخاصة»[4].

هذا، رغم بطولات

---

(1) رويترز في 9/ 7/ 1995؛ Le Point, N° 1191, 15 Juillet 1995, p.14.

(2) Rémy OURDAN, L'abandon des Consignes de la fermeté sème le trouble parmi les soldats de l'ONU, Le Monde, sélection hebdomadaire, N° 2432, Lundi 15 Juin 1995, p.2.

(3) OURDAN, op. cit., p.2.

(4) Le Point, N° 1175, 25 Mars 1995, p. 18.

عناصر قوة الحماية حول ساراييفو، ولا سيّما القوة الفرنسية، التي صرّح أحد ضبّاط الفوج الثاني من الفرقة الأجنبية التابع لها Sylvain Clautiaux بما يلي:

«لقد برهنّا مرّات عدّة أنّ بإمكاننا تهدئة الحالة الصعبة. ويُعتبر انسحابنا فشلاً للهمة التي كُلِّفنا بها، لكنّنا سننفّذ الأوامر إذا طُلب منّا الانسحاب»(1).

إنّما، ورغم معنويّات عناصر الفرقة الأجنبية الفرنسية المرتفعة، تمّ سحب القوة من ساراييفو.

ولم يكتفِ الصربيّون بهذا الإذلال، إنّما اتّخذوا من عناصر الحماية رهائن بشرية لحماية مراكزهم من قصف الطيران الأطلسي، مكملين بذلك رحلة الاستهانة بالأمم المتحدة، ممّا دفع بريمي أوردان إلى الكتابة تحت عنوان: «جنود الأمم المتحدة يحقّرون يوميًّا» ما يلي:

«Chaque jour, des soldats de l'ONU sont desarmés et emmenés de force dans les montagnes pour rejoinder les«boucliers humains» sur les sites militaires serbes. Ils étaient ainsi, Mardi 30 Mai 1995, près de 400 à être détenus par les serbes»(2).

وأخيراً، قرّر الجبّار الأميركي أن يأخذ مكان الأمم المتحدة في حلّ قضية البوسنة

(1) Philippe DEPREZ, les casques bleus ne croient pas au départ, Le Figaro, No 15759, Mercredi 19/4/95, p.3.

(2) Rémy OURDAN, Monde international, No 2430, Jeudi 1/6/1995, p.2.

فأكّد الرئيس كلينتون أواخر آب 1996 في بيرل هاربر أنّه «ليس للصرب أيّ مكسب، بل على العكس لهم كل الخسارة، إذا تابعوا مهاجمة ساراييفو»، رغم انتقادات الصحافة الفرنسية والروسية والصربية لهذا التصريح[1].

لكن هذا القرار الجديد مكّن الأمم المتحدة من استخدام القدرة العسكرية الأطلسية لضرب الصرب. كما عادت مدفعية قوة الردّ السريع إلى قصف مراكز المدفعية الصربية بعنف لإجبارهم على فكّ الطوق العسكري عن مدينة ساراييفو، وهذا ما حصل بالفعل.

وفي هذا العرض، نعود للتأكيد على هيمنة القوى العظمى على الأمم المتحدة التي لا يمكن حاليًّا اعتبارها مستقلة تماماً في قراراتها عنها.

إنّ فشل الأمم المتحدة في البوسنة دفع الصحافي Zlatko Dizdarevic إلى الكتابة بمرارة في إحدى الصحف الحرّة في البوسنة، وتحت عنوان: «إقصاء الأمم المتحدة»، ما يلي[2]:

«طوال السنوات الثلاث التي دامت فيها الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك، جهّزت الأمم المتحّدة نفسها بجدول أعمال جذّاب وعجيب يقضي بأن لا تعمل شيئاً».

---

(1) Stéphane MARCHAND, Nul victoire pour Clinton, Le Figaro, No 15875, 2 et 3, Septembre 1995, p. C5.

(2) Zlatko DIZDAREVIC, J'accuse l'ONU, dans Calmann- Lévy, p. 207.

كما دفع هذا الفشل أحد الضباط الفرنسيين إلى الشكوى من أنّ عناصر القوّة الدولية تُركت تحت رحمة المتحاربين في البوسنة، رهائن، دون وسائل الدفاع عن النفس، وحتى دون إدارة منظّمة[1].

هذه الشهادات تؤكّد أنّ الأمم المتّحدة ليست جاهزة للرد على تحديات القرن الحادي والعشرين.

2- الأزمة الصومالية

في الصومال، لم يعطِ عمل الأمم المتّحدة النتائج المرجوّة، رغم نشر حوالى 30 ألف عنصر ورغم خسائر بالأرواح بلغت 134 عنصراً، ومصاريف بلغت حوالى خمسة مليارات دولار أميركي[2]. وهذا ما جعل المراقبين يتساءلون عن مدى الحاجة إلى هذه المنظّمة التي تتابع أعمال فشل مهمّات قوّاتها في العالم، لا سيّما بعد انتهاء الاستقطاب الثنائي العالمي وسيطرة النظام الأوحد الذي يفرض رأياً واحداً، والذي نشل القوات الدولية من مستنقع الصومال بتدخّل أميركي، وإطلاق عملية «الدرع الموحّد» لتغطية عملية «يونيصوم 12».

وقد ترك انسحاب القوات الدولية الصومال أمام مصير قاتم عاد بنهايته الجنرال عيديد، الذي تحدّى قوّات

(1) Commandant FRANCHET, Casque bleu pour rien, dans lattés, p. 139.

(2) Christian HOCHE, ONU: Mission impossible, l'Express No 2279, 16 Mars 1995, p. 26.

الأمم المتّحدة وهاجمها وأوقع العديد من القتلى في صفوفها، للسيطرة التامة على مقدرات البلاد.

وهكذا تكون العملية الدولية في الصومال، قد أعطت مفعولاً عكسيًّا للغاية التي نُفِّذت من أجلها.

لقد حيّا شعب الصومال تدخّل الأمم المتّحدة عام 1992 واعتبر أنّه سينهي أزمته وسيفرض سيطرة القانون الدولي وحقوق الإنسان على أرضه، وذلك لأنّ هذا التدخّل أخذ اسماً تصويريًّا: «إعادة الأمل». إنّما، وبعد أشهر قليلة، ظهر أنّه لن ينهي أيّة أزمة ولن يعيد أيّ نظام. فقد تحدّى الأمم المتّحدة أحد سادة الحرب الصومالية، الجنرال عيديد، ممّا أدّى إلى صدام بينهما ذهب ضحيّته في 3 تشرين الأول 1993 ثمانية عشر عنصراً من مشاة البحرية، وجُرح 77 آخرون، في كمين نصبه أنصار عيديد. هذه الحادثة دفعت بالرأي العام الأميركي إلى التساؤل[1]:

«هل ما زال القرن الأفريقي موقعاً استراتيجيًّا في نظر القوّة العظمى التي تشكّلها الولايات المتحدة؟».

وكذلك دفعت الأمين العام للمنظّمة بطرس غالي إلى التصريح بتشاؤم أنّ «الأمم المتّحدة ليس لديها الإمكانات، وأنّ أعضاءها لا يريدون تنفيذ عمليات حفظ الأمن في الصومال»[2].

(1) HOCHE, Op. cit. p. 26.

(2) السفير، العدد 7023، الأربعاء 1/ 3/ 1995، ص 11.

ومنذ بداية العام 1993، بدأت القوة الفرنسية، وعددها 2000 عنصر، بالانسحاب. وتبعتها الوحدات الأميركية، فلم يبقَ سوى القوات الباكستانية والكويتية التي عجزت عن تأدية المهمة الصعبة في وجه جنرال مقاوم وعنيد.

لقد غادر المبعوث الخاص للأمم المتّحدة فيكتور غبيهو وقائد القوّة الدولية أبو سماح مقاديشو أواخر شباط 1995، فبدأت العملية الأميركية «الدرع الموحّد» التي نشرت خلالها واشنطن 2300 جندي من مشاة البحرية في ميناء العاصمة ومطارها تمهيداً لسحب القوة الدولية. وتُرك الصومال لمصيره[1]، وعاد ليجد نفسه معرّضاً مرّة أخرى للنهب والقتل والعنف.

وهكذا، أعطت عملية الأمم المتّحدة في الصومال نتيجة معاكسة تماماً. فقد سيطر الجنرال عيديد سيطرة تامة ووقّع مرسوماً من 8 نقاط دعا فيه مؤيّديه إلى سحق الفصائل العدوّة سحقاً سياسيًّا وعسكريًّا.

3- أزمات أخرى

أزمات أخرى عصفت بالعالم ووقف مجلس الأمن أمامها عاجزاً، ما سمح بالتساؤل: هل إنّ الحاجة إلى الأمم المتّحدة ما زالت كما كانت؟ أم أنّ العالم الحالي بحاجة لتنظيم أكثر فاعلية وتأثيراً في حلّ مشاكله؟

قبل الجواب عن هذا

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، الأربعاء 6 أيلول 1995.

التساؤل نذكر بعضاً من هذه الأزمات:

أ- الإرهاب

حرصت الأمم المتّحدة على الإبقاء على قائمة الدول التي تشجّع الإرهاب، كما دعت إلى نبذ الإرهاب والقرصنة الجوية والبحرية والعدوان على الأبرياء وعلى حقوق الإنسان. وصدرت عن مجلس الأمن قرارات عدّة ندّدت بأنواع الإرهاب جميعها ودعت إلى الإقلاع عنها، وأبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام 1966، والمعاهدة الدولية ضدّ احتجاز الرهائن لعام 1980، واتفاقية مناهضة التعذيب الصادرة عام 1985.

وصدرت قرارات أخرى تدين تدخّل بعض الدول في شؤون الدول الأخرى. لكن اعتماد هذا النوع من القرارات لم يعمَّم، بل شذّ مجلس الأمن عن قاعدته لا سيّما في:

* قرارات انحيازية جاءت لتغطية تدخّل دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن بأمور الدول الصغرى. ففي تموز من العام 1994 صدر قرار تمركز بموجبه 3000 رجل من قوّات حفظ السلام الروسية داخل جمهورية جورجيا. وفي 22 حزيران من العام 1994 صدر قرار يجيز التدخّل الفرنسي في رواندا (قرار رقم 929). وفي تموز من العام 1994 سمح قرار باستخدام قوة دولية للإطاحة بالنظام العسكري في هايتي.

هذه القرارات الثلاثة لم تلتزم الشروط القانونية التي أوردها ميثاق الأمم المتّحدة للتدخّل من خلال إجراءات الأمن الجماعي في حالة تهديد السلام.

والملاحظ أنّ المجلس يستعمل معايير مزدوجة في وصف العمل أو الجرم الذي ترتكبه دولة ما وفي تحديد العقاب اللازم لها. وتتمثّل هذه المعايير أيضاً في ملاحقة تطبيق القرار بين دولة وأخرى وبين حالة وأخرى، الأمر الذي يخالف أيضاً أحكام القانون الدولي الذي يبشّر بمبدأ المساواة في المعاملة.

لقد شدّد الأمين العام للأمم المتّحدة، في تقريرٍ رفعه في بداية عام 1995، على التناقض الذي يحصل في تشديد العقوبات دون التفريق بين الحاكم الذي يرتكب أعمال الإرهاب وبين الشعب الذي ينبغي أن تمدَّ له يد المساعدة الإنمائية. فبالرغم من أنّها لا تحاسب المسؤول عن إجرامه، تصرّ على إبقاء الشعب على حرمانه[1].

ويمكننا الملاحظة أنه، ورغم جهود الأمم المتّحدة، ما زالت الأعمال الإرهابية تسجل في العالم، من تدمير برجي التجارة العالمية عام 2001، إلى اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في بيروت، فأعمال التفجير الإرهابية في لبنان، إلى نشر الرعب في شوارع المدن الإسبانية من قبل العصابات اللاتينية التي راحت تلعب دوراً مماثلاً للدور الذي لعبته نظيراتها في الولايات المتحدة[2]، كلها مظاهر إرهابية فشلت الأمم المتّحدة والعالم الغربي في معالجتها.

---

(1) شفيق المصري، مجلس الأمن وقراراته، الحياة، العدد 11706، الجمعة 10 آذار 1995، ص 19.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، مدريد، 5 تشرين الثاني 2005.

ب- حقوق الإنسان والحريات الأساسية

من أبرز المهام التي اضطلعت بها الأمم المتّحدة، لا سيّما حاليًّا، مهمة الدفاع عن حقوق الإنسان، خاصة في الدول ذات القيادات التوتاليتارية والديكتاتورية، والبلدان الاشتراكية، ودول العالم الثالث. لكن هذه المهمة لم تواكب دائماً بروح التجرّد والمساواة في المعاملة بين جميع المعنيِّين، لا بل رافقها نوعان من التعامل:

* التشدّد مع بعض الدول غير المدعومة في مجلس الأمن.

* التساهل وغضّ النظر عن دول أخرى مدعومة، وخاصة الدول الفاعلة في المجلس.

علاوة على ذلك، تعتمد الأمم المتّحدة، في هذا المجال، معايير خاصة للحكم في حقوق الإنسان مستمدّة من الأنظمة الغربية المتحكّمة بالمنظّمة. وهي لذلك لا تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الخاصة للدول موضوع الإدانة ولا ظروفها الداخلية ولا التوازنات داخل مجتمعها.

فعلى سبيل المثال، وبتاريخ 8 آذار من العام 1995، تجنّبت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتّحدة إدانة الصين لانتهاكات الحريّات الأساسية فيها، في حين صادقت على 3 قرارات تدين كلاً من إيران وكوبا والعراق لانتهاكاتها الكبيرة لحقوق الإنسان، وذلك رغم تقديم 21 بلداً اقتراحاً يشير إلى التعذيب والإعدامات التعسُّفية وعدم التسامح الديني والإخفاء

القسري في الصين[1].

من جهة أخرى، لم يلحظ تقرير الأمم المتحدة رقم 1325 القاضي بحماية ضحايا الحرب من النساء، أي صيغة تشجب سوء التصرفات الجنسية المرتكبة بواسطة قوات حفظ السلام تجاه النساء في مناطق الحروب[2].

والملاحظ أنّه، حتى المشاريع التي تُقدَّم بقصد الإدانة، إنّما هي موجّهة ضد الدول المعارضة للشرعية الدولية المتمثّلة بالنظام الأوحد وبهيمنة الدول الغربية الأوروبية والأميركية على المنظّمة.

ج- متابعة تنفيذ القرارات

مشكلة أخرى اعترضت، وما تزال، مسيرة الأمم المتحّدة، تتمثّل بالسؤال عن أنّ ثمة قوانين وقرارات دولية لم تعرف طريقها إلى التنفيذ في ظلّ السياسة الدولية الحالية. فمن يتابع تنفيذ هذه القرارات؟

فعلى سبيل المثال، ومنذ عام 1968، صدرت مجموعة قرارات عن مجلس الأمن، عقب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، تدعو للانسحاب منها دون أن تأخذ طريقها إلى التنفيذ[3]. وهذه

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، 8 آذار 1995.

(2) صدى البلد، العدد 661، الأحد 6 تشرين الثاني 2005، ص 10.

(3) هذه القرارات هي ذوات الأرقام 252 بتاريخ 11/ 5/ 68، و267 بتاريخ 3/ 7/ 69، و268 بتاريخ 25/ 9/ 71 و446 بتاريخ 22/ 3/ 79، و452 بتاريخ 20/ 7/ 79، و465 بتاريخ 1/ 3/ 80، و476 بتاريخ 30/ 6/ 1980.

القرارات لا تسقط بفعل قوّة الاحتلال ولا بتأثير المتغيِّرات الدولية والإقليمية. رغم ذلك، يمكن ملاحظة إمعان إسرائيل في تجاهل هذه القرارات الدولية نتيجة اختلال موازين القوى الدولية لمصلحتها.

علاوة على ذلك، بدت أحياناً الأمم المتّحدة متناقضة مع نفسها، وبدا القانون الدولي مجرّد مثاليات صعبة التحقيق، وظهرت إسرائيل بمظهر الرافض للشرعية الدولية. وهذا ما قد يضع مصير الأمم المتّحدة كمنظّمة دولية على المحكّ، إذا لم يكن هناك سلطة وقوّة تتابعان تنفيذ مقرّراتها.

لقد سجّل تاريخ الأمم المتّحدة المعاصر عدم تنفيذ القرارات الدولية ما لم تكن مدعومة بقرار أميركي فاعل، رغم اعتماد واشنطن مبادئ ثلاثة للتعامل مع المنظّمة وهي[1]:

* عدم التدخّل إذا لم يكن هناك مصلحة أميركية.

* عدم وضع قوات أميركية تحت القيادة الدولية.

* اقتصار المهمّات على هدف محدّد بدقّة وقصير الأمد.

وحاليًّا، تجدر الملاحظة أنّ القرارات المدعومة من القوى الدولية الفاعلة تأخذ طريقها إلى التنفيذ نظراً لتأثير هذه القوى في القرار الدولي، كما جرى في العراق وهايتي والصومال والبوسنة. أمّا القرارات التي لا تجد لها دعماً من الدول الفاعلة، فإنّها

(1) Jean- François DENIAU, les Nations désunies, l'Express, No 2279, 16 Mars 1995, p. 27.

تبقى حبراً على ورق وتنتظر التنفيذ سنوات وسنوات.

ومن أسباب عدم تنفيذ قرارات المنظّمة الدولية عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول المعنية. ففي هذا المجال، طالب العراق في منتصف شهر أيلول من العام 1997 الأمم المتحّدة بالوفاء بتعهّداتها الإنسانية تجاه الشعب العراقي، وأعرب عن أسفه لبطء المصادقة على العقود العراقية لشراء المواد الغذائية والأدوية. وكان مجلس الأمن قد أصدر بتاريخ 12 أيلول 1997 القرار رقم 1192 الذي يسمح للعراق بتصدير نفط قيمته 400 ألف دولار، ضمن قرار «النفط مقابل الغذاء» الذي سمح للعراق بتصدير نفط بقيمة ملياري دولار كل ستة أشهر.

د- البيروقراطية

شهدت الأمم المتحّدة منذ تأسيسها نموًّا هائلاً في البنية التركيبية وعدد الفروع والأعضاء وحجم النشاطات. وأصبحت عملاقة توظّف ما يُقارب 50 ألف شخص بموازنة تبلغ 15 مليار دولار يصرف حوالى 70% منها على البيروقراطية الإدارية، فيما يخصّص 30% فقط لمشاريع المنظّمة في أنحاء العالم[1].

وتهدر البيروقراطية الكبيرة والمتنامية مئات الملايين من الدولارات سنويًّا على الاجتماعات وتأمين المسكن الفاخر والسفر والفنادق

(1) نجاح كاظم، الأمم المتحدة بين نارين: تفاقم الوضع الداخلي وزيادة الضغط الخارجي، الحياة، العدد 11935، الخميس 26/ 10/ 1995، ص 18.

وغيرها. ويترافق ذلك مع تراجع بعض الدول عن تأمين مستحقات المنظّمة المالية.

يضاف إلى ذلك انعكاس سوء إدارة الموظّفين العاملين مما يتسبّب أحياناً في ضياع الأموال والموارد نتيجة الاختلاس والرشوة والفساد، كما حصل في الصومال إذ نقلت الصحافة العالمية خبر اختفاء ملايين الدولارات في مركز المنظّمة هناك. وتُضاف أيضاً مظاهر الصراع الشديد بين الخبراء الاستشاريين من جهة، والموظّفين الإداريين من جهة أخرى. كلّ ذلك ينعكس سلباً على أوضاع المؤسسة الدولية وفاعليتها.

هـ- إخفاقات أخرى

علاوة على هزيمتي الأمم المتحّدة في الصومال والبوسنة، سُجّلت إخفاقات أخرى نذكر بعضها(1):

* العجز عن وقف الحرب الأهلية في أفغانستان، وانهيار سيراليون، وليبريا، والقمع الأندونيسي لأهالي تيمور الشرقية، والمحاولة الروسية لسحق تمرّد الشيشان.

* العجز عن تسليم العبء عنها لإحدى القوى في أنغولا وبوروندي حيث عادت المجتمعات فيها إلى المذابح والحروب الأهلية.

* فشل المنظّمة الدولية في منع الإطاحة بالحكومة الكونغولية المنتخبة ديمقراطيًّا من خلال انقلاب ساسو نجوسو في تشرين الأول 1997.

(1) جريدة القبس الكويتية، العدد 8025، الأربعاء 25 تشرين الأول 1995، ص 24.

* أخذ دورها من قِبَل العديد من المنظّمات التي تقوم حاليًا بعمليات الإغاثة والإسعاف وحماية البيئة، وحتى السلام.

* عدم النجاح في مساعدة أجزاء واسعة من أفريقيا هي بحاجة إلى إعادة بناء أجهزتها الحكومية حتى تتمكّن من احتواء أزماتها.

* فشل المنظّمة في تحقيق سلام دائم بين أثيوبيا وأريتريا[1].

* فشلها في حل قضيتي أفغانستان والعراق سلميًا، الأمر الذي أدّى إلى اجتياحهما من قِبَل قوّات تحالف دولي.

* فشلها في حماية ضحايا الحروب من النساء[2].

* الأزمة المالية التي أدّت إلى إضعاف الموارد الماديّة للمنظّمة من خلال عدم تسديد مخصّصات الدول في ميزانيتها.

وتحتلّ الولايات المتحدة المرتبة الأولى في هذا المجال إذ تبلغ حصّتها نسبة 40% من المخصّصات الإجمالية؛ فبلغت 1,5 مليار دولار في آب 1994.

وقد عرض الأمين العام السابق كوفي أنان في تموز من العام 1997 سلسلة إجراءات لتخفيف الإنفاق والعبء البيروقراطي، لكن غالبية الدول الأعضاء عارضت هذا الاقتراح.

وفي أيلول من العام 1997 تعهّد الرئيس كلينتون

(1) إعلان الأمين العام كوفي أنان في 5 تشرين الثاني 2005.

(2) في سنة 2005 شدّد مجلس الأمن على أهمية الإسراع بتنفيذ حماية صارمة للنساء في مناطق الصراعات.

بتسديد أكثر من 900 مليون دولار، لكنّ الكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون اشترط أن تقوم المنظّمة باقتطاعات كبيرة من ميزانيتها وفي عدد موظّفيها للموافقة على هذا التعهّد[1].

وترفض الولايات المتّحدة علناً تقديم التمويل لوحدات عسكرية لا تشترك فيها أو لا تقودها مباشرة. كما تشدّد الصحافة الأميركية على فضائح الفساد واختلاس الأموال في ميادين العمل الإداري، ولا سيما لدى موظّفي العالم الثالث.

و- خلاصة فرعية عن الأمم المتحدة

وهكذا، وبعد مرور الذكرى الخمسين لتأسيسها، لا تبدو منظّمة الأمم المتّحدة في أفضل أوقاتها. فبعد أن مرّت بفترة قوّة عامي 91- 92 إثر انتهاء الحرب الباردة وتغطية حربَي الخليج وكمبوديا، شكّلت أزمة الصومال بداية الضربات الكبرى لها. وتقرّر الفشل الكامل في البوسنة وسط تساؤلات، لا سيما في العالم الثالث، عن قدرتها على لعب دور في الأزمات المستقبلية التي تهدّد الأمن والسلم الدوليّين.

إنّ تفاقم الوضع الداخلي وزيادة آثار الضغط الخارجي على الأمم المتّحدة من قِبل الدول الغنية والصناعية، فضلاً عن التغييرات الحاصلة في العالم والتي حوّلته من عالم مستقر نسبيًّا متمثّل في نظام ثنائي القطب إلى عالم يسوده عدم استقرار وتهيمن عليه فئة

(1) وكالة رويتر، 26 تشرين الأول 1997. وكالة الصحافة الفرنسية، الاثنين 15/ 9/ 1997؛ The Economist, 20 Octobre 1995.

واحدة من الدول تستعمل المنظّمة مطيّة لمصالحها؛ كلّ ذلك يدفع إلى الاعتقاد أنّ فكرة لعب المنظّمة دور «شرطي العالم» لا يمكن أن تستمرّ رغم ما فيها من منافع للقوّة العظمى الوحيدة في العالم.

وهذا ما يدفع للتساؤل:

«هل سيكون أمام الأمم المتحّدة فرصة للحياة خمسين عاماً أخرى؟».

للجواب عن هذا التساؤل، نعود لمداخلة الأمين العام الأسبق للمنظّمة بطرس غالي خلال الاحتفال بيوبيلها الذهبي والذي ربط مستقبلها بالعلاقة مع الجبّار الأميركي. وقد روّج غالي لفكرة تحويل المنظّمة إلى ما يشبه «وزارة خارجية» لخدمة الأهداف المشتركة بينها وبين الولايات المتحدة[1].

لكننا نرى أنّ رهن مستقبل الأمم المتحّدة بدعم واشنطن يُظهر هشاشة وضعها الحالي وتراجع تأثيرها الدولي إذا كانت غير مدعومة من قوّة تفعّل قراراتها. إنّ هذا الرهن يخدم المصالح المشتركة للقوّتين دون شكّ. لكن، ماذا إذا تعارضت مصالحهما؟

إنّ تجربة الأعوام الخمسين الماضية تُظهر أنّ الهدف النبيل المتجسّد بالحفاظ على السلام العالمي ليس حاليًا أقرب إلى التحقيق ممّا كان عليه يوم التوقيع على ميثاق الأمم المتّحدة في سان فرنسيسكو منذ نيفٍ وخمسين عاماً.

---

(1) فؤاد حطيط، الأمم المتّحدة تحتفل بيوبيلها الذهبي، السفير، العدد 7716، الاثنين 26 حزيران 1995، ص 14.

إنّ النظام العالمي الأوحد يضع المنظّمة حاليًّا أمام أحد خيارين، إما الانحسار وإما التماشي مع مفاهيمه. فالولايات المتحدة ستبقى دولة عظمى بوجود الأمم المتحّدة أو بغيابها، لكن العكس ليس صحيحاً في الوقت الحاضر.

إنما، ولكي تستعيد المنظّمة مصداقيّتها وتنهض بدور إيجابي، ينبغي أن تتخلّص من بعض الأوهام التي كوّنها الرأي العام حول دورها وإمكاناتها، وذلك من خلال القيام ببعض الإصلاحات كتوسيع مجلس الأمن لتتمثّل فيه قارات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وحتى ألمانيا واليابان والعالم العربي. لقد سُجّلت اقتراحات عديدة لإصلاح مجلس الأمن بضمّ أعضاء جدد إليه، كألمانيا واليابان والهند وباكستان والبرازيل والعالم الإسلامي وغيرها. وتحوّل هذا الموضوع إلى أحد أكثر المواضيع سخونة في دورة الجمعية العمومية للأمم المتّحدة التي افتتحت نهار الاثنين في 22 أيلول 1997. ومن هذه الاقتراحات اقتراح أميركي يدعو إلى تعزيز مجلس الأمن بضمّ اليابان وألمانيا وثلاث دول من العالم النامي تمثّل قارات أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. إلا أنّ وزير خارجية كندا حذّر من أنّ فرض توسيع المجلس من قِبل الدول دائمة العضوية فيه قد يؤدي إلى ظهور انقسامات عميقة في الأمم المتحدة. وترى الهند، من جهتها، أنها تستحق أن تُمثّل آسيا، الأمر الذي ترفضه باكستان. أما إيطاليا فتعارض إدخال ألمانيا، وبلجيكا تعارض حقّ النقض.

والظاهر أن إدخال أعضاء دائمين جدد في مجلس الأمن قد تأجّل إلى أجلٍ غير

مسمى، رغم تحديد نهاية العام 2005 لإتمامه.

وعلى الأمم المتحّدة أيضاً أن تقلّص حجم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن لتقتصر على تلك التي تتعدّى نسبة تنفيذها الخمسين في المئة. وعليها أن تطوّر لغة المصطلحات الدبلوماسية التي تحتمل التفسيرات المتعددة، منتقلة إلى الدقة في التعبير دون لبس أو تأويل.

عليها أن تتجاوز التقاليد البيروقراطية وتتحدث مباشرة إلى العالم النامي، وأن تستغلّ الأبحاث والدراسات التي تنظَّم لصالحها استغلالاً كاملاً. كما ينبغي أن تمدّ الجسور مع القوى الجديدة التي فرضت نفسها على بعض أجزاء العالم اليوم، ومع وسائل الإعلام، ومجموعات الضغط والإدارات المحلية والنقابات وغيرها[1].

ومن المؤكَّد أن المنظّمة لا يمكنها أن تغطّي جميع النزاعات في العالم والتي بلغت في العام 1995 ما يُقارب الـ22 صراعاً مسلَّحاً يمكن إطلاق صفة الحرب على قسم منها[2]. فبعض هذه النزاعات لا ينتهي قبل أن يشعر أطرافها بالإرهاق. إلا أنّ بإمكانها الحدّ منها، وتجييش المجتمع الدولي ضدّ المستبدّين وتجّار الحرب. ومن شأن المجتمع الدولي والرأي العام وما يحمله من ثقل وزخم أن يغيِّر الكثير من التوازنات لصالح السلام.

---

(1) بطرس غالي، الأسباب المحلية للعجز الدولي، العدد 7196، الأربعاء 27/ 8/ 95، ص 15.

(2) أمير طاهري، مستقبل الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد، مجلة الشرق الأوسط، العدد 6174، الثلاثاء 24/ 10/ 95، ص 8.

علاوة على ذلك، إنّ الوفاء بدور الأمم المتحّدة والقيام بدورها المستقبلي يتطلّبان إرادة سياسية داعمة من جميع الدول لا سيما الكبرى منها، وسداد تلك الدول التزاماتها المالية والعسكرية، وتقوية الدوافع في حكوماتها لمساعدة المنظّمة الدولية في تنفيذ مهامّها.

أخيراً، ورغم الإنجازات التي حققتها الأمم المتحّدة، ومنها الاعتراف العلني للأسرة الدولية بمسؤوليتها عن حماية الشعوب المهددة بالإبادة، وإنشاء لجنة لتعزيز السلام مخصصة لمنع الدول الخارجة من أزمات مثل ليبيريا وبوروندي وغيرهما من الوقوع في دوّامة العنف مجدداً، وتأسيس مجلس شرعي لحقوق الإنسان بدل اللجنة التي فقدت مصداقيتها؛ فإن الأمم المتحّدة لم تتوصل حتى الآن إلى اتفاقية شاملة حول العنف. كما آل إلى الفشل عمل القمة التي انعقدت في أيلول من العام 2005 في نيويورك لإصلاح الأمم المتحّدة وجمعت أكثر من 150 رئيس دولة وحكومة، إذ اختلف المساهمون في أحد أبرز اللقاءات الدبلوماسية، بعد التصويت بالإجماع على إعلان لتحديث المنظّمة الدولية. وهكذا تلاشى المشروع الطموح لهذا الإصلاح الذي تقدّم به كوفي أنان في ربيع العام 2005.

كما فشلت الأمم المتحّدة في تحقيق تقدّم حول مواضيع مهمة وحيوية كنزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة، بما فيها النووية منها. كما عملت على تكوين تغطية قانونية لتجاوزات الدول الكبرى، وخاصة النظام العالمي الأوحد.

وقد أدى فشل برنامج

«النفط مقابل الغذاء» الذي طبق في العراق حتى العام 2003، إلى شنّ حملات إعلامية متعددة على المنظّمة الدولية أبرزها هجوم اليمين الأميركي المحافظ الذي اعتبر أن الأمم المتّحدة منظمة غير فاعلة ومهجورة ومكلفة وفاسدة. وذلك رغم النجاحات التي حققتها المنظّمة الدولية في مواضيع الكفاح ضد الفقر ومساعدة ضحايا التسونامي والزلازل وتجنيد الطاقات الدولية ضد أنفلونزا الطيور وجنون البقر والأمراض المعدية، كما حماية البيئة ومعالجة أخطار ثقب طبقة الأوزون المحيطة بالأرض.

وهكذا، ورغم تكرار الفشل، فإن الأمم المتّحدة تبقى المصدر الأكيد للشرعية الدولية التي تتجه إليها الأسرة الدولية عندما يتعلق الأمر بتجاوزات الأنظمة التوتاليتارية وبتهديدات السلام العالمي ومخالفات الدول ومحاولات الحصول على أسلحة الدمار الشامل وغيرها من المشكلات التي تهدد العالم حاليًّا. فالمنظّمة ما زالت تحافظ على دورها الأساسي في العلاقات الدولية والذي يُجمع عليه كل القوى العالمية الفاعلة.

كتب رغيد الصلح عن دور الدول الكبرى في دعم المنظّمة ما يلي[1]:

«إنّ الدول الكبرى تتحمّل مسؤولية مهمّة في واقع الأمم المتّحدة الراهن. وإذا استمرّت في سياستها الراهنة، القائمة على اعتبارها إدارة لتنفيذ

(1) رغيد الصلح، الأمم المتحدة: الحلم الإنساني الذي يُجهضه الكبار، الحياة، العدد 11821، الثلاثاء 4 تموز 1995، ص 17.

أهدافها القومية، وعلى حلّ مشاكل الآخرين خارج الأُطر الدولية الجماعية، واستخدام المنظّمة الدولية لتأجيج بؤر التوتّر في أماكن متعدّدة من العالم، فإنّ الحلم الإنساني الكبير الذي ولد قبل نصف قرن سيُدفن في لجّة المنازعات الصاخبة والمصالح الكبرى المتضاربة».



ب- جامعة الدول العربية في زمن التشتّت العربي

وصف محلِّلون لإحدى دورات مجلس جامعة الدول العربية بأنّها كانت من أسوأ دورات المجلس، أو حتى الأسوأ[1]. ذلك يعني أن منحى الجامعة مستمرّ في الانحدار دون توقّف عند حدّ.

فهل إنّ الجامعة قد تجاوزها الزمن؟

وهل ينبغي تعديل ميثاقها، وتجديد قواها ماديًا وبشريًا، وإنعاشها، وتحديث إدارتها علميًا وثقافيًا كي تواكب الإطار الزمني؟

كتب الأمين العام الأسبق للأمم المتّحدة بطرس غالي عن الجامعة العربية[2]:

«هناك عائق نفسي يعترض كل باحث عربي يحاول التصدّي لدراسة الجامعة العربية، ألا وهو خيبة الأمل من هذه المنظّمة الدولية، لأنّ الجامعة لم تستطع أن تصنع لنفسها صورة تبعث على تقدير الرأي العام وتحمسّه لها. كما أنّها عجزت عن إقناعه بأنّها منظّمة جادّة».

---

(1) جميل مطر، أكبر الأسئلة: جامعة الدول العربية ما هي؟ الحياة، العدد 11911، الاثنين 2/ 10/ 95، ص 17.

(2) محمد خالد الأزعر، خمسون عاماً على تأسيس الجامعة، الحياة، العدد 11719، الخميس 23 آذار 1995، ص 7.

ويعكس هذا القول مدى خيبة الأمل من أوضاع الجامعة الحالية.

1- مؤسسة غير فاعلة

من المسلَّم به أنّ الجامعة العربية هي أصلاً مؤسسة غير فاعلة في نظر العرب. وسبب ذلك هيكليّتها التي أمست قديمة، وميثاقها الذي يحتاج إلى تحديث وتعديل، ونظام التصويت في مجالسها القائم على الإجماع وليس على الأغلبية، مما يشلّ عملها، وفشل أمانتها العامة في التوفيق بين شرعيّتين:

* شرعيّة سيادة الدول المنتمية إليها.

* وشرعيّة عروبة انتماء هذه الدول وما يتبعها من مسؤوليات قومية مشتركة.

يُضاف إلى ذلك ارتباط اسم الجامعة في نظر المواطن العربي بالمحن والنكسات التي تعرّضت لها الأمة العربية طوال الستين سنة التي رافقت تاريخها، وما رافق ذلك من إحباط ويأس. وأول الأزمات جاءت من نكبة فلسطين عام 1948، والجامعة لا تزال في سنواتها الأولى. كذلك في هزيمة 1967 دِينت الجامعة بسبب غيابها عن المسرح السياسي.

وفي عام 1978، لم تستطع الجامعة تكوين بديل لاتفاقات كامب- دايفيد سوى طرد مصر من عضويّتها.

وفي عام 1990، عجزت عن لَمِّ شمل العرب في قمة القاهرة لتوفير حلٍّ عربي لاحتلال الكويت من قِبل العراق، ما أدّى إلى مجيء القوّات الأجنبية إلى منطقة الخليج وإحكام سيطرتها عليه.

وفي عام 1993 وقّع

الطرف الفلسطيني اتفاقية إعلان مبادئ منفردة مع إسرائيل دون أن تتمكّن الجامعة العربية من لعب دور فاعل يحول دون ذلك.

وخلال الأزمة الرئاسية اللبنانية، لم يتمكن وزراء الخارجية العرب المجتمعين في القاهرة في السابع والعشرين من كانون الثاني من العام 2008 من إصدار بيان واضح وتنفيذي لحل الأزمة.

وبسبب هذا الفشل المتراكم، أصبح اسم الجامعة مرادفاً للنكسات وللتفرّد بين الأعضاء. هذا الفشل طرح، مع الزمن، بديلاً للعرب عن الجامعة، تمثَّل، على التوالي، بالزعامة مع عبد الناصر، وبالعائلية مع الهاشميِّين، وبالنظام الجماهيري مع ليبيا، وبالمجالس الإقليمية التي تستهدف التعاون والتنسيق كمجلس التعاون الخليجي.

أخيراً، جاءت إسرائيل فدقّت إسفيناً في جسم الجامعة بإقناعها بعض الدول العربية بالتفرّد في توقيع السلام معها خارج إطار الجامعة.

لاحقاً تتابعت سياسة التجاهل هذه من خلال مؤتمر الدوحة الاقتصادي الذي تُجرى محاولات من خلاله وخلال غيره من القمم، لإنشاء نظام اقتصادي شرق أوسطي يضمّ، علاوة على الدول العربية الموقّعة، إسرائيل، ما يعني مرة أخرى الاستغناء عن دور الجامعة في العالم العربي. هذا في وقت ما يزال ثلث العالم العربي يعيش تحت حزام الفقر رغم ثرواته الهائلة. كما أنّ عدداً كبيراً من العرب يعيشون حالة

بطالة مما يخلق مظاهر التململ والتطرّف دون أن تتمكّن الجامعة من التصدّي لهذه الحالات.

2- الوضع المالي والاستقلالية

وصلت ميزانية الجامعة عام 1994 إلى 28 مليون دولار، ويكاد يكون الرقم نفسه لعام 1995. وحين يريد الباحث معرفة كيف تُنفق هذه المبالغ يجد نفسه أمام مفاجأة.

فبالرغم من أنّه لم يدخل إلى خزينة الجامعة من هذا المبلغ سوى 28% لأنّ هناك تسع دول لم تدفع حصتها(1)، رغم أنّها تدفع حصصها في ميزانية الأمم المتحّدة. فقد دفعت الجامعة عام 1994 مرتّبات ومكافآت للعاملين فيها بلغت 16 مليون دولار. ونظراً للعجز اضطرّت الأمانة العامة للاقتراض، فبلغت مديونيّتها ثلاثة ملايين دولار حسب بعض المصادر.

من جهة أخرى، لم يكن للجامعة استقلالية كاملة في اتخاذ القرارات. فقراراتها مستمَدَّة من رغبة بعض الدول النافذة فيها. وتشير الدراسات الإحصائية إلى أنّ الجامعة أصدرت خلال عام 1981 بنسبة 85% من قراراتها بالإجماع. ولم تنجح إلا في تنفيذ ما لا يتجاوز 5,8% من هذه القرارات(2).

علاوة على ذلك، تتعامل أمانة الجامعة العامة مع الدول العربية وكأنها أمانة سر فنية تقوم بتنفيذ رغبات هذه الدول.

(1) سليمان عبد العظيم، جامعتنا العربية: هل يمكن إصلاح ما أفسده العرب؟ مجلة العربي، العدد 436، آذار 1995، ص 86.

(2) مجلة العربي، العدد 436، آذار 1995، ص 98.

أخيراً، وبالرغم من أن جميع الدول العربية هي أعضاء في الجامعة، فإنها ظلّت نظاماً فاقداً للبعد القومي وللقدرات التي تتمتّع بها المنظّمات الإقليمية المماثلة. والسبب عائد إلى أنّ كل عضو حريص على أن يتمتّع بسيادته القومية بصورة كاملة، الأمر الذي لم يسمح بتوفير العوامل التي تحوّل الجامعة إلى منظّمة إقليمية ذات محتوى قومي، بل إنّه تركها أصغر حجماً وأقل قدرة من كل دولة عضو فيها[1].

والعالم العربي اليوم تعترضه مظاهر عدّة للتردّي والتفرقة تتمثّل أهمها في:

* أزمة العلاقات العربية- الإسرائيلية.

* تعنُّت بعض الدول.

* التهديد الذي تتعرّض له الأقطار العربية من حركات وتنظيمات العنف السياسي.

* أزمة الخليج الثانية وانعكاساتها على العلاقات العربية- العربية.

* أزمة العنف المتزايد في العراق و الخطر في تحوّل هذا العنف إلى صراع مذهبي.

* أزمة الرئاسة اللبنانية والخوف من تصاعد العنف في لبنان بعد اهتزاز ساحته بموجة اغتيالات وأعمال عنف كان آخرها في تظاهرات نهار الأحد في 27 كانون الثاني من العام 2008.

* الشرق أوسطية المتوسطية ومخاطر تآكل كل

(1) الدكتور هيثم الكيلاني، الأمين العام المساعد للجامعة العربية، الجامعة العربية بين الماضي والمستقبل، مجلة العربي، العدد 436، آذار 1995، ص 105.

هياكل العمل العربي المشترك ومؤسساته في ظل تفرّد بعض الدول[1].

3- فشل الجامعة في حل مشكلة العراق- الكويت

من أبرز معالم انعدام الوزن في سياسة الجامعة العربية مظاهر الأزمة العراقية- الكويتية التي أدّت إلى غزو الكويت واحتلالها والتي وقفت الجامعة أمامها عاجزة ومشدوهة. هذا العجز أدّى إلى أخذ دورها من قِبَل الأمم المتحّدة وحلّ الموضوع بحربين ضد العراق شاركت فيهما بعض الدول العربية.

لقد أرسل العراق مذكّرة إلى الجامعة بمطالبه من الكويت وردّ الكويت بمذكّرة تفصيلية فنّد فيها تلك المطالب داعياً الجامعة العربية لمعالجة الموقف من خلال لجنة في إطارها يتمّ الاتفاق عليها. كما زار الأمين العام للجامعة الكويت، والعراق محاولاً التوسُّط بينهما، وانعقد مجلس الجامعة في 3 آب 1990، وأصدر بياناً أدان فيه العدوان العراقي[2].

كل ذلك لم يكن كافياً لإبقاء القضية العربية ضمن الإطار العربي، الأمر الذي اعتُبر تخطّياً للجامعة وأعطى الكويت الحقّ بالاستعانة بمن يشاء لتحرير أرضه. يُضاف إلى ذلك أنّ الجامعة فشلت أيضاً في حلّ قضية الأسرى والمرتَهنين لدى العراق من

(1) موضوع الشرق أوسطية سنعالجه في فصل مستقلّ.

(2) من حوار مع عميد الدبلوماسية العربية صباح الأحمد، مجلة العربي، العدد 436، آذار 1995، ص 100.

رعايا الدول العربية، رغم جهودها الكبيرة في هذا السبيل. وفشلت الجامعة في إقناع العراق بتقديم بعض التنازلات، ما أدّى إلى شنّ حرب جديدة على العراق.

4 – الجامعة العربية والأزمة اللبنانية

أمّا أبرز معالم تشرذم الجامعة وفشلها في حلّ القضايا العربية فإنّه يظهر من خلال الأزمة اللبنانية التي امتدّت من 1975 وحتى 1990 ووقفت الجامعة بجميع دولها عاجزة عن التصدّي لها.

وكانت هذه الأزمة قد بدأت فعلاً بعد حرب 1967 في جنوب لبنان، وتجسّدت في صراع بين المنظّمات الفلسطينية المسلّحة والسلطة اللبنانية. وتحوّلت في عامي 1969 و1973 لتشمل لبنان بأكمله من خلال اشتباكات دامية بين الجيش اللبناني وهذه المنظّمات. وبعد عام 1976 امتدّت الأزمة وتفرّعت بعد أن دخل فيها العامل اللبناني الداخلي.

لقد أُرسلت قوّات عربية إلى لبنان وعُقدت مؤتمرات عربية عديدة للمساهمة في وضع حدٍّ لأزمة لبنان، منها مؤتمر الرياض الثلاثي في 22 نيسان 1975، ومؤتمر الرياض في 24 حزيران 1976، ومؤتمر القاهرة في 12 تموز 1976، وقمّة جدّة الثلاثية في 19 تموز 1976، وقمّة الرياض في 18 تشرين الأول 1976، وقمّة القاهرة الاستثنائية في 26 تشرين الأول 1976، ومؤتمر القمّة في تونس في 22 تشرين الثاني 1979، ومؤتمر الصمود والتصدّي في طرابلس في 15

آذار 1980، ومؤتمر الطائف في 28 كانون الثاني 1981، ومؤتمر تونس في 22 أيار 1981، ومؤتمر الدول الإسلامية في 5 حزيران 1981، ومؤتمر فاس في 1981[1] وغيرها، دون أن تتمكّن الدول العربية من وضع حدٍّ نهائي للأزمة اللبنانية إلا بعد أن امتدّت طوال خمسة عشر عاماً.

ومع عودة الأزمة اللبنانية منذ 23 تشرين الثاني من العام 2007 المتمثلة بفشل لبنان في تأمين انتخاب رئيس جديد للجمهورية، تدخلت جامعة الدول العربية للمساهمة في حل المشكلة، وذلك من خلال إرسال الأمين العام للجامعة عمرو موسى إلى لبنان. كما أصدر مجلس وزراء الخارجية العرب، المجتمع في القاهرة في السادس من كانون الثاني من العام 2008، بياناً يدعو إلى إجراء انتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية فوراً وتشكيل حكومة وحدة وطنية لا يكون فيها لأي فريق إمكانية التفرُّد أو العرقلة، ويكون لرئيس الجمهورية الصوت الضامن في الحكومة[2].

ورغم تكليف الأمين العام للجامعة بتنفيذ هذا البيان وزياراته المتكررة إلى لبنان وسوريا، فإن جهود الجامعة العربية لم تتكلّل بالنجاح. وهذا ما استدعى اجتماعاً جديداً لوزراء الخارجية العرب

(1) انظر ملحق رقم 10: أهم القمم العربية.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، القاهرة، 6 كانون الثاني 2008.

في القاهرة أيضاً في السابع والعشرين من كانون الثاني من العام 2008، صدرت عنه مقررات أكدت على وجوب انتخاب قائد الجيش رئيساً في جلسة مجلس النواب المقرَّرة في الحادي عشر من شباط، والاتفاق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وصياغة قانون جديد للانتخابات النيابية فور تشكيل الحكومة. وكلّف المجتمعون الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى ملاحقة تنفيذ هذه المقرّرات[1].

إلا أنه، وحتى كتابة هذه السطور (في 11 شباط من العام 2008)، لا يبدو الفرقاء الداخليون في لبنان جاهزون ويملكون الرغبة في الاستجابة لرغبات جامعة الدول العربية.

5- الجامعة والصراع العربي - الإسرائيلي

أخيراً، يمكن قياس مدى فشل الجامعة في جمع الدول العربية وتوحيدها وجعلها تتخذ مواقف موحّدة وتنسّق فيما بينها خاصة في الأمور الوطنية والقومية، من خلال أزمة الصراع العربي- الإسرائيلي الذي بدأ عام 1948.

هذا الصراع، يبدو أنه اتخذ، منذ توقيع اتفاقات كامب دايفيد، منحًى مؤكّداً للتشرذم العربي- الإسرائيلي ولتقديم المصلحة الخاصة على المصالح العربية العامة.

فكيف تبدو الصورة اليوم؟

حاليًّا، وُقِّعت اتفاقات منفردة مع إسرائيل من كلٍّ من مصر والأردن ومنظّمة التحرير

(1) المرجع نفسه، 27 كانون الثاني 2008.

الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وعقد مؤتمر عمان الاقتصادي الذي ركّز على مفهوم الشرق أوسطية بدلاً من المفاهيم العرقية واللغوية والقومية التي كانت تُعتمد في هذه المنطقة من العالم. كما عقد مؤتمر أنابوليس في 27 و28 تشرين الثاني من العام 2007 الذي فتح أبواب التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل والذي ضم وزراء أو ممثلي 16 دولة عربية[1]. بعد هذين المؤتمرين وهذه الاتفاقات مع إسرائيل، تبدو الجامعة العربية وكأنّها فقدت حتى مبرِّر إكمال مسيرتها الجامعة للدول العربية.

فإذا عدنا إلى قرارات مؤتمرات القمم العربية التي بدأت عام 1964 وحتى قمّة 2005 في الجزائر، نجد أنّها عقدت تحت وطأة هاجس التهديدات الإسرائيلية التي كانت تدور حول جدار الأمن القومي العربي[2].

إنما، الآن، تبدو التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل وكأنها جزء من مشروع نظام شرق أوسطي يضمّ الدول العربية وإسرائيل وحتى تركيا وإيران وربما أفغانستان[3]. وهذا يعني أن إقامة هذا النظام ستؤدي إلي سحب الكثير من صلاحيات واختصاصات جامعة الدول العربية التي تشكو أصلاً من تراجع

---

(1) وكالات الأنباء العالمية، 27 و28 تشرين الثاني 2007.

(2) د. أمين ساعاتي، الجامعة العربية والنظام الشرق أوسطي لإسرائيل، جريدة السياسة الكويتية، العدد 9458، الجمعة 24 آذار 1995، ص 20.

(3) انظر تفاصيل النظام الشرق أوسطي في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

صلاحياتها وتأثيرها. وسيكون أمام الجامعة مشكلة التوفيق بين المفاهيم التي نشأت من خلالها والمفاهيم الجديدة الشرق أوسطية.

لكن النظام الشرق أوسطي، الذي لم تتوضّح صورته بعد، يتوقّع كثير من المحلّلين عدم نجاحه. وأهمّ أسباب فشله الشعور السائد لدى العرب بأن إسرائيل ستقوم بدور الزعيم لهذا السوق. هذا علاوة على أن الكثير من الأنظمة التي قامت على أساس جغرافي بحت لم يكتب لها النجاح.

خلاصة عن الجامعة العربية

أخيراً، وفيما اجتاز العالم العربي عتبة القرن الحادي والعشرين مواجهاً تحدّيات إسرائيل والشرق أوسطية الجديدة والتكنولوجيا ومشاكل العالم المعاصر الأخرى، يبدو أنّه بحاجة أكثر من أيّ وقت مضى إلى جامعة تجمع دوله التي باعدت بينها الأحداث. هو بحاجة إلى جامعة عربية ذات قيادة مستنيرة توحّد وتدفع إلى المعالجة الشاملة، أو تدفع إلى نهضة شاملة، وإلى تنمية اقتصادية حقيقية في العالم العربي.

ينبغي أن يتعدّى دور الجامعة حاليًّا الدور التقليدي، الذي سبق وقامت به لمواجهة التحدي الشرق أوسطي، بالتنسيق الكامل والتكامل فيما بين الدول العربية. وينبغي أن تعمل الجامعة على ألا تكون السوق الشرق أوسطية بديلاً عنها، إنما ربما مكمِّلاً لها.

ينبغي تطوير مؤسسات الجامعة بحيث يمكنها مجابهة التغييرات الإقليمية والدولية الحالية، ويوفَّر لها آلية جديدة تستطيع من خلالها مواجهة

الأزمات واستيعابها فور وقوعها، ويُعطي الميثاق صبغة أكثر قومية، ويمكّنها من جعل قراراتها قابلة للتنفيذ.

وعلى الأمانة العامة للجامعة أن تقرِّر ما تريده الأمة العربية لا ما تفرضه بعض الدول عليها، وأن تقيّم المعادلة المطلوبة بين أفرادها بسلطة الدول مجتمعة لا بتسلّط إحداها.

ومن الحلول المطروحة أيضاً لمشكلات الجامعة أن يكون بإمرة الأمانة العامة قوة إقليمية للتدخُّل السريع وحفظ السلام مما يؤمّن لها دوراً أساسيًّا في حلِّ الخلافات الحدودية كتلك التي رافقت أزمة الخليج.

ومنها أيضاً أن يشكِّل داخل إطار الجامعة مجلس للهيئات والمؤسسات غير الحكومية، إنما الفاعلة، والتي تتعاطى شؤون حقوق الإنسان، والبيئة، وقضايا المرأة، والتنمية، والقضايا القومية والعربية عموماً.

فالأمة العربية هي اليوم أمام خيار واحد في تحضّرها لخوض غمار القرن الحادي والعشرين، وهذا الخيار يقضي بالالتفاف حول الجامعة وتطويرها وجعلها مرجعية عربية لها صدقيّتها وفاعليتها على المستويات السياسية والأمنية والإدارية والاقتصادية وحتى الشعبية.

* * *

خلاصة

والآن، وبعد أن استعرضنا مشاكل منظّمتين إحداهما دولية والثانية إقليمية نتساءل:

كيف يمكن لمنظّمات دولية أُنشئت في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية أن تستمر في عالم متحوّل ومتغيّر كعالمنا الحالي؟

بالفعل، إنّ غالبية المنظّمات التي كانت فاعلة في الماضي كانت قد أُنشئت بغرض تسوية آثار الحرب العالمية الثانية، ثم عايشت ظروف الحرب الباردة وانتهت في عالم أحادي القطب تسوده قيادة عالمية واحدة فاعلة في أحداثه المختلفة وفي معظم أقطاره. هذا العالم يبدو مقسوماً بين تيارين، تيار الجنوح نحو المنظّمات الدولية لحلّ الأمور والقضايا المعقّدة، وتيار يؤكّد على فكرة السيادة القومية للدولة التي لا يمكن لأي تنظيم عالمي أن يعلو سلطتها الوطنية.

إن انتهاء التنافس العسكري الأيديولوجي بين الشرق والغرب، وإلغاء التقسيم بين عالم أول وثانٍ وثالث، واقتصاره على عالمين فقط، غني وفقير، وتراجع الجنوب في إمكانية مواجهة الشمال المتفوق، كل ذلك أدّى إلى تراجع في دور المنظّمات الدولية التي وقفت مشدوهة أمام الثورة

العلمية والتكنولوجية في دول الشمال والتي تقابلها الحاجة والفقر والتخلّف في العالم الجنوبي.

علاوة على ذلك، تتجه الصراعات الإقليمية حاليًا من مفهوم الصراع بين الدول والشعوب إلى مفهوم الصراعات الداخلية في كل دولة، وإلى الحروب الأهلية والنزاعات العرقية والطائفية داخل مجتمعات متعددة الأعراق والطوائف. هذا الأمر يجعل الأمم المتّحدة والمنظّمات الإقليمية تتحوّل من مفهوم التوفيق بين الدول، والتحكيم بين الشعوب، إلى مفهوم التدخّل في الصراعات الداخلية ضمن هذه الدول مما يعتبر تحوّلاً هامًّا عن الدور الطبيعي الذي حُضِّرت للقيام به.

أما الوضع المالي للمنظّمات الدولية، فهو أيضاً في تدهور مستمر مما يوقعها في أزمات مالية طاحنة، مع تراجع الدول المنتمية إليها عن دفع مستحقّاتها.

وهذا الأمر، مضافاً إلى التضخّم الإداري والترهّل البيروقراطي والبذخ في الإنفاق، يحدّ من فاعلية هذه المنظّمات ويزيد من مشاكلها.

وهكذا تبدو المنظّمات أمام تحدٍّ يقضي بتطوير أنظمتها وإدارتها وأجهزتها، وحتى طرق تفكيرها، لتنسجم مع عصر العلم والتكنولوجيا الذي نعيش فيه. عليها أن تتصدى لمشاكل العصر بما فيها المشاكل الاقتصادية وقضايا البيئة والتحوّلات الكونية والتنمية والتعقيدات الحديثة كي تتمكّن من لعب دور بارز في عالمنا الحالي المعقّد. فإذا لم تتمكّن هذه المنظّمات من إجراء هذا

التحوُّل الهام في بنيتها فإنها ستسقط، مُفسحةً في المجال لإنشاء منظّمات بديلة مبنية على أسس أكثر لمواكبة تحديات القرن الحادي والعشرين والتي سبق وحللنا أبعادها في الفصل الأول من هذه المجموعة.



ملحق رقم 7

المنظّمات الدولية والإقليمية

أولاً: المنظّمات الدولية المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة وأهدافها

- منظّمة العمل الدولية: تبادل التعاون والتمثيل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

- منظّمة الأغذية والزراعة: رفع مستوى المعيشة للمجتمع الدولي وضمان تحسين الإنتاج وتوزيع الغذاء على الدول الأعضاء.

- منظّمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو): تشجيع التعاون بين الدول في ميادين التربية والعلوم والثقافة.

- منظّمة الصحة العالمية: رفع مستوى الشعوب صحيًا.

- الهيئة الدولية للتنمية: منح القروض الميسَّرة للدول لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة.

- المصرف الدولي للإنشاء والتعمير: تشجيع استثمار الأموال الأجنبية الخاصة ومنح القروض لغرض الإنتاج في الدول النامية.

- المؤسسة المالية الدولية: مساعدة القطاع الخاص في إنشاء المشاريع

الإنتاجية وتقديم الخبرة الإدارية للدول.

- صندوق النقد الدولي: تشجيع التعاون النقدي الدولي.

- منظّمة الطيران المدني الدولية: تطوير النقل الجوي الدولي.

- اتّحاد البريد العالمي: تأمين الاتصال الدولي عن طريق البريد وتحسين خدماته.

- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية: تعزيز التعاون الدولي في مجال الخدمات البرقية والهاتفية.

- المنظّمة العالمية للأرصاد الجوية: تسهيل التعاون الدولي في ميدان الرصد الجوي.

- منظّمة الملاحة البحرية الدولية: التعاون بين الحكومات فيما يتعلّق بالملاحة البحرية وسلامتها.

- المنظّمة العالمية للملكية الفكرية: حماية الحقوق الإدارية والفنية والإنتاجية.

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: تمويل المشروعات والبرامج التي تفيد سكان المناطق الريفية الأكثر تخلّفاً.

- الوكالة الدولية للطاقة الذرية: إسهام الطاقة في خدمة السلام وضمان عدم تقديم الطاقة للدول لأغراض حربية.

- الهيئة الدولية للتعريفات الجمركية والتجارية (الغات): إقامة نظام تجاري مشترك يستند على مبدأ المساواة بين الدول والتعامل على أساس البلد الأكثر رعاية بين الأطراف المتعاقدة.

ثانياً- بعض المنظّمات الإقليمية

- جامعة الدول العربية.
- منظّمة الوحدة الأفريقية.
- منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية.
- منظّمة الدول الأميركية.
- منظّمة دول جنوب شرق آسيا (آسيان).
- المنظّمة الإقليمية للتعاون الاقتصادي والثقافي (السارك).
- منظّمة المؤتمر الإسلامي.

ثالثاً: المنظّمات العربية المتخصصة (ضمن إطار جامعة الدول العربية)

- الاتحاد البريدي العربي.
- الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية.
- اتحاد إذاعات الدول العربية.
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- المنظّمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة.
- المنظّمة العربية للعلوم الإدارية.
- المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- مجلس الطيران المدني للدول العربية.
- المنظّمة العربية للمواصفات والمقاييس.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
- المنظّمة العربية للتنمية الزراعية.
- الأكاديمية العربية للنقل البحري.
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.
- صندوق النقد العربي.
- المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية.
- المؤسسة العربية للتنمية الصناعية.
- منظّمة العمل العربية.
- الهيئة العربية للطاقة الذرية.

رابعاً: المنظّمات خارج إطار الجامعة

- منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للنفط.
- المنظّمة العربية للثروة المعدنية.



ملحق رقم 8

ثلاث هزائم للأمم المتّحدة

المهمة	العديد المنتشر	الخسائر بالأرواح	المصروف بالدولار
يوغوسلافيا السابقة منذ آذار 92 ولغاية آذار 92 فوربرونو	39700	132	1,9 مليار سنويًا
الصومال من نيسان 92 لغاية آذار 95 يونيصوم	30 ألفاً	134	1,5 مليار سنويًا
كمبوديا من شباط 92 إلى أيلول 1993 أوبرونيك	20 ألفاً	56	1,4 مليار سنويًا

L'Express, N° 2279, 16 Mars 1995- p. 26.

ملحق رقم 9

أهم إنجازات الأمم المتحدة

منذ 1945 حقّقت الأمم المتحدة إنجازات هامّة نذكر منها:

1- حفظ السلام: 35 عملية لقوات حفظ السلام ونشر بعثات المراقبة.

2- صنع السلام: التفاوض وإيجاد تسوية سلمية في 172 نزاعاً إقليميًّا، وتجنّب وقوع أكثر من 80 حرباً.

3- تعزيز الديمقراطية: إجراء انتخابات حرة في أكثر من 45 بلداً.

4- تعزيز التنمية: تعزيز تنمية المهارات بما في ذلك القروض والمنح لأكثر من 10 مليارات دولار.

5- تعزيز حقوق الإنسان: المساعدة في أكثر من 80 اتفاقاً شاملاً حول الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

6- حماية البيئة: معاهدات عدة.

7- منع الانتشار النووي: تفتيش 90 بلداً لمنع تحويل الطاقة لأغراض عسكرية.

8- تحقيق الاستقلال: مساعدة 80 بلداً.

9- تعزيز التعاون

الدولي: أكثر من 300 معاهدة دولية.

10- التسويات القضائية.

11- إنهاء حكم التمييز العنصري في جنوب أفريقيا.

12- منح مساعدات إنسانية لأكثر من 30 مليون لاجئ.

13- مساعدة اللاجئين الفلسطينيين.

14- تخفيف الجوع والفقر الريفي لحوالى 230 مليون فرد من 100 دولة نامية.

15- تعزيز حقوق المرأة.

16- توفير مياه الشرب الصحية لنحو 1,3 مليار نسمة.

17- القضاء على مرض الجدري.

18- خفض نسب وفيات الأطفال وارتفاع متوسط العمر من 37 إلى 67 سنة في الدول النامية.

19- تشجيع الاستثمارات في الدول النامية.

20- الحدّ من آثار الكوارث الطبيعية.

21- توفير الغذاء لضحايا الطوارئ.

22- حماية طبقة الأوزون.

23- وضع حدّ لارتفاع درجة الحرارة في العالم.

24- الحدّ من إزالة الأحراج.

25- تنظيف التلوّث.

26- خفض نسب المواليد.

27- مكافحة تعاطي المخدّرات.

28- تحسين العلاقات التجارية العالمية.

29- تعزيز الاستقرار والنظام في محيطات العالم.

30- حماية الملكية الفردية.

31- تشجيع النشر الحرّ للمعلومات.

32- مساعدة الضعفاء: المسنّين والأطفال والمشرّدين والمعاقين.

33- إنشاء جمعية «الأطفال كمنطقة للسلام».

34- إيجاد التزام عالمي لدعم احتياجات الأطفال: قانون دولي في 166 بلداً.

35- تحسين التربية في الدول النامية.

36- رفع نسبة تعليم المرأة في الدول النامية من 36% عام 1970 إلى 56% عام 1990.

37- حماية المعالم التاريخية والثقافية والمعمارية في 81 بلداً.



المستند: بيان الأمانة العامة للأمم المتحدة، بمناسبة عيد اليوبيل الذهبي لها.

ملحق رقم 10

عدد من مؤتمرات القمة العربية

عقد القادة العرب على مدى 60 عاماً اجتماعات قمّة عديدة، أهمها:

1- أنشاص: 28 و29 أيار 1946 بمشاركة الدول السبع التي وقّعت بروتوكول الإسكندرية أي مصر وسوريا والعراق واليمن ولبنان والسعودية والأردن.

2- بيروت 13 و14 تشرين الثاني 1956.

3- القاهرة: من 13 إلى 17 كانون الثاني 1964 لمواجهة محاولات إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن.

4- الإسكندرية: من 5 إلى 11 أيلول 1964 لمتابعة مواقف إسرائيل العدائية.

5- الدار البيضاء: من 3 إلى 17 أيلول 1965 لبحث إقرار التضامن العربي.

6- الخرطوم: من 29 آب إلى أول أيلول 1967: في أعقاب نكسة 1967. وعُرف باللاءات الثلاث (لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف).

7- الرباط: من 20 إلى 23 كانون الأول 1969: عقب حريق المسجد الأقصى.

8- القاهرة: من 26 إلى 28 أيلول 1970: عقب مذابح أيلول الأسود.

9- الجزائر: من 6 إلى

28 تشرين الثاني 1973: عقب حرب تشرين الأول.

10- الرباط: تشرين الأول 1974: اعتبار منظّمة التحرير الممثّل الشرعي للشعب الفلسطيني.

11- القاهرة: من 25 إلى 26 تشرين الأول 1976: إنشاء قوة الردع العربية.

12- بغداد: آذار 1978: إقامة جبهة الصمود والتصدّي (عقب زيارة الرئيس السادات للقدس).

13- تونس: تشرين الثاني 1979: بعد نقل الجامعة العربية إلى تونس.

14- عمان: من 25 إلى 27 تشرين الثاني 1982.

15- فاس: تشرين الثاني 82: تبنّي مشروع الملك فهد للسلام.

16- الدار البيضاء: آب 1985.

17- عمّان: تشرين الثاني 1987: عودة مصر إلى الجامعة.

18- الجزائر: من 7 إلى 9 حزيران 1988.

19- الدار البيضاء: من 23 إلى 26 أيار 1989: مشاركة مصر في القمة.

20- بغداد: من 28 إلى 30 أيار 1990.

21- القاهرة: من 9 إلى 10 آب 1990.

22- الجزائر: 22 آذار 2005.

* * *

فهرس المجلد الأول